استدراكات ابن إياز (ت٦٨١هـ) النحوية

على ابن معطٍ (ت٦٢٨ هـ)

في الجزء الأول من كتابه المحصول في شرح الفصول-جمعًا ودراسةً-

إعـداد

دكتورة/ نوها جاد المولى علي جاد المولى

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

١٤٤٦هـ- ٢٠٢٥م

استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) النحوية على ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)

في الجزء الأول من كتابه المحصول في شرح الفصول -جمعاً ودراسةً-

نوها جاد المولى علي جاد المولى

قسم اللغويات، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني :

noha_gadelmoula@yahoo.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلىٰ تسليط الضوء علىٰ استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) النحوية علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، في كتابه (المحصول في شرح الفصول) وذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب؛ وذلك لما امتاز به شرح ابن إياز (ت٦٨١هـ) لفصول ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) عن غيره من شروح هذا الكتاب بكثرة التعليلات المنتخبة، والاعتراضات المهذبة، وحرية التفكير، ورحجان الرأي، ولما كانت استدراكات ابن إياز (ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) كثيرة ومتنوعة؛ جعلت دراستي في هذا البحث في الجزء الأول من هذا الكتاب قاصرةً الاستدراكات علىٰ ما تعلق بخلاف أو برأي نحوي، أو بتفصيل أو بتقسيم.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبرز موقف ابن إياز(ت٦٨١هـ) من ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) في وهل كان محقًا في كل استدراكاته علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) أم جانبه الصواب؟ كما أنها تتناول مسائل خلافية قلما تعرض إليها كثير من النحاة، وأنها تبرز جهد هذين العالمين الجليلين في الشرح، والتعقيب، والتعليل، والاعتراض، والاستدراك، والترجيح؛ وقد انتظم بحثي في مقدمة، وفصلين، وخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، متلوة بثبتٍ ضمنته أسماء المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، وآخر للموضوعات التي تناولتها في دراستي هذه، معتمدة فيه

علىٰ المنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج الوصفي.

وقد خَلُصَ البحث إلىٰ عدة توصيات أهمها: أن كتاب " المحصول في شرح الفصول " لابن إياز(ت٦٨١هـ) مازال ثريًا بالموضوعات الهامة التي تحتاج إلىٰ عناية الدراسين والباحثين في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

استدراكات، ابن إياز، النحوية، المحصول، ابن معطٍ، الفصول.

Ibn Iyaz's (d. 681 AH) grammatical additions to Ibn Mu'ti's (d. 628 AH) in the first part of his book Al-Mahsul fi Sharh Al-Fusul Collected and studied.

Noha Jad Almawla Ali Jad Almawla

Department of Arabic Language and Literature - Grammar and Morphology, College of Languages and Humanities, Qassim University, Saudi Arabia.

Email: *141281@qu.edu.sa*

Abstract:

This study aims to shed light on the grammatical additions of Ibn Iyaz (d. 681 AH) to Ibn Mu'ti (d. 628 AH) in his book (Al-Mahsul fi Sharh Al-Fusul) in the first part of this book; this is because Ibn Iyaz's (d. 681 AH) explanation of Ibn Mu'ti's (d. 628 AH) chapters is distinguished from other explanations of this book by the abundance of selected justifications, polite objections, freedom of thought, and the preponderance of opinion. Since Ibn Iyaz's (d. 681 AH) additions to Ibn Mu'ti (d. 628 AH) were many and varied, I limited my study in this research in the first part of this book to the additions related to disagreement or grammatical opinion, or to detail or division. The importance of this study lies in the fact that it highlights the position of Ibn Iyaz (d. 681 AH) towards Ibn Mu'ti (d. 628 AH) in his additions, and whether he was right in all his additions to Ibn Mu'ti (d. 628 AH) or was he wrong? It also addresses controversial issues that many grammarians rarely address, and it highlights the efforts of these two great scholars in explanation, commentary, reasoning, objection, addition, and preference. My research is organized into an introduction, two chapters, and a conclusion in which I included the most important results I reached, followed by a list in which I included the names of the sources and references I relied on, and an index of the topics I addressed in this study, relying on the

analytical inductive method and the descriptive method. The research concluded with several recommendations, the most important of which is that the book "Al-Mahsul fi Sharh Al-Fusul" by Ibn Iyaz (d. 681 AH) is still rich in important topics that need the attention of students and researchers in this field.

Keywords:

Corrections, Ibn Iyaz, grammar, Al-Mahsul, Ibn Mu'ti, Al-Fusul.

مقدمة

الحمد لله الصارف أفكارنا إلىٰ الصراط المستقيم، ومنورها بنور الهداية إلىٰ الدين القويم، ومؤيدها بالحق دفاعًا عن لغة القرآن الكريم، والصلاة والسلام علىٰ خير الخلق أشرف الناس نسبًا، وأعلاهم فصاحةً، وأسماهم بيانًا، وأقواهم حجةً، أظهر الحق وأبان، وأهدر الباطل وأهان، سيدنا محمد المؤيَّد بالحجة والبرهان، وعلىٰ آله وصحبه معادن الإحسان ومنابع العرفان، وبعد:

تزخر المكتبة العربية بكنوز ثمينة ومن هذه الكنوز، كتاب عظيم المنزلة، جليل القدر والفائدة، بما اشتمل عليه من فوائد جمة، ومنافع كبيرة، هو كتاب "المحصول في شرح الفصول" (شرح فصول ابن معطٍ في النحو) لابن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ)، من علماء القرن السابع الهجري، وقد تكفل فيه بشرح كتاب (الفصول الخمسون) لابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، وكتاب ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)هذا قد نال من الشهرة والذيوع ما نالته غيره من الكتب رفيعة القدر والمنزلة، فهو من الكتب النافعة، والتصانيف المثمرة في الدراسات النحوية، ولما كان كتاب(الفصول الخمسون) شديد الاختصار، عاريًا من التطويل والإكثار،...، عسير علىٰ المتناول " كما وصفه بذلك ابن إياز(ت٦٨١هـ) في مقدمة كتابه (المحصول في شرح الفصول)-[(١)]، عكف كثير من النحاة علىٰ شرحه؛ لكي يبين غوامضه، ودقائقه؛ ويوضح للطالب ما فيه من نكت وحقائق.

---

(١) المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطٍ في النحو)، لابن إياز البغدادي، ت: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، للنشر، والتوزيع، ط: ١، ٢٠١٠ م، ج١، ص١٥.

هذا، وقد امتاز شرح ابن إياز (ت٦٨١هـ) لفصول ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) عن غيره من شروح هذا الكتاب، بكثرة التعليلات المنتخبة، والاعتراضات المهذبة، وحرية التفكير، ورجحان الرأي، فقد كان يعرض متن ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، ثم يشرح ما يترتب عليه من قواعد النحوية، و مسائل خلافية، ويذكر أقوال السابقين من النحاة ويفندها، وقد يختار بعضها، وينتقد بعضها.

ولما كانت المعرفة تراكمية المنزع، استدرك العلماء المحدثون علىٰ المتقدمين منهم، فالعالم المتقدم يبدأ بالتأليف في مؤّلف ما، ويقف في التأليف عند حد يراه مناسبًا وفق علمه، وجهده، وثقافته، ثم يأتي المتأخر فيضيف، ويشرح، ويعلق، ويستدرك علىٰ المتقدم، وخير مثال علىٰ الاستدراك، استدراك سيبويه(ت١٨٠هـ) علىٰ الخليل(ت١٧٠هـ)، واستدراك المبرد(ت٢٨٥هـ) علىٰ سيبويه(ت١٨٠هـ)، وهكذا.

ولما كانت دراسة استدراكات النحاة واعتراض بعضهم علىٰ بعض، ومناقشاتهم، ومحاوراتهم، من الدراسات العلمية القيمة في مجال الدرس النحوي؛ لما فيها من آراء وحجج ومراجعة ومدارسة لقواعد الدرس النحوي؛ حرصت علىٰ أن يكون موضوع بحثي في قضية من هذه القضايا، ولما عثرت علىٰ كتاب (المحصول في شرح الفصول لابن إياز(ت٦٨١هـ)، وقرأته عدة مرات، ووجدت أن ابن إياز(ت٦٨١هـ) يُكثر من استدراكاته علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، عقدت العزم علىٰ أن يكون موضوع بحثي: (**استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) النحوية على ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) في الجزء الأول من كتابه المحصول في شرح الفصول- جمعًا ودراسةً -**)، وعلىٰ الرغم من أن كتاب المحصول لابن إياز(ت٦٨١هـ) قامت عليه كثير من الدراسات النحوية إلا أن استدراكاته علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) لم يتناولها أحد من الباحثين فيما وقع بين يدي-.

وقد تنوعت واختلفت استدراكات ابن إياز (ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، فأحيانًا يكون الاستدراك علىٰ ترتيب الأبواب[١]، وتارة يكون الاستدراك الأقسام داخل الأبواب[٢]، وأخرىٰ يكون الاستدراك علىٰ رأي نحوي[٣] - وهذا ما توجه إليه هذا البحث فقد كانت أكثر الاستدراكات التي تناولتها في دراستي لهذا البحث تتعلق بخلاف نحوي أو بتقسيم أو بتفصيل أو برأي نحوي.

الدراسات السابقة:

١-الآراءالنحوية التي لم يرضها ابن إياز(ت٦٨١هـ) في المبني من الأسماء في كتابه المحصول في شرح الفصول، د. خليل محمد الهيتي، ود. محمد دحام الكبيسي، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد (١٢)، (٢٠١٣م).

٢-التنبيهات الصوتية عند ابن إياز(ت٦٨١هـ) من خلال كتابه المحصول في شرح الفصول، د. حسين خميس محمود شحاته، مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد(٣٣)، المجلد (٢)، (١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م).

وكان من أسباب اختياري لهذا الموضوع – بعد أن استخرت الله تعالى وأيدني بفضله وتوفيقه – ما يأتي:

-الوقوف علىٰ جهد عالمين من أبرز علماء القرن السابع الهجري، وأشهرهما:

أما أولهما: وهو أسبقهما، فهو ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، ذلك العلامة الذي ألف كتاب (الفصول الخمسون)، الذي حوىٰ بين دفتيه قواعد النحو، وأسراره.

---

(١) المحصول في شرح الفصول لابن إياز، ج١، ص٤٢٠.

(٢) المصدر السابق، ج١، ص٣٨٢.

(٣) المصدر السابق، ج١، ص ج١،ص٨٣،٤٣.

وأما ثانيهما: فهو العلامة ابن إياز(ت٦٨١هـ)، الذي وصفه السيوطي(ت٩١١هـ) بأنه: أوحد زمانه في النحو والتصريف(١).

-الوقوف علىٰ كثير من المسائل الخلافية والآراء حفل بها كتاب المحصول.

-ما للاستدراكات من أهمية كبرىٰ في إثراء الدرس النحوي.

-عدم تطرق أحد من الدارسين -فيما وقع بين يدي-لدراسة هذا الموضوع ألا وهو:(**استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) النحوية على ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) في الجزء الأول من كتابه المحصول في شرح الفصول-جمعًا ودراسةً-**).

أهداف البحث:

١. -الوقوف علىٰ استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) التي تخدم الدرس النحوي.

٢. -حصر الاستدراكات ابن إياز (ت٦٨١هـ) التي تتعلق برأي أو بخلاف نحوي أو بتقسيم.

٣. -تمكين الباحث من الاطلاع علىٰ كتابي الفصول الخمسون لابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، وكتاب المحصول في شرح الفصول لابن إياز(ت٦٨١هـ)، وهما من الكتب القيمة الزاخرة بالمعلومات المفيدة.

٤. -إبراز موقف ابن إياز (ت٦٨١هـ) من ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، وهل كان محقًا في كل استدراكاته علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)؟

مشكلة البحث:

-ما المقصود بالاستدراك؟ وما الفرق بينه، وبين الإضراب، والاعتراض؟

-هل كان ابن إياز(ت٦٨١هـ) محقًا في كل ما استدركه علىٰ ابن

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط: ٢، ١٩٧٩م، ج١، ص٥٣٢.

معطٍ(ت٦٢٨هـ)؟

-هل كان دائمًا ابن إياز(ت٦٨١هـ) مستدركًا لآراء ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، أم كان مؤيدًا له في بعض الآراء؟

-هل كانت استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) تعود بالنفع علىٰ الدرس النحوي؟

-ما سبب كثرة استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، هل سبب ذلك التطور العلمي، أم سبب ذلك الإيجاز والاختصار الذي اتسم به كتاب (الفصول الخمسون)؟

أما عن الصعوبات التي واجهتني في بحثي هذا، فكانت على النحو الآتي:

-الاختصار الشديد لكتاب الفصول الخمسون أدىٰ إلىٰ صعوبة الفهم للمقصود من كلام ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ).

-استطراد ابن إياز(ت٦٨١هـ) في طرحه وعرضه للمسائل النحوية بالاعتراض، والتعليق، والشرح، والتفصيل، والنقد، والتعليل، فضلاً عن اعتماده علىٰ الأسلوب الحواري، مما أوقعني في حيرة من أمري، في معرفة وتحديد مكان الاستدراك، مما دفعني إلىٰ قراءة كتاب المحصول أكثر من مرة.

-أحيانًا يخطئ ابن إياز(ت٦٨١هـ) في إلىٰ أصحابها [1]؛ مما يؤدي إلىٰ حدوث خلط أو شك في صحة الرأي النحوي المنسوب إلىٰ قائله، وله العذر فقد كان يعتمد في ذلك علىٰ ذاكرته.

---

(١) قد نسب إلىٰ عبد القاهر الجرجاني أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقات من المصادر، ولم يذكر ذلك الجرجاني، وما ذكره أن اسم الفاعل فرع في العمل علىٰ الفعل، والأفعال فروع علىٰ المصادر في الاشتقاق، ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث، ١٩٨٢م، ج١، ص٥٠٨، ٥٣٣.

-ضابط الاستدراك قد يتداخل مع الضوابط الأخرىٰ ، والمخالفات، والإضراب، مما أدىٰ إلىٰ الحيرة في معرفة الغرض المراد من قول ابن إياز(ت٦٨١هـ).

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهارس فنية.

فالمقدمة، تناولت فيها: أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، وأسباب اختياري له، وأهدافه، ومشكلته، والصعوبات التي واجهتني، ومنهجي، وخطتي فيه.

وأما الفصل الأول، فعنوانه:(ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، وابن إياز(ت٦٨١هـ) حياتهما وأثارهما)، وقد اشتمل على مبحثين:

البحث الأول: (**ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) حياته وأثاره**)، وهذا المبحث تحدثت فيه عن: (نسبه، ومولده ونشأته، وحياته العلمية، وفضله، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته).

البحث الثاني: (**ابن إياز(ت٦٨١هـ) حياته وأثاره**)، وهذا المبحث اشتمل علىٰ:(نسبه، ومولده ونشأته، وحياته، ومنزلته العلمية، ومذهبه النحوي، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته).

أما الفصل الثاني، فعنوانه:(استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) النحوية على ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) في الجزء الأول من كتابه المحصول في شرح الفصول)، وقد اشتمل هذا الفصل على تسعة مباحث، وهي على النحو الآتي:

البحث الأول: **نبذة عن الاستدراك وتوضيح الفرق بينه وبين غيره من المصطلحات ذات الصلة**، وهذا القسم، تناولت فيه: (تعريف الاستدراك لغة، واصطلاحًا، وتعريف الإضراب لغة، واصطلاحًا، وتعريف الاعتراض لغة، واصطلاحًا، والفرق بين الاستدراك، والإضراب والفريق بين الاستدراك، والاعتراض).

المبحث الثاني: الاستدراك الأول: أقسام الكلمة.

المبحث الثالث: الاستدراك الثاني: دلالة الفعل المضارع على الزمان.

المبحث الرابع: الاستدراك الثالث: حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر حركة إعراب أم بناء؟

المبحث الخامس: الاستدراك الرابع: العلل الموجبة لبناء الاسم.

١-مجيء الاسم على زنة "فَعَالِ".

٢-إضافة الاسم المعرب إلى غير المتمكن.

المبحث السادس: الاستدراك الخامس: مواضع وجوب تقديم المفعول به على الفاعل.

المبحث السابع: الاستدراك السادس: جر التمييز بـ "مِنْ".

المبحث الثامن: الاستدراك السابع: حكم المستثنى بعد "ما خلا "، و"ما عدا".

المبحث التاسع: الاستدراك الثامن: أقسام جملة الخبر.

أما الخاتمة، فقد ضمنتها أهم النتائج، وبعض التوصيات التي توصلت إليها.

وذيلت هذا البحث بثبتٍ تضمن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، وآخر للموضوعات.

واعتمدت في دراستي على المنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج الوصفي، وذلك بحصر وجمع ودراسة استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) على ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، وقد اقتصرت على الاستدراكات النحوية الواردة في الجزء الأول من كتاب (المحصول في شرح الفصول) موجزةً فيها قدر المستطاع؛ لكثرتها، وقد وقع الاختيار من تلك الاستدراكات على ما تعلق برأي النحوي، أو بخلاف نحوي، أو بتفصيل أو بتقسيم، مرتبةً لها وفق ورودها في كتابي (الفصول) لابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، و(المحصول) لابن إياز(ت٦٨١هـ)، وكان منهجي المتبع فيها إيراد قول ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) أولاً، موثقةً له من كتابه (الفصول)، ثم اتبع ذلك

باستدراك ابن إياز(ت٦٨١هـ) موثقةً له أيضًا من كتابه (المحصول)، معلقةً عليه، ثم التحليل والمناقشة، التي كنت أستهلها دائمًا بمقدمة موجزة عن المسألة محل الاستدراك، ثم أعرض آراء النحاة الموافقة أو المعارضة لابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) و لابن إياز(ت٦٨١هـ) من النحاة المتقدمين، والمتأخرين، وكنت أذيل كل استدراك بترجيح أرجح فيه الرأي المختار مدعمة ذلك بالأدلة والبراهين، مُعَنوِنةً لكل استدراك بالعنوان الذي أراه مناسبًا له، ووثقت الآيات القرآنية بنسبتها إلىٰ سورها، وخرجت القراءات القرآنية بنسبتها إلىٰ قارئيها؛ بالرجوع إلىٰ كتب القراءات، وكتب التفاسير، وعزوت الأبيات الشعرية إلىٰ قائليها بالرجوع إلىٰ دواوينها – ما أمكن- ونسبتها إلىٰ بحورها الشعرية التي تنتمي إليها، ووضحت محل ورود الشاهد فيها، وترجمت باختصار للأعلام غير المشهورين، ووثقت آراء النحاة –ما أمكن – بنسبتها إلىٰ مصادرها الأصيلة.

وبعد: فالله الحمد، أحمده علىٰ التوفيق للتحميد، وأشكره علىٰ الإتمام والتسديد، وأسأله من فضله المزيد، فهذا بحثي:(**استدراكات ابن إياز النحوية (ت٦٨١هـ) على ابن معط(ت٦٢٨هـ) في الجزء الأول من كتابه المحصول في شرح الفصول-جمعًا ودراسةً-**)، لن يخلو قطعًا من النقص أو الخطأ؛ لأنه من عمل البشر، فإن كنت قد وفقت، فهذا توفيق من الله العلي القدير، وهذا ما رجوته، وسعيت إليه قدر جهدي وطاقتي، وإن كنت زللت أو أخطأت فذلك مني ومن الشيطان، ولكن حسبي أني اجتهدت، وما قصرت.

والله أسأل المعونة والتوفيق أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن ينفعني بما علمني، وأن يزيدني علمًا، وأن يوفقني للعلم النافع، والعمل الصالح، إنه ولي ذلك وقادر عليه.

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾(١)

صدق الله العظيم

(١) سورة آل عمران، الآية ٨.

الفصل الأول

(ابن معط(ت٦٢٨هـ)، وابن إياز(ت٦٨١هـ) حياتهما وأثارهما)

المبحث الأول: (ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) حياته وأثاره)

نسبه:

الشيخ زين الدين أبو الحسين يحيىٰ بن عبد المعطي بن عبد النور الزَّواوِيّ،(١) نسبة إلىٰ زواوة وهي قبيلة كبيرة بظاهر بِجايَة(٢) من أعمال إفريقية(٣).

مولده ونشاته:

وُلِدَ بالمغرب(٤)، سنة أربع وستين وخمسمائة كما قال السيوطي(ت٩١١هـ)، وقيل: إنه وُلِدَ سنة أربع وتسعين وخمسمائة (٥)، ولم يوضح المترجمون له مكان ولادته، ولكن يمكن أن نستنتج أنه وُلِدَ حيث توجد قبيلته وهي بِجايَة، وسكن دمشق زمانًا طويلاً وأقرأ فيها النحو، واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به، وصنف تصانيف مفيدة إلىٰ أن أرغبه الملك الكامل في الانتقال إلىٰ مصر فسافر إليها وتصدر بها في

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان لابن خلكان، ت: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط:٦، ١٩٠٠م، ج٦، ص١٩٧، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ج٢، ٣٤٤.

(٢) بجاية: بالكسر، وتخفيف الجيم، وألف، وياء، وهاء، مدينة علىٰ ساحل البحر بين إفريقية والمغرب، ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، الناشر: دار صادر بيروت، ط: ٢، ١٩٩٥م، ج١، ٣٣٩.

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط:١٩٩١،١م، ج٧، ص٢٢٦.

(٤) أنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة للقفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٨٦م، ج٤، ص٤٤.

(٥) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لأبي الوفاء الحنفي المصري القرشي، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ط: ١، ١٣٣٢هـ، ج٢، ص٢١٤.

الجامع العتيق لإقراء الأدب، وقرر له علىٰ ذلك جائزة ولم يزل إلىٰ أن توفي بالقاهرة(١).

حياته العلمية، وفضله:

كان إمامًا مبرزًا في علم شاعرًا محسنًا، وكان أحد الشهود بدمشق، وقد حضر ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) مع جمع من العلماء عند الملك الكامل، فسألهم الكامل وكان في ذهنه مسائل من العربية قائلاً: زيدٌ ذُهِبَ به، هل يجوز في زيدٍ النصب ؟ فقالوا: لا، فقال ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ): يجوز النصب علىٰ أن يكون المرتفع بـ "ذُهِبَ" المصدر الذي دل عليه "أُذهِبَ"، وهو الذهاب، وعلىٰ هذا فموضع الجار والمجرور الذي هو "به" النصب، فيجئ من باب: "زيدٌ مررت به"، إذ يجوز في "زيد" النصب وكذلك هاهنا، فاستحسن الملك الكامل جوابه وأمره بالسفر معه إلىٰ مصر، فسافر إليها، وقرر له معلومًا، علىٰ أن يقرئ الناس الأدب والنحو بالجامع العتيق بمصر، ولكنه لم تطل حياته بعد ذلك ولم تزد مدة إقامة ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) بمصر علىٰ أربع سنوات، وخدم في مواضع جليلة وكانت له حلقة إشغال بالتربة العادلية، (٢) وقال عنه ابن خلكان(ت٦٨١هـ): "كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة أقرأ بدمشق خلقًا كثيرًا(٣)، وقال ابن الوردي(ت٧٤٩هـ) في ديباجة شرح الألفية: "وهي شاهدة لناظمها

---

(١) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد اليافعي اليمني، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات:محمد علىٰ بيضون، ط:١، ١٩٩٧م، ج٤، ص٥٣، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ج٢، ص٢١٤.

(٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين أبو عبد الله الذهبي، ت: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢: ١٩٩٣م، ج٤٥، ص٣٣١، ٣٣٢.

(٣) تراجم رجال القرنين السادس والسابع، المعروف بالذيل علىٰ الروضتين لأبي شامة المقدسي الدمشقي، عرف الكتاب وترجم للمؤلف، محمد زاهد بن الحسن الكوثري، وعنىٰ بنشره، وراجع أصله، السيد: عزت العطار الحسيني، رُوِجَع علىٰ النسخة الفوتوغرافية المحفوظة بدار الكتب الملكية بالقاهرة، دار الجيل، بيروت، ص١٦٠، و وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان ج٦، ص١٩٧.

بإصابة الصواب، والتفنن في الآداب، حتىٰ كأن سيبويه ذا الإعراب قال له: يا يحيىٰ خذ الكتاب "[١].

شيوخه:

تلقىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) العلم علىٰ يد ثلاثة من العلماء كان لهم الأثر الأكبر في تكوين شخصيته العلمية:

- ابن عساكر(ت٦٠٠هـ):[٢]هو قاسم بن علي بن عساكر الحافظ بهاء الدين أبو محمد الدمشقي الشافعي، من تصانيفه الجامع في فضائل المسجد الأقصىٰ.[٣]
- الجزولي(ت٦٠٧هـ) [٤]: هو عيسىٰ بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسىٰ بن يُومارلىٰ البربري المراكشي اليزدكنتي العلامة أبو موسىٰ الجزولي، من مؤلفاته شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة الجزولية، [٥]وحواشي علىٰ الجمل للزجاجي[٦].

---

(١) تاريخ ابن الوردي، لعمر بن مظفر بن الوردي الكندي، الناشر، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م، ج٢، ص١٥٤.

(٢) العبر في خبر من غبر للذهبي، ويليه ذيل العبر للذهبي نفسه، ثم ذيل الحسيني عليه، ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ج٣، ص٢٠٢، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي اليمني، ج٤، ص٥٣، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ج، ٢ص٢١٤.

(٣) هدية العارفين أسماء المؤلفين وإثار المصنفين لإسماعيل باشا سليم البابي، طبع بعناية وكالة المعارف باسطنبول ١٩٥٥ هـ، ثم صورته بالأوفست دار النشر الإسلامية، ومكتبة الجعفري التبريزي طهران، ج١، ص٨٢٨.

(٤) بغية الوعاة للسيوطي،ج٢، ص٣٤٤، وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي، ج٧، ص٢٢٧.

(٥) النبوغ المغربي في الأدب لعبد الله كنون، ط: الثانية، رابطة النساخ، مركز النخب العلمية، برعاية أوقاف عبد الله بن تركي الضحيان الخيرية، ج١، ص١٢٦.

(٦) بغية الوعاة للسيوطي،ج٢، ص٢٣٦.

●التاج الكندي(ت٦١٣هـ):[١]هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد ابن عصمة بن حمير بن الحارث ذي رُعين الأصغر، الإمام تاج الدين أبو اليُمْن الكندي، النحوي اللغوي المقرئ المحدث الحافظ، له خزانة كتب بالجامع الأموي، وله حواشٍ علىٰ ديوان المتنبي، وحواشٍ علىٰ خطب ابن نباتة.[٢]

تلاميذه:

تتلمذ واغترف كثير من العلماء من فيض علم ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، أكتفي بذكر بعضهم:

●ابن العطار(ت٦٤٩هـ): هو إبراهيم بن أبي عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن إسحاق الأنصاري الإسكندري، ولد سنة خمس وتسعين وخمسمائة، جال في بلاد الهند واليمن.[٣]

●الحافظ المنذري(ت٦٥٦ هـ):[٤]هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد بن سعد، الحافظ الإمام زكي الدين، أبو محمد المنذري الشامي، ثم المصري، المصري، الشافعي، ولد في غرة شعبان سنة إحدىٰ وثمانين وخمسمائة بمصر، وكان عديم النظير في معرفة علم الحديث مع اختلاف فنونه.[٥]

---

(١) عقد الجُمان في تاريخ أهل الزمان، العصر الأيوبي، ٥٦٥-٦٢٨هـ، لبدر الدين محمود العيني، ت: محمود رزق محمود، الناشر: دار الكتب والوثائق، القومية، القاهرة، ج٤، ص٢٧٦.

(٢) بغية الوعاة للسيوطي، ج١، ص٥٧٠، ٥٧١.

(٣) الطبقات السنية في تراجم الحنفية لتقي الدين التميمي الداري العزي المصري الحنفي، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، ت١٤١٤ه، الناشر: دار الرفاعي، الرياض، السعودية، ط:١، ١٩٨٩م، ج١، ص١٨٧، ١٨٨.

(٤) تاج التراجم لأبي الفدا السودوني الحنفي، ت: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم دمشق، ط:١، ١٩٩٢م، ص٣٢٢، ٣٢٣.

(٥) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، ج٤٨، ص٢٦٩، ٢٧٠.

●الصرخدي(ت٦٧٤ه) محمود بن عابد بن حسين بن علي تاج الدين أبو الثناء التميمي الصرخدي النحوي، كان فقيهًا فاضلاً نحويًا بارعًا شاعرًا خيّرًا متواضعًا دمث الأخلاق.(١)

●السّويديّ الحكيم(ت٦٩٠هـ) العلّامة شيخ الأطباء عزّ الدّين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن طرخان الأنصاري الدمشقي، ولد سنة ستمائة، تأدّب علىٰ ابن معطٍ، وأخذ الطبّ عن المهذب الدّخوار وبرع في الطبّ، وصنّف فيه، وفاق الأقران.(٢)

●رضي الدين أبو بكر القستنطيني النحوي(ت٦٩٥هـ)(٣)، هو أبو بكر عمر بن علي بن سالم الشافعي سنة سبع وستمائة، وأخذ العربية من ابن الحاجب، وسمع من ابن معطٍ ألفيته، وصاهر وتزوج ابنته، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة.(٤)

مؤلفاته:

●ألفيته في النحو(٥)، وهي" مطبوعة"، ولها عدة شروح.

● العقود والقوانين في النحو.(٦)

●حواشٍ علىٰ أصول ابن السراج في النحو.(٧)

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص٢٧٨.

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج٧، ص٧١٨.

(٣) المصدر السابق، ج٤٥، ص٣٣٢.

(٤) الوافي بالوفيات للصفدي، ت:أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفىٰ الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، عام النشر: ٢٠٠٠م، ج١٠، ص١٥١.

(٥) تاريخ ابن الوردي،ج٢، ص١٥٤، وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي، ج٧، ص٢٢٦.

(٦) بغية الوعاة للسيوطي،ج٢، ص٣٤٤.

(٧)بغية الوعاة للسيوطي ، ج٢، ص٣٤٤.

- الفصول الخمسون في النحو، وهو "مطبوع"، ت. د. محمود محمد الطناحي -رحمه الله- وهو رسالة ماجستير، نُوقشت في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ١٩٧٢م. (١)
- "المثلث" في اللغة. (٢)
- نظم كتاب الصحاح للجوهري، ولم يكمله بسبب وفاته(٣).
- نظم كتاب الجمهرة لابن دريد(٤)
- قصيدة في العروض. (٥)
- شرح الجمل في النحو للزجاجي. (٦)
- نظم شرح أبيات سيبويه. (٧)
- قصيدة في القراءات السبع. (٨)
- ديوان شعر. (٩)

---

(١) أنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة للقفطي، ج٤، ص٤٤، وتاريخ الإسلام للذهبي،ج٤٥، ص٣٣١.

(٢) بغية الوعاة للسيوطي،ج٢، ص٣٤٤.

(٣) معجم الأدباء أو إرشاد الأربي إلىٰ معرفة الأديب لياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م، ج٦، ص٢٨٣١.

(٤) المصدر السابق، ج٦، ص٢٨٣١.

(٥) بغية الوعاة للسيوطي،ج٢، ص ٣٤٤.

(٦) المصدر السابق، ج٢، ص٣٤٤

(٧) هدية العارفين لإسماعيل باشا البابي، ج٢، ص ٥٢٣.

(٨) معجم الأدباء لياقوت الحموي،ج٦، ص٢٨٣١، وتاريخ الإسلام للذهبي،ج٤٥، ص٣٣١، والإعلام بوفيات الأعلام للذهبي، ت: مصطفىٰ بن علي عوض، ربيع أبو بكر عبد الباقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٩٩٣م، ج١، ص٤٢٣.

(٩) بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص٣٤٤.

- ديوان خطب.[١]
- البديع في صناعة الشعر، هذا المُؤَلّف مخطوط، توجد منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة، وهذا المخطوط يقع في تسع ورقات، وهو عبارة عن قصيدة مختلفة الأوزان تبحث في علم البديع.[٢]
- شرح الجزولية[٣] -ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر.

وفاته:

توفي-رحمه الله- في ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة بالقاهرة، وقال ابن كثير(ت٧٧٤هـ): "إنه توفي في مستهل ذي الحجة من هذه السنة"[٤]، وصُلي عليه بالقلعة، وحضر الصلاة عليه الإمام السلطان الكامل بن العادل[٥]، وشهد جنازته أيضًا شهاب الدين أبو شامة[٦]، ودُفِنَ بالقرافة وقبره قريب من قبر الإمام الشافعي.[٧]

(١) المصدر السابق، ج٢، ص٣٤٤.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي، ت: د. علي موسىٰ الشوملي، الناشر مكتبة الخرنجي، الرياض، ط:١، ١٩٨٥م، ص٣٢، والأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، ط:١٥، إيار مايو، ٢٠٠٠م، ج٨، ص٦٥٥.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ت: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط:١٩٨٥،١م، ج٧، ص٢٦٥.

(٤) البداية والنهاية لابن كثير، ت: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ج١٣، ص١٥١.

(٥) الذيل علىٰ الروضتين لأبي شامة المقدسي، ص١٦٠.

(٦) البداية والنهاية لابن كثير، ج١٣، ص١٥١.

(٧) شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي، ج٧، ص٢٢٧.

المبحث الثاني:(ابن إياز(ت٦٨١هـ) حياته وأثاره

نسبه:

هو:الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين، هكذا ذُكِرَ نسبه عند أكثر المترجمين له(١)، وترجم له الفيروز آبادي(ت٨١٧هـ) بالحسين بن إبان النحوي البغدادي (٢)، وترجم له حاجي خليفة(ت١٠٦٧هـ) في بعض المواضع من كتابه كشف الظنون (بالحسين بن إياس)(٣)، وترجم له في أخرىٰ من هذا الكتاب بالحسين بن بدر الدين بن إياز(٤)، والذي أراه أقرب إلىٰ الصواب هو(الحسين بن بدر بن إياز)؛ لإجماع أكثر المترجمين له علىٰ ذلك، أما ما ترجمه له الفيروز آبادي(ت٨١٧هـ)، وحاجي خليفة(ت١٠٦٧هـ)، فيعد من قبيل التحريف.

---

(١) إشارة التعيين، وتراجم النحاة واللغويين لليماني، ت: د. عبد المجيد دياب، ط:١، ١٩٨٦م، شركة الطباعة العربية السعودية،ص١٠٣، والوافي بالوفيات للصفدي،ج١٢،ص٢١٢، وبغية الوعاة للسيوطي، ج١،ص٥٣٢، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، عني بتصحيحه وطبعه علىٰ نسخة المؤلف مجردًا من الزيادات واللواحق، وتعليق حواشيه ثم بترتيب الذيول عليها، محمد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج١،ص ٨٥، ٤١٢، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المتنبي، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٣، ص٣١٦.

(٢) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي، الناشر: دار سعد الدين، للطباعة، والنشر، والتوزيع، ط:١، ٢٠٠٠م، ص١٢٢.

(٣) كشف الظنون، ج١، ص٤١٢.

(٤) المصدر السابق، ج١، ص٨٥.

مولده ونشأته:

لم تذكر كتب التراجم- فيما وقع بين يدي- شيئًا عن مولده ونشأته، وما ذكرته لنا كتب التراجم أنه ولي تدريس المستنصرية ببغداد(١)،وقال السيوطي(ت٩١١هـ) عنه نقلاً عن الشريف الدمياطي:"رأيته شابًا في زي أولاد الأجناد يقرأ النحو علىٰ سعد بن أحمد البياني"،(٢)وكان دَمِث الأخلاق.(٣)

حياته ومنزلته العلمية:

لم تنقل لنا كتب التراجم شيئًا عن حياته العلمية، غير أنه كان شيخ العربية بالمستنصرية ببغداد(٤)، وقيل عنه: إنه أوحد زمانه في النحو والتصريف(٥)، وأنه كان ذا حفظ حسن، ثقة فيما يكتب(٦)، وكان من أعيان العلماء.(٧)

مذهبه النحوي:

أما عن مذهبه فيتضح من نسبه أنه كان ينتمي إلىٰ المذهب البغدادي، ومما يؤكد ذلك أيضًا-ما ذكرته من قبل- من أنه كان شيخ المستنصرية ببغداد(٨)، وأنه تلقىٰ العلم علىٰ يد أبي عثمان بن أحمد الجذامي البياني البغدادي(٩)نزيل بغداد(١٠).

---

(١) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي، ت: د. محمد محمد أمين، تقديم، د. سعيد عبد الفتاح عاشور، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج٥، ص١٥٠.

(٢) بغية الوعاة للسيوطي، ج١، ص٥٣٢.

(٣) المصدر السابق، ج١، ص٥٣٢.

(٤) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي، ج٥، ص١٥٠.

(٥) بغية الوعاة للسيوطي، ج١، ص٥٣٢.

(٦) إشارة التعيين لليماني، ص١٠٣.

(٧) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي، ج٥، ص١٥٠.

(٨) الوافي بالوفيات للصفدي، ج١٢، ص٢١٢.

(٩) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي، ص١٢٢.

(١٠) إشارة التعيين لليماني، ص١٠٣.

شيوخه:

تلقىٰ ابن إياز(ت٦٨١هـ) العلم علىٰ أيدي كثير من العلماء - أكتفي بذكر بعضهم:

- ابن القبيطي(ت٦٤١هـ)[١]: هو عبد اللطيف بن محمد بن علي بن حمزة بن فارس الحَرَّاني أبو طالب بن أبي الفرج التاجر الجوهري المعروف بابن القبيطي، أسمعه عمه حمزة في صباه الكثير من ابي الفتح وابن البطي، مولده سنة أربع وخمسين وخمسمائة.[٢]
- الجذامي الأندلسي البياني(ت٦٥٠ه): هو سعد بن أحمد الجذامي الأندلسي البياني.[٣]
- تاج الدين الأُرموي(ت٦٥٦ هـ)[٤]: هو محمد بن الحسين القاضي تاج الشافعي، له مصنف " الحاصل من المحصول"، أي مختصر لكتاب المحصول للفخر الرازي.[٥]
- رضي الدين بن رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي، له شرح الجزولية.[٦]

تلاميذه:

نهل من فيض علم ابن إياز(ت٦٨١هـ) العديد من العلماء، منهم:

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي، ج١، ص ٥٣٢.

(٢) الوافي بالوفيات للصفدي، ج١٩، ص٧٢.

(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج٧، ص٧٩.

(٤) بغية الوعاة للسيوطي، ج١، ص٥٣٢.

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي، ج٤٣، ص٢١٦، وهدية العارفين، ج٢، ص١٢٦.

(٦) كشف الظنون لحاجي خليفة، ج١، ص٨١.

• يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض الأنصاري الخزرجي العباديّ أبو يوسف المالكي النحوي نجم الدين قرأ علىٰ البدر بن مالك التسهيل لأبيه، ودرس بالمستنصرية.(١)

• ابن السباك الحنفي (ت٧٥٠هـ)(٢): علي بن سنجر الإمام العالم تاج الدين بن قطب الدين أبي اليمن البغدادي ابن السبك الحنفي عالم بغداد، وُلِدَ في شعبان سنة ستين أو سنة إحدىٰ وستين، قرأ الفرائض علىٰ أبي العلاء محمد الكلاباذي، والأدب علىٰ حسين بن إياز(٣).

•ابن الفوطي(ت٧٢٣هـ)(٤): هو العالم البارع المتفنن المحدث المفيد مؤرخ الآفاق مفخر أهل العراق، كمال الدين أبو الفضائل عبد الرازق بن أحمد بن محمد بن أبي المعالي الشيباني ابن الفوطي، نسبة إلىٰ جد أبيه لأمه، ويعرف أيضا باسم "ابن الصابوني"، وأصله مروزي.(٥)

مؤلفاته:

ألف ابن إياز(ت٦٨١هـ) مؤلفات عدة في النحو والصرف، منها:

• المحصول في شرح الفصول لابن معطٍ، وهو" مطبوع "، حققه د. شريف عبد الكريم النجار– ونُشِر عام، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م، دار عمار، الأردن، – وهو موضوع البحث.(٦)

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص٣٥١.

(٢) المصدر السابق، ج٢، ص٣٥١.

(٣) الوافي بالوفيات للصفدي، ج٢١، ص١٠٠، ١٠١.

(٤) المصدر السابق، ج١٢، ص٢١٢.

(٥) تذكرة الحفاظ للذهبي، وضع حواشيه زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٩٩٨م، ج٤، ص١٩٠.

(٦) إشارة التعيين لليماني، ص١٠٣، والبلغة للفيروزآبادي، ص١٢٢، وذكره محقق المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٩.

●قواعد المطارحة في النحو، وهو "مطبوع"، ت: د. يس أبو الهيجاء، و د. شريف عبد الكريم النجار و أ. د. علي توفيق الحمد، ونُشِر في عام ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، دار الأمل، إربد، الأردن.(١)

●الإسعاف في الخلاف، وهو "مفقود " وهذا المُؤلَف جُمِعتْ بداخله مسائل خلافية استُدركت علىٰ ما فات أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف.(٢)

● شرح ضروري التصريف لابن مالك، وهو "مطبوع"، ت: أ. د. هادي نهر، أ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمّان، ط:١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.(٣)

● المآخذ علىٰ المتبع، وهو " مفقود"، ينتقد فيه ابن إياز(ت٦٨١هـ) ويعلق علىٰ كتاب" المتبع في شرح اللمع" لأبي البقاء العكبري.(٤)

وفاته:

أجمع أكثر من ترجم لابن إياز علىٰ أنه توفي سنة(٦٨١هـ)، بينما يرىٰ اليماني(ت٧٤٣هـ)(٥)، والفيروزآبادي(ت٨١٧هـ) أنه توفي سنة(٦٧٤هـ) (٦)، والذي أجده أقرب إلىٰ الصواب هو ما أجمع عليه أكثر المترجمين له من أنه توفي سنة(٦٨١هـ).

(١) الوافي بالوفيات للصفدي، ج١٢، ص٢١٢.

(٢)ذكره محقق كتاب المحصول في شرح الفصول لابن إياز، ج١، ص٩، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، ج٣، ص٣١٦.

(٣) إشارة التعيين لليماني، ص١٠٣، وكشف الظنون لحاجي خليفة، ج١، ص٤١٢.

(٤) ذكره محقق كتاب المحصول في شرح الفصول لابن إياز، ج١، ص٩.

(٥) إشارة التعيين لليماني، ص١٠٣.

(٦) البلغة للفيروزآبادي، ص١٢٢.

الفصل الثاني:

استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) النحوية على ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) في الجزء الأول من كتابه المحصول في شرح الفصول

المبحث الأول:

نبذة عن الاستدراك، والفرق بينه وبين غيره من المصطلحات ذات الصلة

تعريف الاستدراك لغةً واصطلاحًا:

تعريف الاستدراك لغةً:

قال الخليل بن أحمد(ت١٧٠هـ):" والدَّرك: اللحق من : إتباع الشيء بعضه علىٰ بعض في كل شيء... داركًا متداركًا، أي: تباعًا واحدًا إثر واحد، وكذلك في جري الفرس، ولحاقه الوحوش، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا ﴿٣٨﴾ ﴾[1]، أي: تداركوا أدرك آخرهم أولهم فاجتمعوا فيها".[2]

وأما الزمخشري (ت٥٣٨هـ) فقد أشار إلىٰ ذلك بقوله:"...وتدارك خطأ الرأي بالصواب، واستدركه واستدرك عليه قوله...".[3]

وفي ذلك يقول ابن منظور(ت٧١١هـ): " استدرك الشيء بالشيء: حاول إدراكه هذا الأخفش في أجزاء العروض؛ فقال:"لأنه لم ينقص من الجزء شيء فيستدركه"[4]".

---

(١) سورة الأعراف، من الآية ٣٨.

(٢) كتاب العين للخليل بن أحمد، ت:د.مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار مكتبة الهلال، ص٣٢٨، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، ت: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، طبعة منقحة مفهرسة، ط:٨، ٢٠٠٥م، ص٩٣٨، مادة" د. ر. ك".

(٣) أساس البلاغة للزمخشري، ت: محمد باسل العيون السود، منشورات:محمد علي بيضون، الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط:١٩٩٨،١م،ج١، ص٢٨٥، مادة "د. ر. ك".

(٤) لسان العرب لجمال الدين ابن منظور الأفريقي، دار صادر بيروت، ج١٠،ص٤٢١، مادة " د. ر. ك".

وفي المعجم الوسيط: "استدرك ما فات تداركه،.... وعليه القول أصلح خطأه أو أكمل أو أزال لبسه". (١)

من العرض السابق للتعريف اللغوي للاستدراك، نجد إجماع اللغويين علىٰ أن الاستدراك هو لحاق أو إتباع شيء لشيء بإكمال ما فاته، أو بتصويب خطأه، أو بإزالة لبس عنه، وخصه الزمخشري(ت٥٣٨هـ) بتدارك الرأي الخطأ بالصواب، وهذا التعريف أقرب إلىٰ التعريف الاصطلاحي للاستدراك منه إلىٰ التعريف اللغوي.

تعريف الاستدراك اصطلاحًا:

يعرف الاستدراك اصطلاحًا بأنه: رفع توهم تولد من كلام سابق(٢)، وعرفه الكفوي(ت١٠٩٤هـ) بأنه: دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعًا شبيها بالاستثناء. (٣)

تعريف الإضراب لغةً واصطلاحًا:

تعريف الإضراب لغة: هو، الإعْراضُ والانْصِرافُ عنِ الشَّيءِ تَرْكًا وإهْمالًا بَعْدَ الإقْبالِ عليه(٤).

تعريف الإضراب اصطلاحًا: أن تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يُلابسه الحكم، أو لا يُلابسه " وذلك كقولنا: "جاء زيدٌ بل عمرٌو"،

---

(١) المعجم الوسيط ج١، ص٢٨١، مادة " د. ر. ك".

(٢)معجم التعريفات للجرجاني، ت: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ص٢١.

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأيوب بن موسىٰ الكفوي، ت: عدنان درويش، ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ص١١٥.

(٤) لسان العرب لابن منظور، ج٥، ٢٣٨، مادة " ض.ر. ب".

يحتمل مجيء المتبوع وهو "زيدٌ" أو عدم مجيئه أو هو، إبْطالُ الحُكْمِ الأوَّلِ والرُّجوعُ عنه، أو أن الإضراب، هو الإعراض عن شيء بعد الإقبال عليه(١).

الفرق بين الاستدراك والإضراب:

اتضح مما تقدم أن الاستدراك هو: دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم، وهذا الدفع أو هذا الاستدراك قد يكون لتصويب خطأ، أو لإزاله لبس، أو لإكمال نقص في الكلام السابق، والاستدراك علىٰ هذه الكيفية أصبح شبيهًا بالاستثناء، نحو:" ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو "، لدفع توهم المخاطب أن "زيدًا "أيضًا جاء كـ" عمرٍو" بناء علىٰ ملابسة وملاءمة بينهما (٢)، إذن الاستدراك هو التصويب لمعلومة سابقة أما لجهل عند السابق أو لأمور لا يعلمها اللاحق

أما الإضراب فمعناه الإبطال لما إعراض عن شيء بعد الإقبال عليه، والاستدراك لا يكون إبطالاً لما قبله، وإنما الغرض منه دفع التوهم الناشئ من كلام المصنف أو المؤلف؛ و ذلك بإكمال حقيقة علمية، غابت عن المصنف أو لأمر لا يعلمه القارئ.

(١) معجم التعريفات للجرجاني، ص٢١.

(٢) المصدر السابق، ص٢١.

تعريف الاعتراض لغةً، واصطلاحًا:

تعريف الاعتراض: لغة، فقد عرفه الأزهري (ت٣٧٠هـ) بقوله: "يقال: اعترض الشيء إذا منع كالخشبة المعترضة في الطريق تمنع السالكين سلوكها "(١)، وعرفه (ت٨١٧هـ) بقوله: " والاعتراض: المنع: والأصل أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السابِلة من سلوكه..." (٢)، فالاعتراض عند الأزهري(ت ٣٧٠هـ)، والفيروز آبادي(ت٨١٧هـ) حائل أو مانع يمنع ويعوق من الوصول للشيء المراد، وقيل في تعريف الاعتراض لغة: "...يقال: اعترض دونه حال واعترض له منعه، واعترض عليه أنكر قوله أو فعله..."(٣)، وهذا المعنىٰ الأخير للاعتراض لغة، قريب من المعنىٰ الاصطلاحي لهذه الكلمة.

تعريف الاعتراض اصطلاحًا: هو مقابلة الخصم بما يمنعه من تحصيل مقصده،(٤)وقيل: هو حجة تدل علىٰ استحالة رأي أو مذهب ما، أو تدل علىٰ عدم كفاية الأدلة التي تقرر صدقها (٥)

الفرق بين الاستدراك والاعتراض: ويتضح من ذلك أن الاستدراك أعم وأشمل من الاعتراض؛ لأن الاستدراك المقصد استكمال الناقص أو لحاق السابق في

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري، ت: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م، ج١، ٢٩٣، "ع.ر. ض".

(٢) القاموس المحيط، ص٦٤٦، مادة "ع. ر. ض".

(٣) المعجم الوسيط، ج٢، ص٥٩٤.

(٤) الكافية في الجدل للجويني، ت: د. فوقية حسين محمود، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه القاهرة،١٩٧٩م، ص٧٠، ٧١.

(٥) المعجم الفلسفي لمراد وهبه، الناشر، دار قباء الحديثة، للطباعة، والنشر، والتوزيع، القاهرة، سنة النشر،٢٠٠٧م، ص٧٤.

مقالة أو في فكرة معينة بتصويب أو بتسديد ما فاته أو إصلاح خطأ أو وهم لدىٰ السابق، وقد يكون منشأ هذا الوهم عدم الفهم الصحيح من السابق أو من اللاحق، وقد يكون من خلل في التعبير عند السابق، وتدارك عليه اللاحق، أو خلل في ترتيب كلام السابق، [1] أما الاعتراض فهو حجة أو دليل يقدمها الخصم، لبيان خلل أو قصور في رأي أو في مذهب ما[2]، أو نقض أو رفض القارئ لكلام سابق.

(١)استدراكات أبي حيات(ت٧٤٥هـ)علىٰ ابن مالك(ت٦٧٢هـ) في كتابه منهج السالك في الكلام علىٰ الفية ابن مالك، لدكتورة، نجلاء حميد مجيد، وليلىٰ حسين محمد، جامعة بابل، كلية اللغات الإنسانية، قسم اللغة العربية، العدد(٣٠) المجلد (٨)، السنة السابعة، (ربيع الثاني ١٤٤٣ه)ـ (تشرين الثاني ٢٠٢١م)،ص١٧.

(٢) اعتراضات الأزهري النحوية علىٰ ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير، إعداد الطالب، غريب بن ياسين بن رشيد وداني، إشراف الدكتور، سعد بن حمدان الغامدي، ١٤٢٧،١٤٢٦ هـ، ص٢٥.

المبحث الثاني: الاستدراك الأول: أقسام الكلمة

قال ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ): "ودليل حصرها أن المنطوق به إما أن يدل علىٰ معنىً يصح الإخبار عنه، وبه، وهو وسُمِّىٰ بذلك لسموه علىٰ قسيميه، وإما أن يصح الإخبار به، لا عنه، وهو الفعل؛ وسُمِّىٰ باسم أصله، وهو المصدر؛ والمصدر فعل حقيقة، وإما لا يصح الإخبار عنه، ولا به وهو الحرف؛ وسمِّىٰ بذلك لوقوعه طرفًا؛ وفضلة يتم الكلام بدونه"(١).

حصر ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ)أقسام الكلمة في ثلاثة أنواع، واعتمد في هذه القسمة علىٰ الاستدلال بالمنطوق من كلام العرب، وجعل ذلك المنطوق ثلاثة أنواع ما يُخبر عنه وبه، وهو الاسم، وما يُخبر به لا عنه وهو الفعل، وما لا يُخبر عنه ولا به وهو الحرف، إلا أن ابن إياز(ت٦٨١هـ) لم يُقر هذا الاستدلال، وأشار إلىٰ أن هذا الاستدلال يجعل الحصر جامعًا غير مانع وفيه خلل؛ لأن الاعتماد عليه يجعل المجال مفتوحًا لدخول قسم رابع من أقسام الكلمة، ألا وهو ما يخبر عنه لابه، وهذا ما جعل ابن إياز(ت٦٨١هـ) يستدرك علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) قائلاً:" أقول: هذا الذي استدل به المصنف علىٰ حصر الأقسام فيه خلل؛ وذلك أن قسمته غير حاصرة؛ إذ يحتمل وجهًا رابعًا، وهو أن يخبر عنه لابه، وسواء كان هذا القسم واقعًا أو غير واقعٍ، بل سواء كان ممكن الوقوع أو محالاً؛ إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الإخلال بها حاصرة "(٢).

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي، ت: محمود محمد الطناحي، عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، ص ١٥٠.

(٢) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ج١، ص٢١.

التحليل والمناقشة

الكلمة تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام، اسم: وهو ما دل علىٰ معنىٰ في نفسه مفرد غير مقترن بزمان محصل، كـ"رجل، وفرس"، والفعل: لفظ يدل علىٰ معنىٰ في نفسه مقترن بزمان محصل، كـ"ذهب، وانطلق "، والحرف: لفظ يدل علىٰ معنىٰ في غيره، كـ "هل" في نحو: "هل زيدٌ منطلقٌ"(١)، وهذا ما أشار إليه ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، واعتمد في حصر هذه الأقسام الثلاثة علىٰ المنطوق به، وهو ما يُخبر به وعنه وهو الاسم، وما يُخبر عنه لابه وهو الفعل، وما لا يُخبر عنه ولا به وهو الحرف، ولا يوجد قسم رابع للكلمة بالاعتماد علىٰ هذا الاستدلال- كما زعم ابن إياز (ت٦٨١هـ) -في استدراكه، ظنًا منه بأن طريقة الحصر فيها خلل ويتولد منها قسم رابع وهو أن يخبر عنه لابه، وما استدل به ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) يتوافق مع أحد الأدلة والأسباب الحاصرة لأقسام الكلمة التي استدل بها النحاة، فقد استدلوا علىٰ هذا التقسيم بعدة أدلة، وهي كالآتي:

أولاً: دليل الاستقراء: وذلك أن أئمة النحاة المستقرئين لعلم النحو تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا فيه غير هذه الثلاثة.(٢)

ثانيًا: أن الكلمة إما أن تدل علىٰ معناها منفردة، وإما أن تدل علىٰ معناها لا بانفرادها بل بذكر متعلق معها، وإما أن تدل بنيتها علىٰ زمان ذلك المعنىٰ، فالأول هو الاسم، والثاني هو الحرف، والثالث هو الفعل، ولا رابع.(٣)

---

(١) التبصرة والتذكرة للصيمري، ت:د. فتحي أحمد مصطفىٰ علي الدين، دار الفكر بدمشق،ط١٩٨٢:١م،ج١،ص٧٤.

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،ج٢١،١ص، ما بعدها.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور الأشبيلي، الشرح الكبير، ت: د. صاحب أبو جناح، ج١، ٨٨.

ثالثًا: أن معاني الكلمة ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف(١)، وفي ذلك يقول ابن الخشاب(ت٥٦٧هـ): "...والمعاني ذات يُخبر عنها وهي اسم، وخبر عن تلك الذات وهو الفعل، وواسطة بينهما إما لإثبات الخبر المُخبَر عنه، أو لغير ذلك من المعاني وذلك هو الحرف". (٢)

رابعًا: أن الكلمة إن لم تكن ركنًا للإسناد فهي حرف، وإن كانت ركنًا فيه وقبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل. (٣)

وضعف ابن إياز (ت٦٨١هـ) الاستدلال الأول لوجهين:

الأول: أن الكلام في كل لغة منتشر يتجاوز حد الإحصاء.

الثاني: من اللغات ما لا يُعرف في أهلها عالمٌ كالزنج. (٤)

وفي ذلك يقول ابن الحاجب(ت٦٤٦ هـ):"قوله: " اسم، وفعل، وحرف...، إلىٰ آخره"، يعني أنها إما أن تدل علىٰ معنىٰ في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول، وهو ما دل علىٰ معنىٰ في نفسه، إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، فإن لم يقترن فهو الاسم، وإن اقترن فهو الفعل، فقد علم بذلك الحصر أن أنواعها لا تخرج عن الثلاثة". (٥)

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان،ج١، ص٢٢.

(٢) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، ت: علي حيدر، ط: دمشق، ١٩٧٢م، ص٦.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك، وما بعدها. ت: د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.ط:١، ١٩٩٠م، ج١، ص ٩.

(٤) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٢١.

(٥) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب لابن الحاجب، ت: د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد الناشر، مكتبة، نزار مصطفىٰ الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط: ١، ١٩٩٧م، ج١، ص٢١٦.

ذكر ابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ) أن أنواع الكلمة ثلاثة، ثم ذكر ما يدل علىٰ هذا الحصر، وهو الاعتماد علىٰ النفي والإثبات، والاعتماد علىٰ النفي والإثبات يعد من أقوىٰ الأدلة في الحصر، فتبين من الحصر المعتمد علىٰ هذا الدليل؛ انحصارها في الأقسام الثلاثة المذكورة؛ وبالتالي اختلف دليله عن الدليل الذي استدل به ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) وهو الاعتماد علىٰ المنطوق من كلام العرب، وما ذهب إليه ابن الحاجب(ت٦٤٦ هـ) في اعتماده علىٰ الإثبات والنفي في حصر هذه الأقسام، هو ما أيده ابن إياز(ت٦٨١هـ) بقوله: "ومنها أن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة علىٰ ما وُضِعت له أو لا تستقل، وغير المستقلة الحرف، والمستقلة إما أن تشعر مع دلالتها علىٰ معناها، بزمنه المحصل أو لا تشعر، فإن لم تشعر فهي الاسم، وإن أشعرت فهي الفعل، وهذا الوجه قوي؛ لأنه مشتمل علىٰ التقسيم المتردد بين النفي والإثبات ".[(١)]

وحكىٰ أبو جعفر بن الزبير[(٢)] عن صاحبه أبي جعفر بن صابر[(٣)] إلىٰ أن ثمَّ قسمًا رابعًا، وهو الذي نسميه نحن "اسم الفعل "، وكان يسميه" خالِفة "، وحُكِيَ لنا ذلك من قبل أستاذه علىٰ سبيل الاستغراب و الاستندار لهذه المقالة.

---

(١) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٢١.

(٢) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الجيَّاني المولد الغرناطي المنشأ، كان محدثًا جليلاً، ناقدًا نحويًا أصوليًا أديبا مفسرًا، أمارًا بالمعروف، ونهَّاء عن المنكر صنف تعليقًا علىٰ كتاب سيبويه توفي سنة (٧٠٨ هـ) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي، ج١، ص٢٩١، وما بعدها.

(٣) أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي، كان رفيقًا لأبي جعفر بن الزبير، وكان كاتبا مترسلا شاعرا حسن الخط، وكان من رؤساء اهل العلم بالنحو، خرج من صر بعد السبعمائة، وسمع بها الحديث، ينظر: المصدر السابق، ج١، ص٣١١.

الترجيح:

بعد العرض لهذا الاستدراك أرىٰ أن أئمة النحو كسيبويه(ت١٨٠هـ) [١]، وغيره أجمعوا علىٰ أن أقسام الكلمة ثلاثة، وذكروا لهذه الأقسام أدلة كلها تدور في معنىً واحد، واستدلال ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) بالمنطوق جاء حاصرًا للأقسام الثلاثة الموضوعة للكلمة، وحصره كان جامعًا مانعًا؛ لاعتماده في الحصر علىٰ ما نطق به العرب في لغتهم، وأنهم وجدوا أن هذه الأقسام الثلاثة تعبر عن كل معنىً يخطر بالنفس؛ ولو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه؛ لكان له معنىٰ لم يعبر عنه[٢]، وما زعمه ابن إياز(ت٦٨١هـ) من أن هذا الاستدلال يؤدي إلىٰ خلل في الحصر، هذا يتنافىٰ مع ما استدل به أغلب النحاة، فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب، ولم يجدوا غير هذه الثلاثة، فلو كان فيه؛ لعثروا عليه[٣]، وهذا ما أيده الزجاجي (ت٣٣٧هـ) بقوله: " والمدعي أن للكلام قسمًا رابعًا أو أكثر منه مخمنٌ أو شاكٌ فإن كان متيقنًا فليوجد في جميع كلام العرب قسمًا خارجًا عن أحد هذه الأقسام، ليكون ناقضًا لكلام سيبويه(ت١٨٠هـ)، ولن يجد لذلك سبيلاً؛ ولن يجب علينا ترك ما تيقناه وعرفناه حقيقة وصح في العقول لشك بغير دليل ولا برهان؛ لأن الشكوك لا تدفع الحقائق"[٤]؛ ومعنىٰ ذلك أنه لا يوجد قسم رابع للكلمة، وهذه القسمة ضرورية أو

---

(١) الكتاب لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م، ج١، ص١٢.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، ت: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سورية، ط:١٩٩٥،١م، ج١، ص٤٣

(٣) كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي، اعتنىٰ به وعلق عليه، محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص١٩.

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ت: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط:٣، ١٩٧٩م، ص٤٣.

كالضرورية؛ لأن العبارات دوال علىٰ المعاني التي تندرج تحتها، والمعاني منقسمة إلىٰ ثلاثة أقسام، فوجب أن تكون المعاني الدالة عليها ثلاثة لا أقل أو أكثر [١]؛ وبالتالي لا يوجد خلل في حصر واستدلال ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ)؛ لأن التقسيم متفرع من كلام العرب، وما أيده ابن إياز(ت٦٨١هـ)، وسبقه إليه ابن الحاجب(ت٦٤٦ هـ) من أن أقوىٰ الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها في حصر أقسام الكلمة هو النفي والإثبات، فإن هذا النفي أو هذا الإثبات مرجعه أولاً إلىٰ ما نطقت به العرب، إذن استدلال ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) بالمنطوق من كلام العرب هو الأساس الأول لهذا التقسيم، وأي استدلال آخر يكون متفرعًا منه، والله أعلم.

(١) المرتجل لابن الخشاب، ص٥.

المبحث الثالث: الاستدراك الثاني: دلالة الفعل المضارع على الزمان

أشار ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) إلىٰ حد الفعل قائلاً:" فحده: كلمة تدل علىٰ معنىً في نفسها دلالة مقترنة بزمن ذلك المعنىٰ، كـ" ضَرَبَ "، " يَضْرِبُ "، و" اضْرِبْ""(١).

استدرك ابن إياز (ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) في هذا الحد جعله زمن الفعل المضارع مبهمًا بقوله:" ويرد علىٰ هذا الحد الاعتراض بالفعل المضارع، نحو: "يقوم "، و"يقعد"، إذ زمانه مبهم شائع بين المستقبل والحال، ألا ترىٰ أن قولك:" يقوم " يصلح لهما صلاحية "الرجل" لكل آدمي ذكر، وإذا كانت كذلك فالمضارع غير مقترن بزمان معين".

ثم قال:" والجواب من وجهين:

الأول: أن المضارع للحال بحق فهو حقيقة فيه دون ولأجل ذلك لا يحتاج في دلالته علىٰ الحال إلىٰ قرينة تخلصه، ويحتاج في دلالته علىٰ الاستقبال إلىٰ ذلك، فلا يخلصه للاستقبال إلا " السين"، أو" سَوْفَ"، وما أشبههما من قرائن الاستقبال؛ فهو إذن مجاز في المستقبل، حقيقة في الحال؛ إذ هو موضوع له، وما وُضِعَ لشيء واحد معين.

الثاني: إنَّا لا نسلم أن هذا الفعل مبهم بين الحال والاستقبال شائع فيهما شياع "رجل" في كل آدمي بل هو مشترك بينهما أي: موضوع لكل واحد بانفراده، ويُطلق عليهما المشترك اللفظي إطلاق لفظ العين علىٰ "عين الشمس"، و"عين الميزان"... وغيرها، وإذا كان كذلك فقد دل علىٰ المصدر والزمان المعين له بالوضع، إذ الواضع لم يضعه إلا دالاً علىٰ مصدر وزمان معين من حال أو استقبال،

(١) الفصول الخمسون، ص١٥٢.

والإبهام فيه لم يأتِ من قبل الوضع بل من قبل تردده عند الإطلاق علىٰ هذين الموضعين المعينين"[١].

ثم وضح ابن إياز(ت٦٨١هـ) أن هذين الجوابين لا يطابقان كلام المصنف؛ لأن ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) أشار في موضع آخر من كتابه (الفصول) إلىٰ أن المضارع مبهم بالوضع[٢] بقوله:"..... وهو أن هذين الجوابين لا يطابقان كلام المصنف؛ لأنه قد صرح فيما بعد أن المضارع مبهم بالوضع وقد اقتضىٰ في هذا بالجزولي[٣] فإنه أتىٰ بذلك في حواشيه[٤]" [٥]

وهذا الذي نبه عليه ابن إياز(ت٦٨١هـ) من أن ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) جعل زمن المضارع مبهمًا أشار إليه ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) قائلاً:" ووجه مضارعته للاسم أن يكون مبهمًا، كما يكون الاسم مبهمًا، ويختص كما يختص، وتدخل عليه لام الابتداء كما تدخل علىٰ الاسم [٦]".

لذلك أشار ابن إياز (ت٦٨١هـ) في موضع آخر من كتابه (المحصول) مستدركًا علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) جعله زمن المضارع مبهمًا بقوله: "وقال الأكثرون وهو اختيار المصنف: وجهه أنه مبهم ألا ترىٰ أنك إذا قلت: " أَفْعَلُ" فإنه صالح لزماني

---

(١) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٤٣، وما بعدها.

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي، ص١٦٣.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو، ت: د. شعبان عبد الرحمن محمد، راجعه د. حامد أحمد نيل، ود. فتحي محمد أحمد جمعة، ص٣٣.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ت: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، للنشر، والتوزيع، ط: ١٩٩٣،١م، ج٢، ص٤٥٧.

(٥) ينظر المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٢١٢.

(٦) الفصول الخمسون لابن معطي، ص١٦٣.

الحال والاستقبال، وكذلك "رجل " هو صالح لكل مفرد من أمته، وإنما يختص إما بالحال بـ"الآن"، كقولك: " أَفْعَلُ الآن " أو بالاستقبال بـ "غدٍ"، كقولك: " أَفْعَلُ غدًا "، وكذلك إذا قلت: "الرجل"، وقُصِرَ عليه بعد الشياع".(١)

التحليل والمناقشة

الفعل المضارع: هو ما تعتقب في صدره الهمزة، والنون، والتاء، والياء، وذلك كقولك: للمخاطب أو الغائبة:"تفعلُ"، وللغائب: " يفعلُ "، وللمتكلم: " أفعلُ"، وللواحد المعظم نفسه، أو معه غيره: " نفعلُ"، وتُسمىٰ بـ"الزوائد الأربعة" (٢)، وبمطالعة آراء النحاة في تحديد الزمن الذي يدل عليه المضارع، تبين أن لهم عدة آراء في ذلك، تفصيلها علىٰ النحو الآتي:

الفريق الأول: يرىٰ أن الفعل المضاع دال علىٰ الحال والاستقبال، فهو مبهم مشترك بينهما ولكنه في الحال أظهر، وقد يقترن به ما يخلصه إلىٰ الاستقبال، كما قد يقترن به ما يخلصه إلىٰ الحال، وإن تعرىٰ من المخلصات كان مشتركًا بينهما، وكان في الحال أظهر.(٣)

وقال بهذا الرأي:

سيبويه(ت١٨٠هـ)(٤)،والسيرافي(ت٣٦٨هـ)(٥)،والزمخشري(ت٥٣٨هـ)(٦)،

---

(١) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٢١٢.

(٢) المفصل في علم العربية لأبي القاسم : د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط:١، ٢٠٠٤م، ص٢٤٤.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت. د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:١، ١٩٨٦م،ج١،ص٢٤٠، وما بعدها.

(٤) الكتاب،ج١، ص١٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ت: د. رمضان عبد التواب، و د. محمود فهمي حجازي، و د. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٦م،ج١، ص٨٥، ومابعدها.

(٦) المفصل في علم العربية للزمخشري، ص٢٤٤.

الجزولي(ت٦٠٥هـ)[١]، -وابن-معطٍ(ت٦٢٨هـ)[٢]، وابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ)[٣] وابن-مالك (ت٦٧٢هـ)[٤]، وابن-إياز(ت٦٨١هـ) في-أحد-قوليه[٥]، وابن-أبي-الربيع(ت٦٨٨هـ)[٦] ، -والدماميني (ت١٣٦٢هـ) [٧] ونُسِبَ هذا الرأي لجمهور النحويين عامة[٨].

قال ابن إياز(ت٦٨١هـ): "وقال الأكثرون وهو اختيار المصنف: وجهه أنه مبهم ألا ترىٰ أنك إذا قلت: " أَفْعَلُ" فإنه صالح لزماني الحال والاستقبال، وكذلك "رجل " هو صالح لكل مفرد من أمته، وإنما يختص إما بالحال بـ"الآن"، كقولك: " أَفْعَلُ الآن" أو بالاستقبال بـ "غدٍ"، كقولك: "أَفْعَلُ غدًا "، وكذلك إذا قلت: "الرجل"، وقُصِرَ عليه بعد الشياع".[٩]

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو، ص٣٣.

(٢) الفصول الخمسون، ص١٥٢، ١٦٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ت:د.موسىٰ بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية إحياء التراث الإسلامي، ج٢، ص٦.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ج١،ص١٨، وما بعدها.

(٥) المحصول في شرح الفصول،ج١، ص٢١٢.

(٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي،ج١، ص٢٤٠.

(٧) تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد لأبي بكر الدماميني، ت:د.محمد عبد الرحمن بن محمد المفدي،-الناشر: المؤلف، ج١، ص٩٩.

(٨) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج١، ص٨٤.

(٩) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٢١٢.

وحجتهم في ذلك:

أولاً: أن صيغة المضارع صالحة للحال والاستقبال فيكون مشتركًا بينهما؛ لأن إطلاقه علىٰ كل منهما لا يتوقف علىٰ مسوغ، بخلاف إطلاقه علىٰ الماضي فإنه مجاز؛ لتوقفه علىٰ مسوغ (١).

وفي ذلك يقول ابن مالك(ت٦٧٢هـ): "ولما كان بعض مدلول المسمىٰ حالاً مستأنف الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود، فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكًا وضعيًا؛ لأن إطلاقه علىٰ كل واحد منهما لا يتوقف علىٰ مُسَوِّغ من خارج، بخلاف إطلاق المضارع علىٰ المضي، وإطلاق الماضي مرادًا به الاستقبال، فإن ذلك يتوقف علىٰ مُسَوِّغ من خارج...". (٢)

ثانيًا: أن الأفعال المضارعة التي في أوائلها الزوائد الأربعة، لما ضارعت الأسماء وأشبهتها في أشياء شُبهت بالأسماء وصُرِفتْ تصريف الأسماء فجُعِل اللفظ الواحد يدل علىٰ أكثر من معنىٰ، كما أن اللفظ الواحد في الأسماء يدل علىٰ أكثر من معنىٰ، ومن ذلك كلمة "العين" فإنها تطلق علىٰ "عين الإنسان"، و"عين الركية"(٣)، و"عين الميزان"، و"عين القبلة"، و"عين من عيون الماء"، وغير ذلك، وكذلك كلمة " الرجل " رجل الإنسان، والرجل: القطعة من الجراد، فجُعلَ ما ضارع من الأفعال الأسماء مضارعة تامة في اللفظ صالحًا للزمانين الحال والاستقبال (٤).

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٩٩٨م، منشورات محمد علىٰ بيضون،ج١، ص٣١.

(٢) شرح التسهيل، ج١، ص١٨.

(٣) الركية: هي البئر التي تحفر، لسان العرب، ج١٠،ص٤٣٣، مادة " ر. ك. ا".

(٤) شرح الكتاب للسيرافي، ج١، ص٥٩.

قال الزجاجي(ت٣٣٧هـ):"لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها، وبسائر وجوه المضارعة المشهورة التي تذكر في مواضعها مسطرة في كتبهم، قوي فأُعِربَ وجُعِلَ بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له علىٰ شبه الأسماء كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ واحد لمعانٍ كثيرة...".(١)

الرد على هذا الرأي:

اعترض ابن الطراوة(ت٥٢٨هـ) علىٰ هذا الرأي، وحكم علىٰ أن اشتراك الفعل المضارع بين الحال والاستقبال يعد من قبيل الغلط؛ لأن الفعل المضارع في الأصل موضوع للحال، ولا يكون للمستقبل إلا إذا تخصص لذلك بأن تدخل عليه "السين" أو "سَوْفَ" فيقال: " سيقومُ "، و"سوف يقومُ"، وقيل له: إن العرب تقول: يضربُ زيدٌ عمرًا غدًا، فأجاب عن ذلك ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) بأن ذلك المعنىٰ محمول علىٰ النية ومعناه: ينوي الضرب غدًا، ثم إن العرب اختصرت فأخذت من " ينوي" البنية، ومن "الضرب" الحروف فقالت: "يضرب".(٢)

الفريق الثاني: يرىٰ أن المضارع لا يكون إلا للحال حيث وقع ولا يصلح أن يكون للاستقبال وإن حَسُنَ فيه "غد".

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص٨٧.

(٢) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، ج١، ص٢٤٢، وما بعدها.

وقال بهذا الرأي:

ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)(١)، والسهيلي(ت٥٨١هـ)(٢)، واختاره ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)(٣).

حجتهم في ذلك عدة أمور:

أولاً: أن المستقبل غير محقق الوجود فإذا قلت: "زيدٌ يقوم غدًا"، فمعناه ينوي أن يقوم غدًا.(٤)

ثانيًا: أن الأصل ألا يحكم للفظين متغايرين بمعنىٰ واحد إلا بدليل، ولا للفظ واحد بمعنيين إلا بدليل(٥)، وفي ذلك يقول السهيلي (ت٥٨١هـ):" "فعل الحال لا يكون مستقبلاً وإن حَسُنَ فيه "غد"، كما لا يكون الفعل المستقبل حالاً أبدًا، ولا الحال ماضيًا...".(٦)

ثالثًا: أن العرب لا تُخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا إذا كان عامًا أو مؤكدًا بـ " إنَّ"، ومثال مجيء المبتدأ عامًا، قول الشاعر:

---

(١) ينظر رأيه في: همع الهوامع، ج١، ص٣١.

(٢) نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، ت: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٩٩٢م، ص٩٣.

(٣) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، ت: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م، ج١، ص١٢.

(٤) همع الهوامع، ج١، ص٣١.

(٥) نتائج الفكر للسهيلي ص٩٣.

(٦) المصدر السابق، ص٩٣.

وَكُـلُّ أُنـاسٍ سَـوفَ تَـدخُلُ بَيـنَهُم دُوَيهِيَـةٌ تَصـفَرُّ مِنهـا الأَنامِـلُ(١)

حيث جاء المبتدأ وهو " كلٌّ "، وأخبر عنه بالفعل المضارع الدال عليالاستقبال، وهو قوله:" سوف تدخل "، ومثال مجيء المبتدأ مؤكدًا بـ" إنَّ"، وأخبر عنه بفعل مضارع دال علىٰ الاستقبال، قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا ٩٦﴾(٢) وإذا عري من عموم أو تأكيد، لم يجز ذلك، فلا تقول: " زيدٌ سيقومُ "، ويجوز: "زيدٌ يفعلُ"؛ لأن الفعل دل علىٰ الحال، وإذا وجد في كلامهم: "زيدٌ يقوم غدًا " فمعناه، "زيد ينوي أو يريد الآن قيامه غدًا". (٣)

الرد على هذا الرأي:

ورُدَّ علىٰ هذا الرأي بأن العرب "زيدٌ سيفعل"، والمبتدأ بغير عموم، ولا توكيد بـ" إنَّ"، وقالت العرب: " زيدٌ يقومُ غدًا "، وليس علىٰ معنىٰ: ينوي الآن قيامه غدًا(٤).

---

(١) البيت من بحر الطويل، للبيد بن ربيعة في ديوانه، ص٨٥، اعتنىٰ به حمدو، طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:١، ٢٠٠٤م.

البيت من شواهد: كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علىٰ الفارسي، ت: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٩٨٨م، مطبعة المدني المؤسسة السعودية، ص٣٩١، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ج١، ص٨٣.

(٢) سورة مريم، الآية ٩٦.

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج١، ص٨٣.

(٤) المصدر السابق، ج١،ص٨٣، وما بعدها.

الفريق الثالث: يرىٰ أن الفعل المضارع يدل علىٰ الاستقبال، ولا يجوز أن يكون للحال.

وقال بهذا الرأي: الزجاج(ت٣١١هـ).[١]

حجته في ذلك: قصر صيغته، فلا يسع العبارة؛ لأنه بقدر ما يُنْطَقُ به من حروف يصير الفعل ماضيًا؛ [٢] ولأنه لو عُبِّر عنه في اللغة لكان له صيغة تخصه؛ لأنه ليس في كلامهم إلا وله لفظ يخصه، وقد يكون له مع ذلك لفظ يشترك فيه مع غيره، وإما أنه لا يكون لشيء لفظ يقع عليه أصلاً إلا المشترك فلا يوجد في كلامهم ذلك،[٣] واستدل أيضًا بأن المضارع يدل علىٰ الحال بقول العرب: "يقومُ زيدٌ الآن"، ولا يجوز:" سيقومُ زيدٌ الآن "، إلا علىٰ سبيل المجاز وتقريب المستقبل من الحال [٤].

الرد على هذا الرأي من وجهين:

أولهما: أن المراد بالحال عند النحويين الماضي غير المنقطع، ولم يعنوا به " الآن" الفاصل بين الماضي والمستقبل[٥]، ففعل الحال ما قارن التعبير عنه وجود جزء من معناه، نحو: " زيدٌ يكتبُ"، فقارن وجود لفظه لوجود بعض الكتابة لا كلها، وعبر بلفظ "يكتب" لاتصال الكتابة بعضها ببعض؛ ولذلك قال سيبويه(ت١٨٠ه) في المضارع المراد به الحال:"...ولما هو كائن ولم ينقطع".[٦]

---

(١) ينظر رأيه في: همع الهوامع للسيوطي، ج١، ص٣١.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ج١، ص٣١.

(٣) التذييل والتكميل، ج١، ص٨١، وما بعدها

(٤) المصدر السابق، ج١، ص٨٢.

(٥) همع الهوامع للسسيوطي،ج١، ص٣١.

(٦) الكتاب، ج١، ص١٢.

ثانيهما: ما احتج به من أنه لو كان للحال لكانت له بنية تخصه كالماضي والمستقبل؛ لأن كل موجود له بنية تخصه، رُدَّ بأن هذا غير لازم؛ لأنه قد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخصه كـ " الرائحة"؛ لأنها تقع علىٰ كل رائحة، ولا تخص رائحة دون أخرىٰ ، فإن قيل: أن الرائحة تتخصص، فيقال: " رائحة المسك"، و" رائحة العنبر"، فيُجاب عن ذلك بأن " يَفْعَل" المشترك بين الحال والاستقبال يتخصص فيقال: " يَفْعَلُ الآن "، و" يَفْعَلُ غدًا "[(١)].

الفريق الرابع: يرىٰ أن الفعل المضارع حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال.

وقال بهذا الرأي: الفارسي(ت٣٧٧هـ)[(٢)]،وابن أبي الركب(ت وابن إياز(ت٦٨١هـ)[(٥)]-في أحد قوليه-، واختاره السيوطي(ت٩١١هـ).[(٦)]

قال ابن إياز(ت٦٨١هـ): " أن المضارع للحال بحق الأصل، فهو حقيقة فيه دون المستقبل؛ ولأجل ذلك لا يحتاج في دلالته علىٰ الحال إلىٰ قرينة تخلصه، ويحتاج في دلالته علىٰ الاستقبال إلىٰ ذلك، فلا يخلصه للاستقبال إلا " السين"، أو"

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج١، ص١٢٨.

(٢) المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علىٰ الفارسي، ت:أ.د. علي جابر المنصوري، ٢٠٠٠م، ص ٦٠، وما بعدها.

(٣) هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني أبو ذر النحوي، توفي سنة (ت٦٠٤ هـ) صنف الإملاء علىٰ سيرة ابن هشام، ينظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي،ج٢، ص٤٦٥، وما بعدها.

(٤) ينظر رأيه في: همع الهوامع للسيوطي، ج١، ص٣٢.

(٥) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٤٣.

(٦) همع الهوامع للسيوطي، ج١، ص٣٢.

سَوْفَ"، وما أشبههما من قرائن الاستقبال؛ فهو إذن مجاز في المستقبل، حقيقة في الحال؛ إذ هو موضوع له، وما وُضِعَ لشيء واحد معين". (١)

حجتهم في ذلك أمران:

أولهما: أن الفعل المضارع في حال تجرده من القرائن يحمل علىٰ الحال، وهذا شأن الحقيقة والأصالة، وعندما تدخل علية "السين" أو" سوف" يدل علىٰ الاستقبال؛ لأنه فرع ولا تدخل العلامات إلا علىٰ الفروع، كـ" علامات التثنية، والجمع، والتأنيث"(٢)؛ لذلك حمله الفارسي(ت٣٧٧هـ) ومن وافقه الرأي علىٰ الحال إذا عُدِمت القرائن، وكان ذلك عندهم أولىٰ من حمله علىٰ الاستقبال.

ثانيهما: أنه جرت عادة العرب أن يقدموا الأقرب علىٰ الأبعد؛ لأن الأقرب عندهم أولىٰ من الأبعد، فإنهم يقولون:"زيدٌ وأنتَ قمتما"، فتغلب المخاطب علىٰ الغائب؛ لأنه الأقرب إلىٰ المتكلم، وتقول العرب أيضًا:" أنا وأنتَ قمتما"، فتغلب المتكلم علىٰ المخاطب؛ لأنه أقرب (٣)، وهذا هو حالهم مع المضارع فجعلوا دلالته علىٰ الحال علىٰ سبيل الحقيقة لأنه الأقرب، أما حمله علىٰ الاستقبال لوجود قرينة تصرفه إلىٰ ذلك فمجاز. (٤)

الرد على هذا الرأي:

ورُدَّ هذا الرأي بأن " يَفْعَلُ " قد يتخصص للحال "إنَّ زيدًا ليفعلُ"، فاللام خلصته للحال كما خلصته " سَوْفَ" للاستقبال إذا قلت: " إنَّ زيدًا سَوْفَ يَفْعَلُ". (٥)

---

(١) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٤٣، وما بعدها.

(٢) همع الهوامع للسيوطي، ج١، ص٣٢.

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج١، ص٨٥- ٨٦.

(٤) المسائل العسكريات لأبي علىٰ الفارسي، ص٦٠.

(٥) التذييل والتكميل لأبي حيان، ج١، ص٨٦.

الفريق الخامس: يرىٰ أن المضارع أصل في وبنت العرب المضارع الدال علىٰ الحال علىٰ نفس لفظ المستقبل لقرب زمانه منه.

وقال بهذا الرأي: أبو بكر بن طاهر [١].

حجته في ذلك: أن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا، ثم حالاً، ثم ماضيًا، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال[٢].

الرد على هذا الرأي: أنه لا يلزم من سبق المعنىٰ السبق في الحكم بأن الأصل فيه الاستقبال.[٣]

الترجيح:

بعد العرض لهذا الاستدراك الذي قدمه ابن إياز(ت٦٨١هـ)، وآراء النحاة في زمن الفعل المضارع، أرىٰ أن استدراك ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) ليس في محله؛ لأن ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) لم يجانبه الصواب عندما أشار إلىٰ أن زمن المضارع مبهم بالوضع، فلعله يقصد بذلك ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول من أن المضارع دال علىٰ الحال والاستقبال فهو مشترك بينهما، ولكنه للحال أظهر، ويصرفه عن الحال بإحدىٰ مخلصات الاستقبال وهي: "السين، أو سوف" أو غيرها من المخلصات، فإن كان يقصد ذلك فهو بذلك يتفق مع ابن إياز(ت٦٨١هـ) في أحد قوليه لأنه ذهب هذا المذهب، ولعل إيجاز العبارة التي اتسم بها كتاب الفصول لابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) كانت مانعةً من توضيح ذلك، ويؤيد ذلك ما أشار إليه ابن إياز (ت٦٨١هـ) بأن ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) في فصوله ذهب مذهب

---

(١) همع الهوامع،ج١، ص٣٢.

(٢) التذييل والتكميل، ج١، ص٨٦.

(٣) المصدر السابق، ج١، ص٨٦.

الجزولي(ت٦٠٥هـ)في حكمه علىٰ زمن المضارع بأنه مبهم قائلاً "...لأنه قد صرح فيما بعد أن المضارع مبهم بالوضع، وقد اقتضىٰ في هذا بالجزولي..[١]"، فهذا تصريح من ابن إياز(ت٦٨١هـ) بأن ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) ذهب مذهب شيخه الجزولي(ت٦٠٥هـ)، والجزولي يقصد بإبهام زمن المضارع أن يكون دالاً علىٰ الحال والاستقبال والأصل أنه للحال، ويصرف للاستقبال بمخلصات الاستقبال وفي ذلك يقول الجزولي(ت٦٠٥هـ):"... والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلىٰ المضي دون لفظه، وهما: " لو، وربما " وقرينة تخلصه للحال وهي: " الآن" أو ما في معناها، وقرائن تخلصه إلىٰ الاستقبال وهي: " لام الأمر"، والدعاء، و" لا " في النهي، والدعاء، و"لام" القسم... و"حرفا التنفيس"...".[٢]، وأن أولىٰ الآراء بالقبول هو رأي الفريق الأول الذي يرىٰ أن الفعل المضارع دال علىٰ الحال والاستقبال، فهو مبهم مشترك بينهما، ولا يصرف للمستقبل إلا إذا اتصلت به المخلصات التي تخلصه إلىٰ ذلك، وهو الرأي الذي مال إليه ابن معط(ت٦٢٨هـ)، وتبعه في ذلك ابن إياز(ت٦٨١هـ) في أحد قوليه، وهو رأي الجمهور.

(١) ينظر المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، ص٣٣، والمحصول في شرح الفصول،ج١، ص٢١٢.

(٢) المقدمة الجزولية، ص٣٣.

المبحث الرابع:

الاستدراك الثالث: حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر حركة إعراب أم بناء؟

أشار ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) إلىٰ إعراب الممنوع من الصرف بقوله: " فإعراب المنصرف منه بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًا، نحو: "زيدٍ"، وغير المنصرف يكون في موضع الجر مفتوحًا، ويدخله الرفع والنصب ويفتح في موضع الجر... "[1]، استدرك ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) ما ذكره من أن مالا ينصرف في حالة الجر يكون مفتوحًا، وهو بذلك يجعل حركته في حالة الجر حركة بناء بقوله:"... وغير المنصرف يكون في موضع الجر مفتوحًا"، ثم التمس له العذر بعد ذلك، من أنه قد يكون ذهب في ذلك مذهب الأخفش(ت٢١٥ه)، ثم ضعف هذا المذهب بأن المبني لابد أن يكون له موجب للبناء والممنوع من الصرف في حالة الجر لا يوجد له ما يوجب هذا البناء، قائلاً: "وفتحة ما لا ينصرف عند سيبويه وأصحابه فتحة إعراب، فكيف أطلق حركة البناء علىٰ الإعراب، اللهم إلا أن يكون تابع الأخفش في ذلك، فإنه يرىٰ أن الفتحة في حال الجر حركة بناء، وهو قول ضعيف؛ لأن البناء يكون بموجب له، ولم يوجد فيه ذلك ".[2]

التحليل والمناقشة

الممنوع من الصرف: هو المسلوب منه التنوين بناء علىٰ أن الصرف: هو ما في الاسم من الصوت أخذًا من الصريف، وهو الصوت الضعيف؛ أو لأنه سُلِبَ منه التنوين والجر معًا، وحكم ما لا ينصرف أنه لا ينون ولا يُجر بالكسرة؛ وإنما مُنع من الكسرة لشبهه بالفعل فكما مُنِع الفعل من التنوين مُنِع منها ما لا ينصرف؛ و لئلا يتوهم أن الممنوع من الصرف لو جُرَّ بالكسرة أنه مضاف إلىٰ ياء المتكلم، وأنها حُذِفت واجتُزِئ بالكسرة، [3] وفي جر الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة، أقوال

---

(١) الفصول الخمسون، ص١٥٥، ١٥٦.

(٢) المحصول ففي شرح الفصول لابن إياز، ج١، ص٨٣.

(٣) همع الهوامع للسيوطي، ج١، ص٨٥، وما بعدها.

للنحاة في كونها هل هي حركة بناء أم حركة إعراب؟ وتفصيل هذا الخلاف على النحو

القول الأول: يرى أن حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر حركة إعراب.

وقال بهذا الرأي:

سيبويه(ت١٨٠هـ)[١]،والمبرد (ت٢٨٥ه)[٢]، وابن-السراج(ت٣١٦)[٣]، والسيرافي(ت٣٦٨هـ) [٤] وعبدالقاهرالجرجاني(ت٥٦٧هـ)[٥]، وابن-الخشاب(ت٥٦٧هـ)[٦] وابن-يعيش(ت٦٤٣هـ) [٧]،وابن-مالك(ت٦٧٢هـ)[٨]، وابن-إياز(ت٦٨١هـ)[٩]، والرضي(ت ٦٨ ٦ هـ) [١٠]، وابن أبي الربيع(ت٦٨٨ه)[١١]، وأبو حيان(ت٧٤٥هـ)[١٢]، ونُسِبَ هذا الرأي لجمهور النحويين[١٣]

---

(١) الكتاب،ج١،ص٢٢، و،ج٣، ص٢٢٣.

(٢) المقتضب، ج٣، ص٣١٣.

(٣) الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، ت: عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٣، ١٩٩٦م، ج٢، ص٧٩.

(٤) شرح الكتاب، ج١، ص٢٤٠.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١، ص ١١٥، وما بعدها.

(٦) المرتجل، ص٧١.

(٧) شرح المفصل، ج١، ص٥٨

(٨) شرح التسهيل، ج١، ص٤١

(٩) المحصول في شرح الفصول لابن إياز، ج١، ص٨٣.

(١٠) شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الاستراباذي، ت: د. يوسف حسن عمر، الناشر: درمك، سنة الطبع ١٩٧٥م،ج١، ص١٠٣.

(١١) البسيط في شرح الجمل، ج١، ص٣١١.

(١٢) التذييل والتكميل، ج١، ص١٤٥.

(١٣) سر صناعة الإعراب لابن جني، ت: حسن هنداوي، ج٢،ص٤٧٣، وشرح الرضي على الكافية، ج١، ص١٠٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ج١، ص١٤٥.

حجتهم في ذلك أمران:

أولها: أن الاسم الذي لا ينصرف لما أشبه الفعل لعلتين أو لعلة قوية لازمة تقوم مقام العلتين جذبه الفعل إلىٰ حيزه، فأصبح الاسم ثقيلاً؛ لشبهه بالفعل فمُنِعَ الاسم من العلامة الدالة علىٰ الخفة والتمكين في الاسمية ألا وهي " التنوين "، ثم تبعتها حركة الجر في الحذف؛ لأن هاتين العلامتين خاصتان بالاسم فلحقت إحداهما الأخرىٰ في الحذف، كما صَحِبت إحداهما الأخرىٰ في الاختصاص؛ ولما حُذِفت علامة الجر، تابعتها حركة النصب وهي " الفتحة " فنابت عنها، ودلت علىٰ ما كانت تدل عليه علامة الجر؛ لأن عامل الجر لابد له تأثير يؤثره في معموله إلا وهو " الإعراب"، إذن الاسم الذي هو معمول الجار أعني به " الممنوع من الصرف" معرب في حالة الجر، وفتحته فتحة إعراب.(١)

ثانيها: أن الممنوع من الصرف أُعرِبَ في حالتي الرفع لذلك وجب أن يكون معربًا في حالة الجر (٢).

القول الثاني: يرىٰ أن حركة الممنوع من الصرف وهي الفتحة في حالة الجر حركة بناء.

---

(١) المرتجل لابن الخشاب، ص٧١، وشرح المفصل لابن يعيش، ج١، ص٥٨.

(٢) شرح ألفية ابن معطي،ج١، ص٢٦٠.

وقال بهذا الرأي:

الزجاج(ت٣١١هـ)[١]، ونُسِبَ هذا الرأي للأخفش(ت٢١٥هـ)[٢]، وللمبرد(ت٢٨٥هـ)[٣]،وهو ظاهر كلام ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ).[٤]

قال الزجاج (ت٣١١هـ):"...فالفتح فيه بناء إذ لم يُمكِن أن يدخله إعراب لا يدخل الفعل مثله فأُبدل من الكسر بناء الفتح ".[٥]

حجتهم في ذلك أمران: الأول: أن غير المنصرف في حالة الجر بُني علىٰ الفتح لخفته؛ وذلك لأن مشابهته للمبني أي الفعل فُحذِف منه التنوين مطلقًا في أحواله

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج، ت: هدىٰ محمود قراعة، يشرف علىٰ إصدارها: محمد توفيق عويضة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب الخامس والعشرون، القاهرة، ١٩٧١م، ص٢.

(٢) نُسب هذا الرأي للأخفش، ولم أجد – فيما وقع بين يدي –ما يدل علىٰ نسبة هذا الرأي للأخفش، ينظر معاني القرآن للأخفش، ت: د.عبد الأمير محمد أمين الورد، ط: عالم الكتب، ج١، ص١٤٨،١٤٧، وسر صناعة الإعراب لابن جني، ج٢،ص٤٧٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ج١، ص١٤٥.

(٣) نُسِبَ هذا الرأي للمبرد، ولم أجد –فيما وقع بين يدي– ما يدل علىٰ ذلك؛ ولكنه –في حقيقة الأمر– ذهب إلىٰ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور وهو أن حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر حركة إعراب لا بناء ينظر: المقتضب، ج٣،ص٣١٣، وسر صناعة الإعراب لابن جني، ج٢،ص٤٧٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ج١،ص١٤٥.

(٤) الفصول الخمسون، ص١٥٥، ١٥٦، وشرح ألفية ابن معطي ج١، ص٤٣٩.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٢.

الثلاثة، ثم بُنِىٰ في حالة واحدة وهي حالة الجر، واختص بالبناء في هذه الحالة ليكون كالفعل المشابه له في التعري من الجر.(١)

الثاني: تشبيههم بـ"أمس" فإنها تُعرب في بعض حالاتها وتُبنىٰ في الأخرىٰ، فكذلك الممنوع من الصرف معرب في حالتي الرفع والنصب، ومبني علىٰ الفتح في حالة الجر.(٢)

الرد على هذا الرأي:

أن الاسم لا يُبنىٰ إلا لوجود سبب موجب للبناء، والممنوع من الصرف لا يوجد فيه سبب يوجب بناؤه؛ لذلك حكم ابن إياز(ت٦٨١هـ) بضعف هذا الرأي فضلاً عن أنه لا يوجد اسم يُعرب في حالتين ويُبنىٰ في حالة، وأما ما ذهبوا إليه من الاحتجاج بـ" أمس " من أنها تعرب تارة، وتُبنىٰ تارة، فهذا لا يصح الاحتجاج به؛ لأنها لا تُبنىٰ إلا في حال تضمنها لمعنىٰ الحرف وهو" لام التعريف"، وتضمن معنىٰ الحرف من موجبات البناء، وتُعرب إذا لم تتضمنه، وهذا لا يوجد في الممنوع من الصرف(٣).

ولكن عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) وضح الغرض من استعمال ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) وغيره لحركة البناء عند جر الممنوع من الصرف، وما ذكره من أن يكون في موضع الجر مفتوحًا، بأن علامات الإعراب ثلاثة، وهي: الرفع، والنصب، والجر، فهذه مع كونها حركات للإعراب لكن لها دلالات معينة تصحبها، فالرفع اسم يدل علىٰ الضمة إذا اقترن بها الدلالة علىٰ معنىٰ مخصوص اختصه بحالٍ دون حالٍ، وكذلك الأمر في حالتي النصب والجر، فإذا قيل: إن الاسم مرفوع، فالمراد أن في ذلك

---

(١) شرح الكافية للرضي،ج١، ص١٠٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ج١، ص٥٨،والتذييل والتكميل لأبي حيان، ج١، ص١٤٦.

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان ج١،ص١٤٥، وما بعدها.

الاسم ضمة دالة علىٰ معنىٰ مخصوص من شأنها أن تزول بزوال ذلك المعنىٰ، وكذلك إذا قلت: إن الاسم منصوب، فالمراد أن فيه فتحة جُعِلت علمًا لمعنىً، إذا زال ذلك المعنىٰ زالت الفتحة، وكذلك الاسم المجرور؛ لذلك ما تدل عليه الفتحة التي علىٰ دال " أحمد " في قولنا: " مررت بأحمدَ" تختلف في دلالتها عن الفتحة في قولنا: "رأيت أحمدَ"، فالفتحة التي علىٰ الدال في قولنا: " مررت بأحمدَ" نائبة مناب أختها " الكسرة "، ونابت عنها لعلة أوجبت ذلك؛ فلما كانت الفتحة في الممنوع من الصرف –في حالة الجر–غير دالة علىٰ المعنىٰ الذي لأجله سُميت نصبًا، سُمّىٰ الاسم " مفتوحًا"، وكان الاسم في موضع الجر محركًا بالفتحة، وإذا قلنا: وكان في موضع الجر منصوبًا، لم يصح علىٰ الظاهر إذ هو كقولنا: وكان في موضع الجر مفعولاً، من حيث أن المنصوب حقيقته أن يكون في الاسم فتحة دالة علىٰ المفعولية(١).

الترجيح:

بعد العرض لاستدراك ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، في استعماله للفظ البناء في حالة جر الممنوع من الصرف ' أرىٰ أن الحق مع ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ)، وأن ما استدركه ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) ليس في محله؛ لأنه ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)لم يقصد البناء بمعناه الحقيقي، ولكنه يرىٰ أن الفتحة في هذه الحالة لم تكن مستعملة في موضعها الحقيقي؛ لأن الفتحة تدل علىٰ معنىٰ معين للاسم فإذا زال المعنىٰ وجب أن تزول الفتحة، وفي حالة الجر زال المعنىٰ الذي من أجله سيقت الفتحة، ولأجله سُمىٰ الاسم منصوبًا، وأصبح يدل علىٰ معنىٰ آخر؛ لذلك سُمّىٰ الاسم مفتوحًا، لاستعمال حركة النصب في غير المعنىٰ الذي وضعت من

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ١١٦، وما بعدها.

أجله حتىٰ يسمىٰ الاسم منصوبًا؛ فلما خالفت ذلك ودخلت علىٰ الاسم في حالة الجر سمىٰ الاسم مفتوحًا؛ لذلك فالقول كما قال ابن معطٍ (ت ٦٢٨هـ) "ويكون في موضع الجر مفتوحًا"، وليس معنىٰ كلامه أنه مبني في حالة الجر وإنما هو معرب؛ والدليل علىٰ أن ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) جعل حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر حركته حركة إعراب أنه أشار إلىٰ ذلك في شرحه لألفيته في معرض حديثه عن حمل الجر علىٰ النصب في إعراب الممنوع من الصرف بقوله:" وإنما حُمِل الجر علىٰ النصب لما بينهما من المناسبة في كونهما إعرابًا للفضلات"(١)، ففي حمله الجر علىٰ النصب، حمل حركة إعراب علىٰ حركة إعراب، ولم يحمل حركة الإعراب علىٰ حركة البناء؛ مما يدل علىٰ أنه يرىٰ أن الممنوع من الصرف حركته في حالة الجر حركة إعراب، والتعبير بلفظ البناء للإشارة أن الفتحة في هذه الحالة لم تأتِ في موضعها واستعمالها الحقيقي الذي وضعت من أجله وهو حالة النصب، وعلىٰ ذلك فإن أولىٰ الآراء بالقبول هو الرأي الأول القائل:بأن حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر حركة إعراب؛ لأنه يمثل رأي أكثر النحاة.

(١) شرح ألفية ابن معطي، ج١، ص٤٣٩.

المبحث الخامس

الاستدراك الرابع: العلل الموجبة لبناء الاسم

١-مجيء الاسم على زنة فَعَالِ

قال ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ):"... أو وقوعه موقع الفعل كـ"رويد"، و" تَيدَ"، و"صَهْ"، و" نَزَالِ"، أو شبهه بما وقع موقع الفعل، كـ" حَذَامِ"، و" قَطَامِ"، و"سَكَاب" (١) "(٢)، فجعل ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) من علل بناء الأسماء وقوعها موقع الفعل، نحو: "صَهْ " فإنها واقعة موقع " اسكت" ونائبة عنه، وجعل أيضًا من علل التي توجب بناء الأسماء مجيء الاسم علىٰ زنة "فَعَالِ" كـ" حَذَامِ، وقَطَامِ "، هذا، وقد استدرك ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ"(ت٦٢٨هـ) جعله هذه العلة من العلل التي توجب بناء الاسم؛ لأن النحاة لم يتفقوا علىٰ بناء ما كان علىٰ زنة "فَعَالِ"، فمنهم من أجاز الإعراب ومنعه من الصرف حيث قال::"... المصنف ذكر أن هذه العلل موجبة بناء الاسم، معلوم أن هذا الاسم(٣) فيه خلاف، فأهل الحجاز يبنونه علىٰ الكسر، وبنو تميم يعربونه ويمنعونه الصرف، فيقولون: "هذه قَطَامِ "، " رأيت قَطَامِ"، و"مررت بقَطَامِ"، وليس البناء فيه واجبًا عند الجميع، فإن كان يريد اللغة الحجازية خاصة، فالواجب عليه أن يقيد كلامه، ولا يرسله فاعرفه".(٤)

---

(١) اسم فرس للأجدع بن مالك أو لعبيدة بن ربيعة بن قحطان، ينظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي، ص ٩٧، مادة "س. ك.ب".

(٢) الفصول الخمسون، ص١٦٦.

(٣) يقصد، هذا القسم.

(٤) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص ٢٤٥، وما بعدها.

التحليل والمناقشة

تباينت أقوال النحاة في حصر العلل الموجبة لبناء فمنهم من جعلها ثلاث علل "كابن يعيش (ت٦٤٣ه)، وهي "تضمن معنىٰ الحرف، ومشابهة الحرف، والوقوع موقع الفعل المبني[١]، ومنهم من جعلها أكثر من ذلك كابن الحاجب(ت٦٤٦ هـ)، وهي مناسبة ما لا تمكن له، أو وقوعه موقعها، كـ "نَزَالِ "؛ فإنها واقعة موقع الفعل الأمر " انزل "، أو مشاكلته للواقع موقعه، يعني مشاكلته لـ "نَزَالِ"، أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادي المضموم، ويبنىٰ لوقوعه موقع المضمر المشبه للحرف، أو إضافته إلىٰ ما أشبهه أو إلىٰ مالا تمكن له.[٢]

أما ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) فقد حصرها في خمس الأولىٰ: شبهه بالحرف، والثانية: تضمنه معنىٰ الحرف، والثالثة: وقوع الاسم موقع الفعل الأمر، والرابعة: إضافته إلىٰ غير متمكن، والخامسة: مجيء الاسم علىٰ زنة "فَعَالِ"، نحو: "حَذَامِ"، و" قَطَامِ"[٣]، وهذه العلة محل خلاف بين النحاة، فالحجازيون يبنونه علىٰ الكسر، وبنو تميم يعربونه، ويمنعونه من الصرف، وتوضيح هذا الخلاف علىٰ النحو الآتي:

الرأي الأول: يرىٰ أن ما كان علىٰ زنة "فَعَالِ" علمًا لمؤنث معدولاً عن فاعلة نحو: " حَذامِ، وقَطَامِ "، فإنه يُبنىٰ علىٰ الكسر، في أحوال إعرابه الثلاثة، رفعًا، ونصبًا، وجَرا، [٤] ولا يفرقون في ذلك بين ما أخره "راء" أو لم يكن آخره "راء"، وهذه لغة الحجازيين وفي سبب بنائه أقوال:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ج٣، ص٨٠.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، ج١، ص٤٥٧، وما بعدها.

(٣) الفصول الخمسون، ص١٦٦، وما بعدها.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط:١، ٢٠٠١م، ج٤، ص ١٢١٩.

القول الأول: يرىٰ أن سبب بناء "حَذَامِ، وقَطَامِ، و رَقَاشِ " تضمنهنَّ معنىٰ علامة التأنيث التي في:" قَاطِمة، وحَاذِمة، و رَاقِشة"، فلما عُدِلنَّ عن اسم مقدرة فيه تاء التأنيث، وجب بناؤهن لتضمنهن معنىٰ الحرف.

وقال بهذا الرأي:

الربعي(١)(ت٤٢٠هـ)(٢)، وعبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ).(٣)

قال عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ): " اعلم أن " نَزَالِ" مبنيًا علىٰ الكسر، وهو اسم للفعل، و "فَعَال" لا يُعدل إلا عن مؤنث، نحو: " حَذَامِ "، و "حَاذِمة "، و"قَطَامِ"، و" قَاطِمة"، وليس في الظاهر شيء مؤنث يقال: أن " نَزَالِ " معدولة عنه..."(٤)

الرد على هذا القول: أنهم عدلوا "جَمَادِ" من وهو مبني وخالٍ من تاء التأنيث.(٥)

القول الثاني: يرىٰ أن علة بناء " فَعَالِ" وهو اجتماع ثلاثة موجبات للمنع من الصرف، وهي: "التعريف، والتأنيث، والعدل " فإن التنوين إذا سقط بعلتين:

---

(١) علي بن عيسىٰ بن الفرج بن صالح الربعي، أبو الحسن، أحد أئمة النحو وحذاقهم، أخذ عن السيرافي ولازم الفارسي مدة طويلة صنف شرحًا لإيضاح الفارسي، وشرحًا لفرخ الجرمي، ومقدمة في النحو قيل: شرح كتاب سيبويه توفي سنة عشرين وأربعمائة، ينظر: بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص١٨١، وما بعدها.

(٢) ينظر رأيه في: أمالي ابن الشجري، ت:د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:١، ١٩٩٢م، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ج٢، ص٣٦٢.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص١٠١٨.

(٤) المصدر السابق، ج٢، ص١٠١٨.

(٥) أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٣٦٢.

التعريف والتأنيث، أسقط العدل الحركة المانعة للصرف التي هي حركة الإعراب، وبُنِىَ الاسم فجعل انضمام العدل إلىٰ التعريف والتأنيث موجبًا للبناء، واختير له البناء علىٰ الكسر؛ لأنه معدول عما فيه علامة التأنيث؛ ولأن الكسر من علامات التأنيث فإنك تقول: "إنكِ فاعلة، وأنتِ فعلتِ.

وقال بهذا الرأي: المبرد(ت٢٨٥هـ)، قال: "ولما كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف عُدِل إلىٰ ما لا يُعرب؛ لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصًا منه التنوين إلا ما ينزع منع الإعراب؛ لأن الحركة والتنوين حق الأسماء، فإذا أذهب العدل التنوين لعلة أذهب الحركة لعلتين".(١)

الرد على هذا الرأي: أنه يوجد في كلام العرب بعض الأسماء التي اجتمعت فيها خمس أسباب من موانع الصرف، وهي مع ذلك معربة غير مبنية، وذلك لو سميت امرأة بـ " أذربيجان "؛ فهذا الاسم قد اجتمعت فيه خمس علل موجبة للمنع من الصرف ألا وهي،: "التعريف، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، وزيادة الألف والنون "، فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالأسباب الثلاثة أولىٰ بألا ترفعه.(٢)

وفي ذلك يقول الزجاج(ت٣١١هـ) رادًا علىٰ ما ذهب إليه المبرد(ت٢٨٥هـ): "... وكان لأبي العباس مذهب في هذا،...، وهذا مذهب يفسده عندي، أني أرىٰ ما لا ينصرف من الأسماء إذا زادت علته علىٰ اثنتين لم يبلغ به أكثر من ترك الصرف (٣)".

---

(١) المقتضب، ج٣، ص٣٧٤.

(٢) الخصائص لابن جني، ت: محمد علىٰ النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ج١، ١٨٠.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٧٦.

القول الثالث:

يرىٰ أن سبب بناء "فَعَالِ" علمًا لمؤنث علىٰ الكسر شبهه بـ " نَزَالِ"، في الوزن، والتعريف، والعدل، والتأنيث، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا قالـــت حَـــذَامِ فصـــدِّقوها فـــإنّ القـــولَ مـــا قالـــت حَـــذَامِ(١)

وقال بهذا الرأي:

ســـيبويه(ت١٨٠هـــ)(٢)،ابـــن-جنـــي(ت٣٩٢هـــ)(٣)،وابـــن-والمرادي(ت٧٤٩هـ)(٥)، والصبان(ت١٢٠٦ هـ).(٦)

---

(١) البيت من مجزوء الوافر، قائله: نُسِبَ إلىٰ لجيم بن صعب، وقيل: قائله: ديسم بن ظالم الأعصري.

الشاهد فيه قوله: " حَذَامِ ": فإنه فاعل في الموضعين، وحقه الرفع، ولكن بُنِىٰ علىٰ الكسر تشبيهًا له بـ "نَزَالِ" علىٰ مذهب أهل الحجاز.

البيت من شواهد: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش، ج٤، ص ٦٤، وأوضح المسالك في ألفية ابن مالك لابن هشام، ومعه كتاب عدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج٤، ص١٣١.

(٢) الكتاب ج٣، ص٢٧٧.

(٣) الخصائص لابن جني،ج١، ص١٨٠.

(٤) أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٣٦٢.

(٥) توضيح المقاصد، ج٤، ص١٢١٩.

(٦) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، ت: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، ج٤، ص٣٩٤.

قال المرادي(ت٧٤٩هـ):" لغة الحجازيين بناء "فَعَالِ" علمًا نحو:"حَذَامِ" علىٰ الكسر مطلقًا، وفي سبب بنائه أقوال: أحدها: شبهه بـ "نَزَالِ" وزنًا وتعريفًا وعدلاً وتأنيثًا...والأول هو المشهور".(١)

الرأي الثاني: فصل أصحاب هذا الرأي بين ما كان علىٰ زنة "فَعَالِ" وآخره "راء نحو: "حَضَار"، فأكثرهم يبنونه علىٰ الكسر، وبين ما لم يكن آخره "راء" فيمنعونه من الصرف، وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف، وهي لغة بني تميم(٢)، ومن أجاز المنع من الصرف اختلفوا فيما بينهم في العلة المانعة له إلىٰ رأيين:

الرأي الأول: يرىٰ أنها منعت من الصرف للعلمية والعدل.

وقال بهذا الرأي: سيبويه(ت١٨٠ه).(٣)

الرأي الثاني:أن المانع له من الصرف العلمية والتأنيث.

وقال بهذا الرأي: المبرد(ت٢٨٥هـ).

قال:"وما كان في آخره "راء" من هذا الباب، فإن بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز، وذلك أنهم يريدون إجناح الألف ولا يكون ذلك إلا في الراء المكسورة..."(٤)

وإنما وافق أكثرهم فيما آخره "راء" وبنوه علىٰ مذهبهم الإمالة فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعوه الصرف لا متنعت.(٥)

---

(١) توضيح المقاصد، ج٤، ص١٢١٩، وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ج٤، ص١٢٢٠.

(٣) الكتاب ج٣، ص٢٧٥.

(٤) المقتضب، ج٣، ص٣٧٥.

(٥) توضيح المقاصد، ج٤، ص١٢٢٠.

الترجيح:

بعد عرض هذا الاستدراك، والآراء التي قيلت في إعراب ما كان علىٰ زنة "فَعَال" علمًا إعراب الممنوع من الصرف، أو بنائه علىٰ الكسر أرىٰ أن ابن إياز(ت٦٨١هـ) كان محقًا في استدراكه علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) في جعله هذا النوع من العلل الموجبة للبناء، فقد تنبين مما ذكرنا عدم إجماع النحاة علىٰ بنائه علىٰ الكسر، فمنهم من أجاز البناء علىٰ الكسر علىٰ اللغة المشهورة، وهي لغة الحجازيين، ومنهم من أجاز إعرابه إعراب الممنوع من الصرف علىٰ لغة بني تميم، وهذا ما جعل ابن إياز(ت٦٨١هـ) يستدرك ذلك علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) قائلاً: "...المصنف ذكر أن هذه العلل موجبة بناء الاسم، معلوم أن هذا الاسم فيه خلاف، فأهل الحجاز يبنونه علىٰ الكسر، وبنو تميم يعربونه، ويمنعونه الصرف، فيقولون: "هذه قَطَامِ "، " رأيت قَطَامِ"، و"مررت بقَطَامِ"، وليس البناء فيه واجبًا عند الجميع، فإن كان يريد اللغة الحجازية خاصة، فالواجب عليه أن يقيد كلامه، ولا يرسله فاعرفه".(١)، فضلاً عن أن ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) كما ذكر ابن إياز(ت٦٨١هـ) لم يحدد إلىٰ أي الفريقين يميل لمن قال بالبناء علىٰ الكسر أم لمن قال بالإعراب والمنع من الصرف ؟، حتىٰ يسلم من هذا الاستدراك، وأرىٰ أن أولىٰ الآراء بالقبول هو الرأي القائل بالبناء علىٰ الكسر؛ لأنه رأي كثير من النحويين، فضلاً عن كونه يمثل اللغة المشهورة، وهي لغة الحجازيين.

(١) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص ٢٤٥، وما بعدها.

٢- إضافة الاسم المعرب إلى غير المتمكن

قال ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ):".. أو إضافته إلىٰ غير متمكن، كـ "يومئذٍ"، و "حينئذٍ"، (١) وقول النابغة الذبياني:

علىٰ حينَ عاتبتُ المَشيبَ علىٰ الصِبا وقلتُ ألَمّا أصْحُ والشّيبُ وازعُ(٢)

استدرك ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) جعله هذا الموضع وهو إضافة الاسم إلىٰ غير متمكن علة من علل بناء الاسم؛ لأن هناك من يجيز إعراب الاسم إذا أضيف إلىٰ المبني وفي ذلك يقول ابن إياز(ت٦٨١هـ): "وتمثيله بقوله؛ علىٰ حينَ عاتبتُ .....

ظاهر؛ إذ(حين) فيه مبني علىٰ الفتح حيث أُضِيف إلىٰ (عاتبت)وهو فعل ماضٍ، وبعضهم يجره، ولا يعتد بإضافته.....، فإن كان الفعل مستقبلاً كقوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ

---

(١) الفصول الخمسون، ص١٦٦.

(٢) البيت من الطويل، في ديوانه ص٧٦، اعتنىٰ به وشرحه، حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط:٢، ٢٠٠٥م.

اللغة: وازع: كل كافٍ زاجر عن اللهو والفسق والمجون.

الشاهد فيه: "حين" مضاف إلىٰ جملة فعلية فعلها ماضٍ مبني، فاكتسب البناء لإضافته إلىٰ المبني.

البيت من شواهد: الكتاب لسيبويه، ج٢،ص٣٣٠، وسر صناعة الإعراب لابن جني، ج٢، ص٥٠٦، والأصول لابن السراج، ج١، ص٢٧٦، والتبصرة التذكرة للصيمري، ت: فتحي أحمد مصطفىٰ علىٰ الدين دار الفكر بدمشق، ط:١٩٨٢م، ج١، ص٢٩٤،والبديع في علم العربية لابن الأثير، ت:د. فتحي أحمد علي الدين، ط١٤٢٠،١م، جامعة أم القرىٰ، ج١،ص١٦٠، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، ج١، ص١٦١.

ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾(١)، و ﴿ يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ﴾(٢)، فالمشهور عند البصريين إعرابه " إذ" هو مضاف معرب، وجوز الكوفيون بناءه نظرًا إلىٰ الأصل، وهو البناء علىٰ أن الأولىٰ عندهم فيه الإعراب، وهذا الوجه أيضًا ليس بموجب البناء، بل هو مجوز له، والمصنف قد ذكره في معرض الوجوب، وهو تسامح بيّن ". (٣)

التحليل والمناقشة

ظروف الزمان تضاف إلىٰ الجمل، والجمل بعدها في موضع جر بإضافتها إليها، ولولا ذلك لنونت؛ لأنها متمكنة متصرفة فإذا أُضِيفت إلىٰ فعل ماضٍ جاز فيها وجهان: إن شئت أعربتها وأجريتها علىٰ أصلها، وإن شئت بنيتها علىٰ الفتح؛ لأنها أُضيفت إلىٰ غير معرب، ولكن البناء أفضل فتقول: "هذا يومَ نفع زيدًا صدقه"، ففُتِحت وموضعها رفع، وإن شئت رفعتها (٤)، أما الإعراب فلعدم لزوم الإضافة إلىٰ الجمل؛ فعلة البناء إذن عارضة، (٥)ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

علىٰ حينَ عاتبتُ المَشيبَ علىٰ الصِبا وقلتُ ألَمّا أصْحُ والشّيبُ وازعُ(٦)

وابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) -كما هو واضح من كلامه-لم يجز في إضافة أسماء الزمان إلىٰ الفعل الماضي إلا وجهًا واحدًا وهو لذلك جعل هذه العلة سببًا من أسباب بناء الأسماء، وإذا أضيفت هذه الأسماء إلىٰ جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع

---

(١) سورة المائدة من الآية ١١٩.

(٢) سورة الحج من الآية ٢.

(٣) المحصول في شرح الفصول ج١،ص ٢٤٨، وما بعدها.

(٤) التبصرة والتذكرة للصيمري، ج١، ص٢٩٤.

(٥) شرح الكافية للرضي، ت: أ. د. يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قاريونس، ليبيا، ط، ١٩٧٥م، ج٣، ص١٨٠.

(٦) سبق تخريج هذا البيت في الصفحة السابقة.

معرب، أو إلىٰ جملة اسمية مصدرة باسم معرب أو مبني ففي إعراب وبناء أسماء الزمان خلاف بين النحاة، وتفصيل هذا الخلاف علىٰ النحو الآتي:

الفريق الأول: يرىٰ أنه إذا أضيفت أسماء الزمان إلىٰ جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع معرب كقوله تعالىٰ:﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾(١)(٢) أو إلىٰ جملة اسمية مصدرة باسم معرب، نحو: "جئتك يومُ زيدٌ قائمٌ، أو مبني، نحو: "جئتك يومُ أنتَ أمير"، وجب الإعراب، وإنما جاز أن يضاف إلىٰ الفعل ظروف الزمان؛ لأن الفعل بمعنىٰ المصدر.(٣)

ونُسِبَ هذا الرأي إلىٰ البصريين عامة (٤).

حجتهم في ذلك أمران:

أولهما: إنما كان الإعراب واجبًا عند الإضافة إلىٰ متمكن؛ لأنه المضاف إليه باقٍ علىٰ أصله في الإعراب(١)؛ ولضعف علة البناء.

---

(١) سورة المائدة من الآية ١١٩.

(٢) قرأ نافع " يومَ" بالنصب، وقرأ الجمهور " يومُ " بالرفع، ينظر: المبسوط في القراءات العشر للنيسابوري""، ت: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، عام النشر، ١٩٨١م، ص ١٨٩، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه:ت.د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط:١٩٩٢،١م، ج١،ص١٥١، وتحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري، ت: د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان الأردن، عمان، ط:١، ٢٠٠٠م، ص٣٥١.

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، وضع حواشيه وعلق عليها، عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: محمد علىٰ بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢١ هـ، ج١، ص٢٩١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ت: د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه، د. رمضان عبد التواب، الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:١، ص٢٤٩، مسألة رقم (٤٠)، وارتشاف الضرب لأبي حيان، ج٤، ص١٨٢٨، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج٢، ص٣٥٥.

ثانيهما: القراءة الواردة برفع كلمة " يوم " علىٰ أنها خبر للمبتدأ "هذا " في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾(٢)، واسم الزمان علىٰ ذلك اكتسبت الإعراب من المضاف إليه وهي الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع، وقرأ نافع كلمة "يوم " بالنصب علىٰ الظرفية، والأفضل "قراءة "الرفع "؛ لإضافة ظرف الزمان إلىٰ المتمكن وهو الفعل المضار(٣)

الرأي الثاني: يرىٰ أنه إذا أضيفت أسماء الزمان إلىٰ جملة مصدرة بمعرب سواء كان المعرب اسمًا أو فعلاً مضارعًا، جاز الإعراب والبناء، ولكن البناء أرجح.

ونُسِبَ هذا الرأي إلى: الكسائي(ت١٨٩هـ) (٤)، والفراء(ت٢٠٧هـ)(٥)،ونُسِبَ إلىٰ الكوفيين، وبعض من البصريين(٦).

حجتهم في ذلك أمران:

أولهما: أن أسماء الزمان إذا أضيفت إلىٰ الأفعال بنيت مطلقًا؛ لأن العرب إذا أضافت اسم الزمان إلىٰ الفعل الماضي والمستقبل فتحت؛ لأن الإضافة إلىٰ الأفعال غير مخضة."(٧).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص٢٤٩، مسألة رقم (٤٠).

(٢) سورة المائدة، من الآية ١١٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت:د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط:١، ١٩٨٨م.

(٤) إعراب القرآن للنحاس، ج١، ص٢٩١.

(٥) معاني القرآن للفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٥، ج١،ص٣٢٦، وشرح الرضي علىٰ الكافية، ج٤، ص١٨١.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٢٤٩، مسألة رقم (٤٠)، وارتشاف الضرب لأبي حيان، ج٤،ص١٨٢٨، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل ج٢، ص٣٥٥.

(٧) معاني القرآن للفراء، ج١،ص٣٢٦،و إعراب علل القراءات السبع وعللها لابن خالويه، ج١، ص١٥١.

ثانيهما: تخريجهم لقراءة قرأها نافع في قوله تعالىٰ ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾(١) فقد قرأ كلمة " يوم" بالنصب علىٰ أنه مبني، وهو خبر لـ"هذا"، وبُنِيٰ لإضافته إلىٰ الجملة الفعلية، ولا يشترطون كون الفعل مبنيًا في بناء الظرف المضاف إلىٰ الجملة الفعلية، أن يكون مُصدرًا بفعل مبني.(٢)

رد البصريين على ما استدل به الكوفيون:

لا حجة لهم في فيما استدلوا به من قراءة لما فيها من نصب خبر المبتدأ؛ ولأن الظرف إنما يُبنىٰ إذا أضيف إلىٰ مبني كالفعل الماضي أو يضاف إلىٰ" إذ" كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٖۗ ﴿٦٦﴾ ﴾(٣)والفعل "ينفع" في الآية الكريمة، فعل مضارع معرب، فلا يُبنىٰ الظرف لإضافته إليه؛ وقد تكون كلمة" يوم " في الآية منصوبة علىٰ الظرفية(٤)،لا لكونها مضافًة إلىٰ الجملة الفعلية المصدرة بفعل معرب؛ ولهذا كان هذا القول ضعيفًا.(٥)

كما أن الإضافة إلىٰ الفعل المضارع لا تزيل عنه الإعراب هذا من جهة، ومن جهة أخرىٰ أن أسماء الزمان إذا أضيفت إلىٰ الماضي بنيت، فيقال: "ذلك يومَ نفعَ زيدٌ صدقه "؛ لأن الفعل الماضي غير المضارع من حيث الإعراب والبناء؛ فإضافته

---

(١) سورة المائدة، من الآية ١١٩.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ت: صدقي محمد جميل العطار، وزهير جعيد، وعرفان العشا حسونة، الناشر: دار الفكر بيروت، عام النشر ٢٠٠٠م، مكتبة السعادة بالقاهرة، ج٤، ص٤٢١.

(٣) سورة هود، من الآية ٦٦.

(٤) شرح الكافية للرضي، ط: ١٩٧٥م، ج٣، ص١٨١.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، ت: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفىٰ السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ج١، ص٣١١.

إلىٰ الماضي إضافة إلىٰ غير متمكن، وإضافته إلىٰ المضارع إضافة إلىٰ متمكن فتباينا.[١]

الترجيح:

بعد عرض آراء النحويين في علة بناء الاسم إذا أضيف إلىٰ غير متمكن، وما استدركه ابن إياز (ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) من جعله علة بناء الأسماء الإضافة إلىٰ غير متمكن، أرىٰ أن إدراج ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) الإضافة إلىٰ غير المتمكن في علل بناء الاسم فيها تسامح منه كما أشار إلىٰ ذلك ابن إياز(ت ٦٨١هـ)[٢]؛ لعدم إجماع النحاة علىٰ بناء أسماء الزمان إذا أضيفت إلىٰ غير متمكن بل أجازوا الأمرين، وكذلك عدم إجماعهم علىٰ الإعراب أو البناء إذا أضيفت إلىٰ متمكن، وفي حقيقة الأمر للنحاة أقوال كثيرة في علة بناء الاسم وأكثرها لم يسلم من الاعتراض، ويبقىٰ إجماعهم علىٰ أن كل اسم أشبه حرف فهو مبني؛[٣] مما يدل علىٰ أن ابن إياز(٦٨١هـ) كان محقًا في استدراكه علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ).

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج٢، ص٢٢٤.

(٢) المحصول في شرح الفصول ج١، ص ٢٤٩.

(٣) همع الهوامع للسيوطي، ج١، ص٥٩.

المبحث السادس

الاستدراك الخامس: مواضع وجوب تقديم المفعول به على الفاعل

قال ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ):" واللازم التأخير إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود علىٰ المفعول، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾(١)، و﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾(٢)، وكذلك إذا اقترن بالفاعل "إلا "، نحو: " ما ضرب زيدًا إلا عمرٌو"، وما عدا ذلك يجوز فيه التقديم والتأخير"(٣)،استدرك ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معط(ت٦٢٨هـ) حصره مواضع وجوب تقديم المفعول به علىٰ الفاعل في موضعين أولهما: أن يكون الفاعل مشتملاً علىٰ ضمير يعود علىٰ المفعول، وثانيهما: أن يكون الفاعل محصورا بـ"إلا "، مصرحًا بأن هذين الموضعين يجب فيهما تقديم المفعول علىٰ الفاعل، وما عدا ذلك يجوز فيه التقديم والتأخير، وفي حقيقة الأمر هناك مواضع أخرىٰ أوجب فيها بعض النحاة تقديم المفعول به علىٰ الفاعل، وهذا ما استدركه عليه ابن إياز (ت٦٨١هـ)، فقد أشار إلىٰ أن هناك موضعين آخرين يجب فيهما تقديم المفعول به علىٰ الفاعل، الأول: أن يكون المفعول ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا، والثاني: أن يكون المصدر مضافًا إلىٰ مفعوله: قائلاً: " (قال: وما عدا ذلك يجوز فيه التقديم والتأخير) أقول: هذا القسم الثالث، وهو ما أنت مخير في تقديمه وتأخيره، وقد عرفه بأن كل ما عدا ما ذكره فإنه يكون منه، وفيه نظر؛ فإنه متىٰ كان المفعول ضميرًا متصلاً، لزم تأخير الفاعل كقولك:" أكرمني زيدٌ "، كذا متىٰ كان

---

(١) سورة البقرة، من الآية ١٢٤.

(٢) سورة الأنعام، من الآية ١٥٨.

(٣) الفصول الخمسون، ص١٧٢.

المصدر مضافًا إلىٰ المفعول به، نحو: "يعجبني ضرب زيدٍ عمرٌو"، وليس مما ذكره".(١)

التحليل والمناقشة

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله؛ لأنه كالجزء منه، والأصل في المفعول أن ينفصل عنه بالفاعل، نحو: ضرب عمرٌو زيدًا، وقد يتقدم المفعول علىٰ الفاعل، نحو: " ضرب عمرًا زيدٌ "، وتقديمه علىٰ الفاعل علىٰ ثلاثة أقسام: جائز، وواجب(٢)، وممتنع، ولكل قسم من هذه الأقسام مواضع معينة، فقد ذكر ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) موضعين من مواضع وجوب تقديم المفعول به علىٰ الفاعل، الأول: أن يشتمل الفاعل علىٰ ضمير يعود علىٰ المفعول كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾(٣)، والثاني: أن يكون الفاعل محصورًا بـ "إلا"، نحو: " ما ضرب زيدًا إلا عمرٌو"، في حين يرىٰ ابن إياز (ت٦٨١هـ) أن هناك موضعين آخرين لم يذكرهما ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) يجب فيهما تقديم المفعول به علىٰ الفاعل، وهما:

الأول: إذا كان المفعول ضميرًا متصلاً، نحو: " أكرمني زيدٌ".

الثاني: إذا أضيف المصدر إلىٰ المفعول، نحو:" يعجبني ضَرْب زيدٍ عمرٌو"(٤).

أما ابن السيد البطليوسي(ت٥٢١) فقد ذكر عددًا من المواضع يجب فيها تقديم المفعول علىٰ فاعله، بعضها ذكرها ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ)، وبعضها ذكرها ابن

---

(١) المحصول في شرح الفصول، ج١،ص٣١٠.

(٢) توضيح المقاصد،ج٢، ص٥٩٣.

(٣) سورة البقرة، من الآية ١٢٤.

(٤) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٣١٠.

إياز(ت٦٨١هـ)، وأخرىٰ انفرد بها ابن السيد البطليوسي(٥٢١هـ)، والتي اتفرد بها كالآتي:

أن يكون المفعول أجلّ وأعظم من الفاعل، نحو: شتم الخليفةَ السفهاءُ، و أن تكون عناية المخبر والمخاطب بالمفعول أشد من عنايته بالفاعل، كقولك: ضرب أخي زيدٌ، وشتم إياك عمرٌو، وأن يسجع الكاتب، أو الخطيب فواصل مرفوعه، فيعرض له فيها فاعل ومفعول، فيؤخر الفاعل من أجل السجع، كقول القائل: أعيىٰ الذاهبَ المذهبُ، وفات الطالبَ المطلبُ، وأن يصنع الشاعر شعرًا، قوافيه مرفوعه، فيؤخر الفاعل من أجل القافية، كقول النابغة:

وكانت لهم ربعية يحذرونها إذا خضخضت ماء السماء القبائلُ(١)

ولم يكتفِ ابن عصفور(ت٦٦٩ه) بالموضعين اللذين ذكرهما ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، وإن اختلف مع ابن إياز(ت٦٨١هـ)فيهما، فذهب إلىٰ ذكر مواضع أخرىٰ يجب فيها تقديم المفعول به علىٰ الفاعل، اتفق في بعضها مع ما ذكره ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ)، و ابن إياز (ت٦٨١هـ)، وبعضها الآخر لم يصرحا بها، والتي لم يصرحا بها انحصرت في موضعين، هما: أن يكون اسم الفاعل مضافًا إلىٰ المفعول، نحو: " هذا ضارب زيدٍ أبوه "، أي: "ضارب زيدًا أبوه "، وأن يتقدم المفعول

---

(١) البيت من بحر الطويل، في ديوانه، ص٨٩.

اللغة: خضخضت: حركت.

الشاهد فيه: " ماء السماءَ القبائلُ" حيث تقدم المفعول به علىٰ الفاعل للضرورة الشعرية، للمحافظة علىٰ القوافي المرفوعة.

البيت من شواهد: الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي، ت: سعيد عبد الكريم سعودي، مركز ودود للمخطوطات، موقع شيخة المرّىٰ، ص٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور، ج١، ص ١٦٣.

وجوبًا للضرورة الشعرية، وفي ذلك يقول ابن عصفور(ت٦٦٩هـ): "... قسم يلزم فيه تقديم المفعول علىٰ الفاعل، وذلك إذا كان.... المفعول مضافًا إليه المصدر المقدر بأنْ والفعل، أو اسم الفاعل، نحو: "يعجبني ضرب زيدٍ عمرٌو "، و" هذا ضارب زيدٍ أبوه "، أي: "ضارب زيدًا أبوه "..."(١).

وبالنظر إلىٰ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وابن هشام (ت٧٦١هـ)، نجد أنهما اقتصرا علىٰ موضعين من مواضع وجوب تقديم المفعول به علىٰ الفاعل، أحدهما ذكره ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، وهو أن يكون الفاعل محصورًا بـ " إلا "، أو بـ " أنما "، وثانيهما، ذكره ابن إياز (ت٦٨١هـ) هو أن يكون المفعول به ضميرًا متصلاً بالفعل.(٢)

وأما المرادي (ت٧٤٩هـ) فقد ذكر ثلاثة مواضع لوجب تقديم المفعول علىٰ الفاعل وافق فيها ما ذهب إليه ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ وذكر موضعًا واحدًا من المواضع ابن إياز (ت٦٨١هـ)، وهو أن يكون المفعول ضميرًا متصلاً، نحو، أكرمك زيدٌ.(٣)

وأيد ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) المواضع التي ذكرها من تقدم من ومن بينها مواضع ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ)، وابن إياز(ت٦٨١هـ) أما ابن مالك(ت٦٧٢هـ)(٤)، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)(٥)، والمرادي (ت٧٤٩هـ)،(٦) فقد أشاروا إلىٰ اختلاف النحاة في وجوب

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور، ج١، ص١٦٣.

(٢) شرح التسهيل، ج٢، ص١٣٤، وما بعدها، وشرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ لا بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدىٰ، بتحقيق شرح قطر الندىٰ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط:١١، ١٩٦٣م، مطبعة السعادة بمصر، ص ١٨٤.

(٣) توضيح المقاصد، ج٢، ص٥٩٥.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص١٣٤.

(٥) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، ج١، ص٤٠٦.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك، ج٢، ص٥٩٦.

تقديم المفعول به علىٰ الفاعل إذا كان محصورًا بـ"إلا "، وانقسموا في ذلك إلىٰ ثلاثة آراء:

الفريق الأول

يرىٰ منع تقديم المحصور بـ" إلا" سواء أكان المحصور مرفوعًا أو غير مرفوع سواء أكان اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا، فالظاهر المرفوع، نحو: لا يصرف السوءَ إلا اللهُ " والمضمر المرفوع، كقوله تعالىٰ:﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ﴿١٨٧﴾ ﴾[1]، وغير المرفوع نحو: لا يرحم اللهُ إلا الرحماءَ.

ونسب هذا الرأي إلىٰ بعض البصريين[2] واختاره الجزولي(ت٦٠٧هـ)[3] والشلوبين(ت٦٤٥هـ).[4]

حجتهم في ذلك:

حملهم الحصر بـ" إلا " علىٰ الحصر بـ" إنما"؛ لأن المحصور بـ" إنما " اتفق النحاة علىٰ وجوب تأخيره؛ لأن الاسمين بعد " إنما " لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره، وجُعِل المقرون بـ " إلا " متأخرًا، وإن كان لا يخفىٰ كونه محصورًا، وأن لم يتأخر ليجري الباب علىٰ سنن واحد[5]

الفريق الثاني: يرىٰ جواز تقديم المحصور بـ " إلا " فاعلاً، كان أو مفعولاً.

ونُسِبَ هذا الرأي للكسائي (ت١٨٩هـ) [6].

---

(١) سورة الأعراف، من الآية ١٨٧.

(٢) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ومعه كتاب الجليل، ت:محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط: ٢٠، ١٩٨٠، ج٢، ص١٠٤، ج٢، ص١٠٤.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو، ص٥١.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج٢، ص٥٩٠.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص١٣٤.

(٦) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج١، ص٤٠٦.

حجته في ذلك: أن الاقتران بـ " إلا " يدل علىٰ المعنىٰ، والتوسع عند وضوح المعنىٰ أولىٰ من التضييق بمنع أحد الاستعمالين.

الفريق الثالث: يرىٰ أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ"إلا" إذا كان فاعلاً، وعلىٰ ذلك لا يجوز أن يقال: ما ضرب إلا عمْرو زيدًا، وإذا ورد ما ظاهره تقديم الفاعل المحصور بـ " إلا " علىٰ المفعول، فيؤول علىٰ إضمار فعل ناصب للمفعول المتأخر، أما إن كان المحصور بـ " إلا" المفعول فيجوز تقديمه، نحو: "ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ" (١).

ونُسِبَ هذا الرأي إلىٰ: أكثر البصريين، والفراء(ت٢٠٧هـ)(٢) وأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ).(٣)

حجتهم في ذلك: إنما منعوا تقديم المحصور إذا كان مرفوعًا؛ لأنه إذا تقدم لفظًا تقدم معنىٰ، فيلزم من تقديمه فوات تأخر المحصور لفظًا أو تقديرًا، وهو غير جائز(٤).

الترجيح:

بعد عرض أقوال النحاة في مواضع وجوب تقديم المفعول به علىٰ الفاعل، وما استدركه ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) من عدم ذكره لكل المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول به علىٰ الفاعل، أرىٰ أن ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، وإن لم ينبه علىٰ كل مواضع وجوب تقديم المفعول علىٰ الفاعل في كتابه الفصول(٥) إلا أنه

---

(١) شرح ابن عقيل، ج٢، ص١٠٤.

(٢) ينظر رأيه في: المصدر السابق، ج٢، ص١٠٤.

(٣) ينظر رأيه في: شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج١، ص٥٩١، وشرح التسهيل لابن مالك، ١٣٤، والمساعد لابن عقيل، ج١، ص٤٠٦.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص١٣٤.

(٥) الفصول الخمسون، ص١٧٢.

قد ذكر بعضها في كتابه شرح الألفية، حيث قال:"... الثاني ما يجب فيه تقديم المفعول علىٰ الفاعل، وله أيضًا صور منها: أن يكون متصلاً، والفاعل غير متصل، نحو: " أكرمني زيدٌ"، و" أكرمك عمرٌو"؛ لأنه لو أخر المفعول لصار المتصل منفصلاً مع عدم ما يوجب انفصاله، وهو محال،.....ومنها أن يقع الفاعل بعد "إلا"، وما في معناها، نحو: ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ، وإنما ضرب عمرًا زيدٌ،.... ومنها أن يتصل بالفاعل ضمير يعود علىٰ نحو: ضرب زيدًا غلامه.....؛ لأنه لو تقدم لأدىٰ إلىٰ الإضمار قبل الذكر، فيعود الضمير علىٰ ما بعده لفظًا ومعنىٰ وهو محال.."(١)

هذا، وإن كان ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) ذكر في شرحه للألفية ثلاثة مواضع لوجوب تقديم المفعول به علىٰ الفاعل، فإنه قد ذكر من بينها موضعًا أغفل عن ذكره في كتابه الفصول، ألا وهو " أن يكون المفعول ضميرًا متصلاً، والفاعل غير متصل، نحو: " أكرمني زيدٌ"، إلا أنه لم يذكر موضعًا آخرًا في كتابيه، "الفصول، وشرحه للألفية"، استدركه عليه ابن إياز (ت٦٨١هـ)، وهو أن يكون المصدر مضافًا إلىٰ مفعوله، فيجب تأخير الفاعل، وهناك مواضع أخرىٰ لم يشر إليها ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) ولا ابن إياز(ت٦٨١هـ) مطلقًا، أشار إليها النحاة.

ولعل ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) لم يذكر كل "كتاب الفصول" يميل إلىٰ الإيجاز والاختصار؛ ولاعتماده علىٰ ذكر بعضها في مؤلفه" شرح الألفية"، وأما ابن إياز(ت٦٨١هـ) فلعله لم يذكرها؛ لأن مقصده من ذلك هو التنبيه والإشارة فقط إلىٰ أن ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) أغفل عن بعض المواضع، ولم يرد حصرها.

(١) شرح ألفية ابن معطي، ص٤٩٠، وما بعدها.

المبحث السابع:

الاستدراك السادس: جر التمييز بـ "مِنْ"

قال ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ): " التمييز: وهو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدرة بـ "مِنْ""(١)

ظاهر كلام ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) أنه لابد في جميع أنواع التمييز أن تتضمن معنىٰ "مِنْ"، وليس الأمر كذلك فهناك أنواع من التمييز يجب فيها النصب، وأنواع يجوز فيها الوجهان النصب والجر بـ "مِنْ"، وهذا ما استدركه عليه ابن إياز (ت٦٨١هـ) بقوله:" وقوله (مقدرة بـ"مِنْ")، يعني أن التمييز لابد فيه من تقدير " مِنْ"، وقد اغتر بكلام أبي الفتح في لمعه، وهو قوله: "ولابد في جميع التمييز من معنىٰ "مِنْ"(٢)، وهذا الإطلاق فيه نظر؛ لأنا إذا قلنا:"طاب زيدٌ نفسًا"، و" أنت أحسن الناس وجهًا"، يلزم من إطلاقه أن تقدر "مِنْ" فيه، وقد صرح أبوبكر بن السراج بامتناع ذلك في مواضع من كتابه الأصول(٣)، وقال بعض المتأخرين: والحق ما قاله أبو علي (٤)، وهو قوله: " وجميع ما يُفَسر من الأعداد، والمقادير فـ " مِن" تدخل عليها، نحو: ما في السماء قدر راحة من السحاب "، " ولي عشرون من الدراهم "، و" لله دره من الرجال " انتهىٰ كلامه(٥) (٦)

---

(١) الفصول الخمسون، ص١٨٨.

(٢)ينظر: اللمع في العربية لابن جني، ت: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨م، ص٥٤.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ج١، ص٣٠٨، وما بعدها.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي، ١٨٢.

(٥) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز، ت: أ. د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام للطباعة، والنشر والتوزيع، ط:٢، ٢٠٠٧م، ص٢١٢.

(٦) المحصول في شرح الفصول ج١، ص٤٦٤.

التحليل والمناقشة

التمييز نوعان: تمييز مفرد، وتمييز نسبة.

-**تمييز المفرد**، يُسمىٰ أيضًا بتمييز " الذات": وهو ما كان المميز فيه اسمًا مبهمًا ملفوظًا؛ ولهذا سُمَّىٰ بالملفوظ أيضًا.

-**تمييز النسبة**، ويسمىٰ بتمييز " الجملة ": وهو ما كان المميز جملة مبهمة النسبة، ويُسمىٰ بالملحوظ أيضًا؛ لأنه يُلحظ من الكلام من غير أن يُذكر(١).

وتمييز المفرد له مواضع، قد يقع بعد ما يدل علىٰ المقادير، ويشمل، المكيل، نحو: اشتريت قفيزين قمحًا، والموزون، نحو: اشتريت منوين سمنًا، و المساحة، نحو: اشتريت فدانًا أرزًا، أو يقع بعد ما يشبه المقادير، كقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾(٢)، ويشمل أيضًا تمييز العدد، ويختلف حكم تمييز العدد من النصب والجر علىٰ حسب نوع العدد، فلكل نوع حكمه الخاص به، وكذلك تمييز كم الاستفهامية، نحو: كم كتابًا قرأت ؟، وكم الخبرية، التي تفيد التكثير، نحو: كم غلمانٍ ملكت، أو يقع بعد ما يدل علىٰ المماثلة، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾(٣)، أو يقع بعد ما يدل علىٰ المغايرة، نحو: أنت غيري قدرًا،

أما تمييز النسبة: فله نوعان، محول، وغير محول، والمحول قد يكون محولاً عن الفاعل، نحو: طاب محمد نفسًا، وقد يكون محولاً عن المفعول، نحو: غرست الأرض شجرًا، وقد يكون محولاً عن المبتدأ، كقوله تعالىٰ:﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا

(١) شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، ج١، ص٢٦١، وما بعدها.

(٢) سورة الزلزلة، آية ٧.

(٣) سورة الكهف، من الآية ١٠٩.

وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾﴾[1] وغير المحول يقع بعد أسلوبين إنشائيين، وهما: بعد صيغتي التعجب القياسيتين، نحو ما أكْرَمك أبًا، وأكْرِم بك أبًا، وفي أسلوب المدح والذم، إذا كان فاعل "نِعْمَ "، و" بئس" ضميرًا مستترًا، كقوله تعالىٰ: ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[2] [3]

وفي تضمن التمييز لمعنى "مِنْ" خلاف بين النحاة، تفصيله على النحو الآتي:

الرأي الأول: يرىٰ أنه يجوز في كل أنواع التمييز أن يتضمن معنىٰ "مِنْ".

وقال بهذا الرأي: ابن جني(ت٣٩٢هـ)[4] ، وابن معطٍ(ت٦٢٨هـ).[5]

قال ابن جني(ت٣٩٢هـ): ".. ولابد في جميع التمييز من معنىٰ "مِنْ"، أي: من شجاع، ومن فارس، ونحو ذلك ".[6]

وقال ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ): "التمييز: وهو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدرة بـ"مِنْ""[7]

فكلام ابن جني(ت٣٩٢هـ)، وابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) يشعر أن كل أنواع التمييز يجب أن تتضمن معنىٰ " من" سواء أكان تمييزًا للذات أم تمييزًا للنسبة.

---

(١) سورة الكهف، من الآية ٣٤.

(٢) سورة الكهف، من الآية ٥٠.

(٣) شرح التصريح علة التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري، ج١، ص٦٢٥، وما بعدها، وشرح شذور الذهب للجوجري، ص٤٧٠، وما بعدها.

(٤) اللمع في العربية، ص٥٤.

(٥) الفصول الخمسون، ص١٨٨.

(٦) اللمع في العربية، ص٥٤.

(٧) الفصول الخمسون، ص١٨٨.

الرد على هذا الرأي: خَطّأ ابن الخباز(ت٦٣٩هـ) من أجاز تضمن معنىٰ "مِنْ" لكل أنواع التمييز؛ لأنه لا يصلح تقدير" مِنْ" في بعض أنواعه، نحو: طاب زيدٌ نفسًا، لا يجوز أن يقال: "طاب زيدٌ من نفسٍ"، ولا هو أحسن الناس من وجهٍ، في، "هو أحسن الناس وجهًا ".(١)

الرأي الثاني: يرىٰ أنه يجوز جر التمييز بـ "مِنْ" إلا في عدة مسائل فإنه يتعين فيها النصب وهي كالآتي:

الأول: تمييز العدد، نحو: عشرين درهمًا، فإنه لا يجوز دخول "مِنْ" عليه إلا إذا جُمِعَ أو دخلت عليه الألف واللام، فيقال: عندي عشرون من الدراهم (٢)، والثاني: التمييز المحول عن فاعل، نحو:طاب زيدٌ نفسًا، إذ أصله: طابتْ نفسُ زيدٍ، بخلاف ما كان فاعلاً في المعنىٰ، ولم يكن محولاً نحو، لله دره فارسًا، فإنه يجوز دخول "مِن" عليه فيقال: " من فارسٍ"، وكذلك يجوز دخول "مِنْ" علىٰ صيغ التعجب في، نحو: "أكْرِم به فارسًا، ولله دره شاعرًا، وحسبك به خطيبًا أن تقول: أكرم به من فارسٍ، ولله دره من شاعرٍ، وحسبك به من خطيبٍ؛ وإنما جاز دخول "مِنْ" مع تمييز صيغ التعجب حتىٰ لا يلتبس التمييز بالحال، لو قلت: أكرم به فارسًا، وحسبك به خطيبًا، فدخلت "مِنْ" لتخلصه للتمييز (٣)، وكذلك تمييز "نعم، وبئس" إذا كان فاعلهما مضمرًا، فإنه وإن كان فاعلاً في المعنىٰ، لكنه غير محول، فيجوز دخول "مِنْ" عليه، نحو: نِعْمَ رجلاً زيدٌ "؛ لأن أصله، نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فتقول: " نِعْمَ من رجل"

---

(١) توجيه اللمع، ص٢١٢.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج، ج١، ص٣٠٨، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ج٢، ص٧٢٧، والمقرب لابن عصفور، ج١، ص١٦٥.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج، ج١، ص٣٠٨، والتبصرة والتذكرة للصيمري، ج ١، ص٣١٨.

والثالث: التمييز المحول عن المفعول، نحو: غرست الأرض شجرًا"، وأصله:غرست شجرَ الأرضِ، ومنه: ما أحسن زيدًا أدبًا، فإنه محول أيضًا عن المفعول، وأصله: ما أحسن أدبَ زيدٍ، والرابع: ما كان محولاً عن المبتدأ، نحو: زيدٌ أكثر مالاً، وأصله: مالُ زيدٍ أكثرُ، فحول المضاف وجُعِل تميزًا، وأقيم المضاف إليه مقامه، وارتفع علىٰ الابتداء مكانه.

وقال بهذا الرأي:

سيبويه(ت١٨٠)[١]،وابن السراج(ت٣١١هـ)[٢]، و أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)[٣]، وابن-الخباز(ت٦٣٩هـ)[٤]،وابن-عصفور(ت٦٦٩هـ)[٥]وابن-مالك(ت٦٧٢هـ)[٦]وابن-عقيل (ت٧٦٩هـ) [٧]، وابن إياز(ت٦٨١هـ)[٨]والسيوطي(ت٩١١هـ)[٩].

قال أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ):" وجميع ما يُفسر من المقادير والأعداد فـ "مِنْ" تدخل عليه، نحو:ما في السماء قدر راحة من السحاب "، "ولي عشرون من

---

(١) الكتاب،ج٢، ص١٧٢.

(٢) الأصول في النحو،ج١، ص٣٠٨.

(٣) الإيضاح العضدي، ص١٨٢.

(٤) توجيه اللمع، ص٢١٢.

(٥) المقرب، ج١، ص١٦٥.

(٦) شرح التسهيل، ج٢، ص٢٩٦.

(٧) المساعد في تسهيل الفوائد، ج٢، ص ٦١.

(٨) المحصول في شرح الفصول ج١، ص٤٦٤.

(٩) همع الهوامع، ج٢، ص٢٦٥.

الدراهم "، و" لله دره من الرجال"، ومنه ما يدخل عليه " مِنْ" فيقره علىٰ إفراده كقوله: " لله دره من رجلٍ".(١)

ووضح ابن الخباز(ت٦٣٩هـ) علة دخول "مِن" علىٰ الأمثلة التي ذكرها أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)؛ بأنها أجناس مبينة لمقادير والتبيين بعض معاني "مِنْ"(٢).

قال ابن السراج(ت٣١١هـ) "... وكل مميز مفسر في المقادير والأعداد فمن تحسن فيه إذا رددته إلىٰ الجنس، تقول: لي مثله من الرجال، وما في السماء قدر راحة من السحاب، ولله دره من الرجال، وعندي عشرون من الدراهم "(٣).

فالفارسي(ت٣٧٧هـ) سلك في ذلك مسلك ابن السراج (ت٣١١هـ) في إجازته تضمن التمييز معنىٰ "مِنْ" إذا رُدَّ إلىٰ الجنس، وهذا أيضا ما أيده ابن إياز(ت٦٨١هـ) مستدركًا به علىٰ ما ذهب إليه ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) من إجازته لدخول "مِنْ" علىٰ كافة أنواع التمييز، وفي ذلك يقول ابن إياز(ت٦٨١هـ): وقوله (مقدرة بـ "مِنْ")، يعني أن التمييز لابد فيه من تقدير " مِنْ"، وقد اغتر بكلام أبي الفتح في لمعه، وهو قوله: "ولابد في جميع التمييز من معنىٰ "مِنْ"، وهذا الإطلاق فيه نظر؛ لأنا إذا قلنا:"طاب زيدٌ نفسًا"، و" أنت أحسن الناس وجهًا"، يلزم من إطلاقه أن تقدر "مِنْ" فيه، وقد صرح أبوبكر بن السراج بامتناع ذلك في مواضع من كتابه الأصول..."(٤)

---

(١) الإيضاح العضدي، ص١٨٢.

(٢) توجيه اللمع، ص٢١٢.

(٣) الأصول في النحو،ج١، ص٣٠٨.

(٤) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٤٦٤.

حجتهم في ذلك: إنما امتنع دخول "مِنْ" في بعض حالات التمييز؛ لأن "مِنْ" المبينة وضعت؛ لكي يفسر بها وبمصحوبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه كقوله تعالىٰ: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴿٣١﴾﴾[1]؛ وامتنع ذلك في الأعداد لعدم صحة الحمل؛ لكون العدد دالاً علىٰ متعدد، والتمييز مفرد، أما المحول عن الفاعل والمفعول فمنع من دخول "مِنْ" عليه؛ لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور؛ وجاز دخولها في غير ذلك؛ لأن التمييز نفس المميز في المعنىٰ.[2]

الترجيح:

بعد عرض آراء النحاة في تضمن التمييز لمعنىٰ "مِنْ"، واستدراك ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) في إجازته تضمين معنىٰ "مِنْ" لكل أنواع التمييز، أرىٰ أنه يمكن إرجاع ذلك لسببين أولهما: أن ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) أخذ كلام ابن جني(ت٣٩٢هـ) في لمعه علىٰ ظاهره كما قال ابن إياز(ت٦٨١هـ)، فقد صرح ابن جني (ت٣٩٢هـ) في اللمع بأن جميع أنواع التمييز تتضمن معنىٰ" مِنْ" حيث قال: "ولابد في جميع التمييز من معنىٰ "مِنْ"[3]، وثانيهما: أن يكون غرضه من ذلك الإشارة إلىٰ الغالب والكثير في التمييز هو تضمنه معنىٰ" مِنْ"، وأولىٰ الآراء بالقبول في حقيقة الأمر الرأي الثاني الذي مال إلىٰ التفصيل ووضح متىٰ يجوز جر التمييز بـ "مِنْ"، ومتىٰ يمتنع، وهو الرأي الذي ذهب إليه ابن إياز(ت٦٨١هـ) ومن تبعه؛ لقوة حجتهم.

---

(١) سورة الكهف، من الآية، ٣١.

(٢) شرح التصريح علة التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري، ج١، ص٦٢٧.

(٣)ينظر: اللمع في العربية لابن جني، ص٥٤.

المبحث الثامن

الاستدراك السابع: حكم المستثنى بعد "ما خلا، وماعدا"

قال ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ):"والمستثنىٰ إما لازم النصب، أو لازم الجر، أو متردد بين الرفع والجر، أو متردد بين الجر والنصب أو متردد بين النصب والبدل مما قبله...، فاللازم النصب: هو المستثنىٰ من الواجب، كقوله تعالىٰ:﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾(١)، والمستثنىٰ المنقطع، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾(٢)، والمستثنىٰ من الأفعال، وهي: ليس، وما خلا، وما عدا، ولا يكون، وإلا أن يكون..."(٣)

استدرك ابن إياز (ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) أنه أوجب نصب المستثنىٰ بعد " خلا، وعدا " إذا دخلت عليهما " ما " المصدرية؛ لأن بعض النحاة أجازوا جر المستثنىٰ بعد" خلا"، و"عدا" إذا دخلت عليهما "ما"، علىٰ أن تكون " ما " زائدة، و" خلا"، و"عدا" حرفي جر، قائلاً:"... وهو أنه قال " ماعدا "، و" ما خلا"، فأتىٰ معهما بـ"ما " لتلزم الفعلية فيهما، لكون "ما" مصدرية، وقد أجاز الأخفش (٤)،وأبو علي(٥)، والرَّبعِيّ(٦) أن تكون "ما " زائدة، فعلىٰ هذا لا يلزم

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٤٩.

(٢) سورة الحجر، آية ٣٠.

(٣) الفصول الخمسون، ص١٨٩، ١٩٠.

(٤) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب لأبي حيان، ص١٥٣٥.

(٥) كتاب الشعر أو شرح الأبيات مشكلة الإعراب الأبيات الشعرية لأبي علي الفارسي، ص٢٥.

(٦) ينظر رأيه في: الجنىٰ الداني في حروف المعاني للمرادي، ت: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١٩٩٢،١م، ص٤٣٦

النصب مع وجود "ما" معهما، علىٰ أنه قد مر في تجويز أبي الفتح [١]صلة "ما" المصدرية بالجار والمجرور، فعلىٰ هذا يجوز الجر بهما مع "ما" أيضًا ".[٢]

التحليل والمناقشة

"خلا، وعدا" إن لم تسبقهما "ما" المصدرية، فيجوز فيهما أن يكونا حرفي جر دالين علىٰ الاستثناء يخفض بهما ما بعدهما، نحو:" قام القوم خلا زيدٍ"، " قام القوم عدا زيدٍ "، وهذا هو الكثير الغالب فيهما، وقد ينصب بهما ما بعدهما، علىٰ أنهما فعلان، والفاعل ضمير مستتر، والمنصوب بعدهما مفعول به لهما، فيقال::" قام القوم خلا زيدًا"، " قام القوم عدا زيدًا " والجملة الفعلية في موضع النصب علىٰ الحالية[٣]، أما إذا دخلت عليهما " ما " المصدرية، ففي نصب الاسم الواقع بعدهما خلاف بين النحاة، تفصيله علىٰ النحو الآتي:

الفريق الأول: يرىٰ أن "خلا، وعدا " إذا سبقتهما " ما " المصدرية يجب نصب الاسم الواقع بعدهما، علىٰ أنهما فعلان، وفاعلهما مضمر يعود علىٰ البعض المفهوم من الكلام السابق، فتقول: قام القوم ما خلا زيدًا، و قام القوم ما عدا زيدًا، والتقدير: قام القوم ما خلا بعضهم زيدًا، قام القوم ماعدا بعضهم زيدًا.[٤]

---

(١) ينظر رأيه في:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ت: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسة التراثية (٢١)، ج٢، ص٣١٥.

(٢) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٤٨٤، ٤٨٥.

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص١٨٥.

(٤) الكتاب لسيبويه، ج٢، ص٣٤٩.

وقال بهذا الرأي:

سيبويه(ت١٨٠هـ)،[١]وابن-يعيش(ت٦٤٣هـ)،[٢]وابن-مالك(ت٦٧٢هـ)[٣] والمالقي(ت٧٠٢هـ)[٤] والمرادي(ت٧٤٩هـ) [٥]،وابن هشام[٦]،وهذا ما اختاره ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)[٧]،ونُسِبَ هذا الرأي للجمهور عامة.[٨]

حجتهم في ذلك: أن " ما" فيهما مصدرية لا توصل بحرف الجر، وإنما توصل بالفعل.[٩]

وبعد أن اتفق أصحاب هذا الرأي علىٰ فعلية، "خلا، وعدا " إذا دخلت عليهما "ما" المصدرية، واتفاقهم علىٰ أن " ما " والفعل بعدها في تأويل مصدر منصوب، اختلفوا فيما بينهم في وجه انتصابه إلىٰ عدة آراء:

الرأي الأول: يرىٰ أن " ما " المصدرية والفعل بعدها في تأويل مصدر منصوب علىٰ الحالية، كما يجوز وقوع المصدر الصريح حالاً، في، نحو: " أرسلها العراك، فمعنىٰ قولنا: قاموا ما خلا زيدًا، قاموا خالين عن زيدٍ.

---

(١) المصدر السابق، ج٢، ص٣٤٩.

(٢) شرح المفصل،ج٢، ص٧٨.

(٣) شرح التسهيل ج٢، ص٣١٠، وشرح الكافية الشافية، ج١، ٧٢٢.

(٤) رصف المباني، ص١٨٦.

(٥) الجنىٰ الداني للمرادي، ص٤٣٦.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام،ج٢، ص٣١٢.

(٧) الفصول الخمسون، ص١٩٠،١٨٩.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب، ص١٥٣٥.

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ج٢، ص٣١٠.

وقال بهذا الرأي: السيرافي(ت٣٦٨هـ)[١]، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)[٢].

الرأي الثاني: يرىٰ أن " ما والفعل بعدها في موضع النصب علىٰ الاستثناء كما نصبت "غير " في قولهم: قام القومُ غيرَ زيدٍ.

وقال بهذا الرأي: ابن خروف(ت٦٠٩ه).[٣]

الرأي الثالث: يرىٰ أن "ما" المصدرية والفعل بعدها، منصوب علىٰ الظرفية، و "ما" علىٰ هذا الرأي مصدرية ظرفية، لنيابتها هي وصلتها عن الوقت، ودخلهما معنىٰ الاستثناء، والمعنىٰ في قولنا: قاموا ما خلا زيدًا: قاموا وقت خلوهم عن زيدٍ.[٤]

الفريق الثاني: يرىٰ أن يجوز جر الاسم الواقع بعد " ما خلا، وماعدا " وعلىٰ هذا الرأي تكون "ما " زائدة، و" خلا، وعدا "حرفي جر.[٥]

وقال بهذا الرأي:

الكسائي(ت١٨٩هـ)[٦]،والأخفش(ت٢١٥هـ)،[٧]

---

(١) ينظر رأيه في: الجنىٰ الداني للمرادي، ص٤٣٨،ومغني اللبيب لابن هشام، ج٢، ص٣١٤.

(٢) شرح المفصل، ج٢، ص٧٨.

(٣) ينظر رأيه في: مغني اللبيب لابن هشام، ج٢، ص٣١٥.

(٤) ينظر الجنىٰ الداني للمرادي، ص ٤٣٨، ومغني اللبيب لابن هشام، ج٢، ص٣١٥.

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج١، ص ٧٢٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان، ص١٥٣٥.

(٦) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب لأبي حيان، ص١٥٣٥.

(٧) ينظر ريه في: كتاب المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٤٨٥.

والجرمي(ت٢٢٥هـ)،[١] وأبو-علي-الفارسي (ت٣٧٧هـ)،[٢] وابن جني(ت٣٩٢هـ)[٣] الربعي(ت٤٢٠هـ)،[٤] وابن إياز(ت٦٨١هـ).[٥]

قال أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ):"...من حيث جاز أن تكون "ما" زائدة في "ما عدا" كان حرف جر؛ لأن حروف الجر وقعت في موضع الاستثناء".[٦]

وقال ابن إياز(ت٦٨١هـ): "... وقد أجاز علي، والرَّبعِيّ أن تكون "ما " زائدة، فعلىٰ هذا لا يلزم النصب مع وجود "ما" معهما، علىٰ أنه قد مر في تجويز أبي الفتح صلة "ما" المصدرية بالجار والمجرور، فعلىٰ هذا يجوز الجر بهما مع "ما" أيضًا".[٧]

الرد على هذا الرأي:

هذا من الشاذ الذي لا يقاس؛ لأن " ما " لا تزاد قبل حروف الجر بل تزاد بعدها[٨]

الترجيح:

بعد عرض آراء النحاة في حكم " ما خلا، وما عدا "، وحكم الاسم الواقع بعدهما إذا اقترنت بهما " ما " المصدرية، وعرض استدراك ابن إياز(ت٦٨١هـ)

---

(١) ينظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص٣١٠، ورصف المباني للمالقي، ١٨٦.

(٢) كتاب الشعر أو شرح الأبيات مشكلة الإعراب الأبيات الشعرية، ص٢٥.

(٣) ينظر رأيه في:مغني اللبيب لابن هشام، ج٢، ص٣١٥.

(٤) ينظر رأيه في: الجنىٰ الداني للمرادي، ص٤٣٦.

(٥) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص ٤٨٥.

(٦) كتاب الشعر أو شرح الأبيات مشكلة الإعراب الأبيات الشعرية، ص٢٥.

(٧) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص،٤٨٤، ٤٨٥.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص٣١٠، ومغني اللبيب لابن هشام، ج٢، ص٣١٦.

علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)في وجوب نصب المستثنىٰ بعد "خلا، وعدا، إذا اقترنت بهما "ما" المصدرية وما أجازه ابن إياز(ت٦٨١هـ) من جر الاسم الواقع بعد " ما خلا، وما عدا " علىٰ جعل " ما " زائدة، و"خلا، وعدا" حرفي جر، أرىٰ أن ابن إياز(ت٦٨١هـ) لم يكن محقًا في استدراكه هذا؛ لأن الوجه الذي أوجبه ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) هو الرأي الذي أجمع عليه جمهور النحاة؛ كما أن ما المصدرية لا تدخل علىٰ حروف الجر، بل تدخل علىٰ الأفعال، وإذا دخلت علىٰ حروف الجر كانت زائدة، وزياتها لا تكون قبل حروف الجر بل تكون بعدها (١)، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾(٢)، وكما في قوله تعالىٰ أيضًا: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(٣)، أما ما أجازه ابن إياز(ت٦٨١هـ)، ومن تبعه من أصحاب الرأي الثاني، من جرهم للاسم الواقع بعد " خلا، وعدا " وجعلهم لـ" خلا، وعدا " حرفي جر و" ما " زائدة، فهذا شاذ لما ذكرنا، ولا يقاس عليه، وإن كان مسموعًا فيقتصر فيه علىٰ ما سُمِعَ، وإن كان رأيه هو ومن تبعه مبنيًا علىٰ القياس، فهذا فاسد لما ذكرنا.

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص٣١٠

(٢) سورة المؤمنون، آية ٤٠.

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٥٩.

المبحث التاسع

الاستدراك الثامن: أقسام جملة الخبر

قال ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ): "..... وتارة يكون الخبر جملة فيلزم فيها وذلك: إما مبتدأ وخبر، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾(١)، وإما جملة من فعل وفاعل كقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾(٢)، وإما شرط وجزاء، وظرف وما اتصل به أو جار ومجرور..."(٣)، يوحي كلام ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) أنه قسم جملة الخبر إلىٰ أربعة أقسام، الأولىٰ: الاسمية، والثانية: الفعلية، والثالثة: جملة الشرط والجزاء، والرابعة: جملة الظرف؛ لذلك استدرك ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) هذا التقسيم بقوله:" اعلم أنه قسم الجملة إلىٰ أربعة أقسام، وقد تبع في ذلك أبا علي(٤)، والزمخشري(٥)، وأما ابن جني(٦) فإنه قسمها إلىٰ قسمين: مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، وهذا هو المرضيُّ عند الحذاق؛ لأن كل جملة وقع عليها الاتفاق أو حصل فيها الاختلاف بهما تُقدر... "(٧) ثم قال في موضع آخر معلقًا علىٰ ما يوحي به كلام ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) من تقسيمه للجملة إلىٰ خمسة أقسام بقوله: "...وقوله: (أو ظرف وما اتصل به) يعني أنك إذا قلت:(زيدٌ خلفكَ في الدار)، فإن

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٥.

(٢) سورة النور، من الآية ٤٥.

(٣) الفصول الخمسون، ص ١٩٩.

(٤) الإيضاح لابي علي، ص٩٢.

(٥) المفصل للزمخشري، ص٤٩.

(٦) اللمع لابن جني، ص٣٠.

(٧) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٧٥٠.

(في الدار) معمول الظرف، ومتصل به فالخبر هو المجموع، وفيه ما فيه، وقوله: (أو جار ومجرور) يُعطي ظاهره أنه قسم الجمل إلىٰ خمسة أقسام، ولا حاجة إلىٰ ذلك، فإن الجار والمجرور داخل في حكم الظرف، ويمكن أن يكون تفصيلاً للجملة الرابعة الظرفية، وهذا واضح " (١).

التحليل والمناقشة

خبر المبتدأ هو: الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا، وخبر المبتدأ علىٰ ضربين قد يأتي مفردًا، نحو: محمدٌ قائمٌ، وقد يأتي جملة، نحو: محمدٌ أخوه ناجحٌ، (٢) والجملة قد تكون اسمية أو فعلية أو غير ذلك؛ لذلك اختلف النحاة في نوع جملة الخبر هل هي قسمان، اسمية، وفعلية، أم ثلاثة أقسام، اسمية، وفعلية، وشبه جملة، أم هي أربعة أقسام، اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية ؟، واختلافهم في جملة الخبر مبني علىٰ اختلافهم في تقسيم الجملة بصفة عامة، وتفصيل هذا الخلاف علىٰ النحو الآتي:

الرأي الأول: يرىٰ أن الجملة نوعان اسمية، وفعلية.

وقال بهذا الرأي:

سيبويه(ت١٨٠هـ)(٣)، والمبرد(ت٢٨٥هـ)(٤)، وابن-جني(ت٣٩٢هـ)(٥)، وابن-يعيش (ت٦٤٣هـ) (٦)، وابن إياز(ت٦٨١هـ).(٧)

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص٥٧٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ج١، ص٨٧.

(٣) الكتاب، ج١، ص٨١، ٩٢،٩٧، ١٠١، ١٠٥، ١١٩، ١٤٩، ١٤٧.

(٤) المقتضب، ج٤، ص١٢٨.

(٥) اللمع في العربية لابن جني، ص٣٠.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش، ج١، ص٨٨.

(٧) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٥٧١.

قال سيبويه(ت١٨٠هـ): " هذا باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: "يذهب عبدُ الله"، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء".(١)

يتضح من كلام سيبويه (ت١٨٠هـ) أنه جعل المحور الأساسي في تقسيم الجملة إلىٰ هذين النوعين (الاسمية، والفعلية)، هو الإسناد فالجملة التي صُدِرتْ بفعل هي الفعلية، نحو: قام زيدٌ، والتي صُدِرتْ باسم هي الاسمية، نحو: زيدٌ قائمٌ، ولا يمكن للمتكلم أن يستغني فيها عن أحد ركني الجملة اسمية كانت أو فعلية،، وليس معنىٰ ذلك أن سيبويه(ت١٨٠هـ) لم يشر إلىٰ الجملة الشرطية و الظرفية، فقد وردت بعض الإشارات من سيبويه(ت١٨٠هـ) في كتابه تبين جواز وقوع الجملة الشرطية خبرًا للمبتدأ، إلا أنه لم يجعل الجملة الشرطية جملة مستقلة بذاتها أي لم يجعلها جملة واحدة، ولا تركيبًا واحدًا مستقلاً بذاته، فقد ذكر سيبويه(ت١٨٠هـ) في غير موضع بجواز وقوع جملة الشرط خبرًا للمبتدأ، واشترط لذلك أن يكون الشرط مشتملاً علىٰ ضمير يعود علىٰ المبتدأ بقوله: "... وإذا قلت: أزيدٌ إن يأتِك تضربْه، فليس تكون الهاء إلا لزيدٍ، ويكون الفعل الأخر جوابًا للأول؛ ويدلك علىٰ أنها لا تكون إلا لزيدٍ، أنك لو قلت: أزيدٌ إن تأتك أمة اللهِ تضربها، لم يجز؛ لأنك ابتدأت " زيدٌ" ولابد له من خبر، ولا يكون ما بعده خبرًا له حتىٰ يكون فيه ضميره "(٢)، وأحيانًا نجد كلام سيبويه (ت١٨٠هـ) في بعض مواضع من كتابه يوحي بوجود الجملة الظرفية، ولكن

(١) الكتاب، ج١، ص٢٣.

(٢) الكتاب، ج١، ص ١٣٥.

الجملة الظرفية عنده تختلف عن الجملة الظرفية التي أشار إليها الزمخشري (ت٥٣٨ه) إذ نراه يقول في كتابه:" هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده؛ لأنه مستقر لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتىٰ رفعه، هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كل واحد منهما لا يستغنىٰ به عن صاحبه فلما جُمعا استغنىٰ عليهما السكوت، حتىٰ صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبدُ اللهِ، وذلك كقولك، فيها عبدُ اللهِ، وثَمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌو... " (١)، فنجد سيبويه(ت١٨٠هـ) يشير إلىٰ وجود الجملة الظرفية في الأمثلة التي استشهد بها، إلا أنه لم يجعلها كنظيرتها الشرطية جملة مستقلة بذاتها أو تركيبًا مستقلاً.

أما المبرد (ت٢٨٥هـ) فقد حصر الجملة في نوعين فقط، وجعل معيار هذا التقسيم هو الإسناد وأنه سلك في ذلك مسلك سيبويه(ت١٨٠هـ)، وفي ذلك يقول: " هذا باب المسند والمسند إليه وهما مالا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيدٌ، والابتداء وخبره..."(٢)

وأما ابن جني(ت٣٩٢هـ) فقد صرح في كلامه بما لا يحتمل الشك أن الجملة قسمان اسمية، وفعلية، وذلك في معرض حديثه عن أنواع الخبر بقوله: "وأما الجملة فهي كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي علىٰ ضربين: مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل..." .(٣)

وابن إياز(ت٦٨١هـ) أيد ما ذهب إليه المتقدمون من النحاة من أن الجملة قسمان: اسمية، وفعلية، وهذا المذهب هو المرضي عند حذاق النحاة؛ لأن كل جملة

---

(١) المصدر السابق، ج٢، ص١٢٨.

(٢) المقتضب، ج٤، ص١٢٦.

(٣) اللمع لابن جني، ص٣٠.

وقع عليه الاتفاق أو حصل فيها الاختلاف بهما تقدر، أي إن مرجع الجمل المختلف فيها كالشرطية والظرفية دخولها إما في حيز الأسمية أو في حيز الفعلية علىٰ اختلاف التقدير فيهما.(١)

الرأي الثاني: يرىٰ أن الجملة تكون أربعة أقسام، اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية.

وقال بهذا الرأي:

أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)(٢)، وعبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)(٣)، والزمخشري(ت٥٣٨هـ)(٤)، وابن معطٍ(ت٦٢٨هـ).(٥)

قال الفارسي(ت٣٧٧هـ):"وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلىٰ أربعة أضرب: الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداءٍ وخبر، والثالث: أن تكون شرطًا وجزاءً، والرابع: أن تكون ظرفًا...".(٦)

فنجد الفارسي(ت٣٧٧هـ) قسم الجملة إلىٰ أربعة أقسام وبدأ بالجملة الفعلية، تليها الاسمية ثم الشرطية، وآخرها الظرفية، ونجد ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ)، يوافق الفارسي(ت٣٧٧هـ)، ومن تبعه فيما ذهب إليه من تقسيمه للجملة إلىٰ أربعة أقسام غير أنه فصل الجار والمجرور عن الظرف مما يوحي أن جعل للجملة قسمًا خامسًا،

---

(١) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٥٧١.

(٢) الإيضاح لابي علي، ص٩٢.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٢٧٣

(٤) المفصل للزمخشري، ص٤٩

(٥) الفصول الخمسون، ص ١٩٩.

(٦) الإيضاح لابي علي، ص٩٢.

فنجده في ذلك يقول: وتارة يكون الخبر جملة فيلزم فيها الضمير، وذلك: إما مبتدأ وخبر، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾(١)، وإما جملة من فعل وفاعل كقوله: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾(٢)، وإما شرط وجزاء، وظرف وما اتصل به أو جار ومجرور" (٣)، وفي حقيقة الأمر الظرف والجار والمجرور يندرج تحت الجملة الظرفية، وبالتالي لم تكن أقسام الجملة عند ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) إلا أربعة أقسام؛ لذلك وضح ابن إياز (ت٦٨١هـ) فصل ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) الجار والمجرور عن الجملة الظرفية، بقوله:"... وقوله: (أو جار ومجرور) يُعطي ظاهره أنه قسم الجمل إلىٰ خمسة أقسام، ولا حاجة إلىٰ ذلك، فإن الجار والمجرور داخل في حكم الظرف، ويمكن أن يكون تفصيلاً للجملة الرابعة الظرفية، وهذا واضح ". (٤)

وأشار ابن إياز(ت٦٨١هـ) بأنه لا داعي إلىٰ هذا التقسيم؛ لأن الجار والمجرور داخل في حيز الجملة الظرفية، أو قد يكون ذلك توضيحًا وتفصيلاً من ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) للجملة الظرفية بأنها نوعان فقد تشتمل علىٰ ظرف أو علىٰ جار ومجرور.

الرد على هذا الرأي:

اعترض ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) علىٰ هذا التقسيم، موضحًا أن الجملة قسمان اسمية، وفعلية، أما من جعل الظرفية جملة مستقلة بذاتها فليس بصحيح؛ لأن جملة الشرط تتكون من جملتين فعليتين، جملة فعل الشرط، وجملة جواب الشرط، وجملة

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٥.

(٢) سورة النور، من الآية ٤٥.

(٣) الفصول الخمسون، ص ١٩٩.

(٤) المصدر السابق، ج١، ص٥٧٥.

فعل الشرط تتكون من فعل وفاعل، وكذلك جملة الجواب تتكون من فعل وفاعل، أي إنها تدخل في حيز الجملة الفعلية، فلا داعي إلىٰ جعلها جملة مستقلة بذاتها، وكذلك الجملة الظرفية، ليست هي الخبر علىٰ الحقيقة، ولكن الظرف له متعلق يقدر بـ" استقر "، وهذا المتعلق هو الخبر، وهو مكون من فعل وفاعل، إذن الجملة الظرفية تدخل في حيز جملة الجملة الفعلية، ولا داعي إلىٰ جعلها جملة مستقلة بذاتها.(١)

الرأي الثالث: يرىٰ أن الجملة تتكون من أربعة أقسام، اسمية، وفعلية، وظرف، وجملة.

وقال بهذا الرأي: ابن السراج(ت٣١٦ هـ).(٢)

قال ابن السراج(ت٣١٦ هـ): "...وقد بان من جميع ما ذكرنا أن خبر المبتدأ أحد أربعة أشياء، الاسم، أو الفعل، أو الظرف، أو الجملة ".(٣)

واستحسن أبو علىٰ الفارسي(ت٣٧٧هـ)، هذا التقسيم عند ابن السراج(ت٣١٦ هـ) وجعله للجملة الظرفية جملة مستقلة قائمة بذاتها لا تدخل في حيز الجملة الاسمية أو الفعلية قائلاً:"... فأما قولهم: زيدٌ في الدار، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف، وليس علىٰ حد قولك: " إن زيدًا منطلقٌ، ولكنه من خبره الفعل والاسم، أو الاسم والاسم، ألا ترىٰ أن قولك: "(في الدار) ليس زيدٌ "، ولا " القتالُ(في اليوم) "، ولم يكونا إياهما كان الكلام علىٰ غير هذا الظاهر، ويحتاج إلىٰ ما يربطه بما قبله، ويعلقه، ولن يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسمًا أو فعلاً، وكلاهما جائز غير ممتنع

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ج١، ص٨٨.

(٢) الأصول في النحو، ج١، ص٦٥.

(٣) المصدر السابق ج١، ص٦٥.

تقديره، وإذا كان كذلك كان داخلاً في جملة –ما ذكرنا– وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسمًا قائمًا برأسه، وذلك مذهبٌ حسنٌ..."(١)

فنجد الفارسي(ت٣٧٧هـ) يستحسن ما ذهب إليه ابن السراج(ت٣١٦ هـ) في جعله الجملة الظرفية قسمًا مستقلاً برأسه (٢)، ولكنه لا ينكر أن أساس هذا التقسيم الجملة الاسمية والفعلية، فهو يرىٰ أن الجملة الظرفية قد تحتاج إلىٰ متعلق فإن احتاجت إليه دخلت في حيز الجملة الاسمية أو الفعلية علىٰ اختلاف المقدر، ولكنه يرىٰ أن الجملة الظرفية قد لا تحتاج إلىٰ ذلك المقدر أحيانًا، وبالتالي يتعن كونها خبرًا للمبتدأ وهذا ما دعاه إلىٰ أن يجعلها قسمًا مستقلاً، لا تدخل في خير الجملة الاسمية أو الفعلية بقوله:" وإن كان لا يخلو مما ذكرنا في الأصل، فقد صار له الآن حكم يخرج به عن ذلك الأصل، يدلك علىٰ ذلك، قولك: " إن في الدار زيدًا "، فلا يخلو ذلك المقدر المضمر من أن يكون اسمًا أو فعلاً...، فلو كان فعلاً لم يجز دخول " إنَّ " في الكلام، ألا ترىٰ أن " إنَّ" لا مدخل لها في الأفعال، ولا يجوز أن يكون المراد الاسم؛ لأن الاسم لوكان مرادًا ما كان ليتخطىٰ ذلك الاسم المراد فيعمل في هذا المظهر..."(٣)

الرأي الرابع: يرىٰ أن الجملة تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام، اسمية، وفعلية، وظرفية.

وقال بهذا الرأي: ابن هشام(ت٧٦١هـ).

قال:" انقسام الجملة إلىٰ اسمية، وفعلية، وظرفية، فالاسمية: هي التي صدرها اسم كـ: "زيدٌ قائمٌ"، وهيهات العقيق،....، والفعلية: هي التي صدرها فعل، كـ: "

---

(١) المسائل العسكريات في النحو لأبي علي الفارسي، ص٣١.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان، ص١١١٠.

(٣) المصدر السابق ص٣١، ٣٢.

قام زيدٌ "، و" ضرب اللصُ"، و"كان زيدٌ قائمًا"،....، والظرفية: هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: " أعندك زيدٌ "، و"أفي الدار زيدٌ"، إذا قدرت "زيد" فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف.."(١)

ثم شرع ابن هشام (ت٧٦١هـ) إلىٰ تقسيم آخر للجملة، فقسمها إلىٰ كبرىٰ، وصغرىٰ، فجعل الكبرىٰ، هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائم، والصغرىٰ، هي الجملة المبنية علىٰ المبتدأ، وهي تلك التي وقعت خبرًا في المثالين، وهي جملة، " قام أبوه" في المثال الأول، وجملة، " أبوه قائم " في المثال الثاني، ثم طرح مثالاً لتوضيح الجملة الكبرىٰ والصغرىٰ، وهو:" زيدٌ أبوه غلامه منطلق"، فالجملة كلها كبرىٰ، وجملة " غلامه منطلق" صغرىٰ؛ لأنها وقعت خبرًا لـ" أبوه"، وجملة: " أبوه غلامه منطلق " كبرىٰ بالنظر إلىٰ جملة " غلامه منطلق "، و جملة: "أبوه غلامه منطلق " صغرىٰ بالنظر إلىٰ جملة الكلام(٢)، ثم قسم الجملة الكبرىٰ إلىٰ قسمين، ذات وجه واحد، وذات وجهين، فذات الوجهين، هي التي تكون اسمية الصدر فعلية العجز، نحو: زيدٌ يقوم أبوه، و ذات الوجه، هي التي تكون اسمية الصدر والعجز، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ.(٣)

الترجيح:

بعد عرض آراء النحاة في أقسام الجملة، وعرض استدراك ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) في تقسيمه للجملة إلىٰ أربعة أو خمسة أقسام –علىٰ حد

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات: مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي، قم، إيران، ١٤٠٤ ه، ج٢، ص٣٧٦.

(٢) المصدر السابق، ج٢، ص ٣٨٠.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ٣٨٢.

قوله- أرىٰ أن ابن إياز(ت٦٨١هـ) كان محقًا في استدراكه علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)؛ لأن ابن إياز(ت٦٨١هـ) يرىٰ أن الجملة اسمية، وفعلية، وإن كانت ظرفية أو شرطية، فمردها إلىٰ الجملة الفعلية أو الاسمية علىٰ اختلاف المقدر فيهما(١)، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) قبله، عندما اعترض علىٰ الزمخشري(ت٥٣٨ه)(٢) ومن تبعه كـ "ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) (٣)وغيرهم في تقسيمهم للجملة إلىٰ أربعة أقسام بأن الجملة الشرطية تتكون من جملتين فعليتين، جملة الشرط، هي تتكون من فعل الشرط وفاعله، وجملة جواب الشرط وهي تتكون من فعل الجواب وفاعله، وبالتالي تدخل في حيز الجملة الفعلية، والجملة الظرفية لها متعلق لو قدرت بـ استقر" دخلت في حيز الفعلية، ولو قدرت بـ " مستقر" دخلت في حيز الاسمية، وابن مالك(ت٦٧٢هـ) عندما تعرض إلىٰ أنواع جملة الخبر، قسم الجملة الواقعة خبرًا إلىٰ قسمين فقط اسمية، وفعلية، وجعل من الجملة الاسمية المصدرة بحرف عامل في المبتدأ كقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾(٤)، والشرطية المصدرة باسم غير معمول للشرط، نحو:" الله مَنْ يطعه ينج "، ويدخل في الفعلية الشرطية المصدرة بحرف، نحو: " الله إن تسأله يعطك"، أو المصدرة باسم معمول للشرط، نحو: الله من يهد فلا مضل له "(٥)، وابن هشام(ت٧٦١هـ) اعترض علىٰ تقسيم الزمخشري(ت٥٣٨ه) للجملة وجعله للشرطية قسمًا مستقلاً برأسه فقال: "وزاد

(١) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٥٧٥.
(٢) المفصل، ص٤٩.
(٣) الفصول الخمسون، ص ١٩٩.
(٤) سورة البقرة، من الآية ٢٥٥.
(٥) شرح التسهيل، ج١، ص ٣٠٩.

الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية..."[1]، مما يدل علىٰ أن أولىٰ الآراء بالقبول هو الرأي الأول الذي يرىٰ أن الجملة قسمان فقط اسمية وفعلية، وهو رأي سيبويه(ت١٨٠هـ) ومن تبعه كابن إياز(ت٦٨١هـ) وغيره.

(١) مغني اللبيب، ج٢، ص٣٧٦.

الخاتمة

نحمدك يا مصدر الأسماء سبحانك صححت إيماننا، وخلصته من شوائب الاعتلال، وصرفت قلوبنا إلىٰ التحلي بحلية المعارف، وأسبغت علينا ظل إنعامك الوارف، ونصلي ونسلم علىٰ سيد العرب والعجم، أفصح من نطق بالضاد من حروف المعجم، سيدنا ومولانا محمد، المشهور في الصحف الأولىٰ بأحمدَ، والداعي إلىٰ الصراط المستقيم، والمنهج الأحمدِ، وعلىٰ آله، وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد:

فبعد هذه الدراسة الطويلة لاستدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) النحوية علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) في الجزء الأول من كتابه "المحصول في شرح الفصول"، قد توصلت إلىٰ عدة نتائج؛ منها:

١. أن ابن إياز(ت٦٨١هـ) لم يكن محقًا في بعض استدراكاته علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)[(١)].

٢. النسخة التي اعتمد عليها ابن إياز (ت٦٨١هـ) من كتاب (الفصول الخمسون) لابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) نسخة سقيمة؛ لأن هذه النسخة بها سقط، وأشار إلىٰ ذلك محقق كتاب (الفصول الخمسون) د. محمود محمد الطناحي، فقد بنىٰ ابن إياز(ت٦٨١هـ) استدراكًا علىٰ ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) بناء علىٰ هذا السقط عند حديثه عن شروط جمع المذكر إذا كان اسمًا جامدًا فقال: "وشرط هذا الجمع إن كان الاسم جامدًا، أن يكون مذكرًا علمًا عاقلاً، وإن كان صفة فشرطان: الذكورية والعقل....، ثم قال.... وهو أنه أخل بشرط الجزولي، وغيره، وهو أن يكون خاليا من تاء التأنيث... "[(٢)]، وفي حقيقة الأمر لم يسقط هذا الشرط من

(١) ينظر: ص٦٨، ٤٢، ٣٧ من البحث.

(٢) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٩٨.

ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، وإنما ذكره في كتابه (الفصول) "وشرط هذا الجمع، إن كان هذا الاسم جامدًا أن يكون مذكرًا علمًا عاقلاً (خاليًا من هاء التأنيث)..." [(١)]؛ لذلك لم أتناول هذا الاستدراك بالدراسة؛ لزوال الاستدراك بذكر ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) لما توهمه ابن إياز(ت٦٨١هـ) من أنه سقط و سهو؛ لاعتماده علىٰ نسخة سقيمة من كتاب (الفصول) –كما ذكرت.

٣. لم يتخذ ابن إياز(ت٦٨١هـ) دائمًا موقف المستدرك من ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ بل كان كثيرًا ما يرجح ويؤيد ما يذهب إليه.[(٢)]

٤. اهتمام ابن إياز(ت٦٨١هـ) بالشرح والتعليل لكل ما يقول، ويتجلىٰ ذلك في حرصه التام علىٰ إيراد حجج و أدلة وبراهين كل مذهب في أي مسألة خلافية يطرحها، ولكنه غالبًا ما كان ينزع النزعة البصرية.[(٣)]

٥. تنوعت استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) علىٰ ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ)، فبعضها تناول الرأي النحوي، الذي شمل: الحدود والمصطلحات، والأحكام النحوية، والخلاف النحوي، والتقسيم.

٦. غالبًا ما كان ابن إياز(ت٦٨١هـ) في استدراكاته يورد جزء من متن ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ)، ثم يعلق عليه بالقبول، أو بالاعتراض، أو بالاستدراك، وأحيانًا ما أجده يورد استدراكاته في التنبيهات التي كان يوردها بعد عدد من المسائل [(٤)].

٧. في الغالب والكثير لم يستخدم ابن إياز(ت٦٨١هـ) ألفاظًا صريحة تدل علىٰ

---

(١) الفصول الخمسون، حاشية رقم (٥)، ص١٦٢.

(٢) المحصول في شرح الفصول، ج١، ص٣٠.

((٣) ينظر: ص٣٩،٢٩، ٦٩،٤٩ من البحث.

(٤))ينظر المحصول في شرح الفصول لابن إياز، ج١، ص٤٣، وص٣٩،٢٩ من البحث.

استدراكه، بل كثيرًا ما يكون استدراكه ضمني يفهم من مضمون كلامه.

٨. إرجاع ابن إياز(ت٦٨١هـ) آراء ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) إلىٰ من سبقوه من النحاة، وخاصة إلىٰ شيخه الجزولي(ت٦٠٦ هـ).(١)

ومن أهم التوصيات التي أوصي بها الباحثين والدارسين في هذا المجال:

أن كتاب " المحصول في شرح الفصول " لابن إياز(ت٦٨١هـ) مازال ثريًا بالموضوعات الهامة التي تحتاج إلىٰ عناية الدراسين والباحثين في هذا المجال.

﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾(٢)

(١) ينظر: ص٣٠، ٣٧ من البحث.

(٢) سورة الكهف، من الآية ١٠.

ثبت المصادر والمراجع

أولًا: ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- **أساس البلاغة للزمخشري**، ت: محمد باسل العيون السود، منشورات:محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط:١، ١٩٩٨م.

٣- **إشارة التعيين**، وتراجم النحاة واللغويين لليماني، ت: د. عبد المجيد دياب، ط:١، ١٩٨٦م،،شركة الطباعة العربية السعودية.

٤- **الأشباه والنظائر** في النحو للسيوطي، ت: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،ط:١، ١٩٨٥م.

٥- **الأصول في النحو** لأبي بكر بن السراج، ت: عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٣، ١٩٩٦م.

٦- **إعراب القراءات السبع وعللها** لابن خالويه:ت.د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط:١، ١٩٩٢م.

٧- **إعراب القرآن** لأبي جعفر النحاس، وضع حواشيه وعلق عليها، عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: محمد علىٰ بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢١هـ.

٨- **الإعلام بوفيات الأعلام** للذهبي، ت: مصطفىٰ بن علي عوض، ربيع أبو بكر عبد الباقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٩٩٣م.

٩- **الأعلام** للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط:١٥، إيار مايو، ٢٠٠٢م.

١٠- **أمالي ابن الشجري**، ت:د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:١، ١٩٩٢م، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر.

١١- **أنباه الرواة على أنباه النحاة** للقفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان ط: ١، ١٩٨٦م.

١٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** لأبي البركات الأنباري، ت: د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه، د. رمضان عبد التواب، الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:١،"بدون تاريخ ".

١٣- **أوضح المسالك في ألفية ابن مالك** لابن هشام، ومعه كتاب عدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

١٤- **الإيضاح في شرح المفصل** لابن الحاجب، ت: د.موسىٰ بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية إحياء التراث الإسلامي.

١٥- **الإيضاح في علل النحو** للزجاجي، ت: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط:٣، ١٩٧٩م.

١٦- **البحر المحيط** لأبي حيان ت: صدقي محمد جميل العطار، وزهير جعيد، وعرفان العشا حسونة، الناشر: دار الفكر بيروت، عام النشر ٢٠٠٠م، مكتبة السعادة بالقاهرة.

١٧- **البداية والنهاية** لابن كثير، ت: علي شيري، دار إحياء التراث العربي.

١٨- **البديع في علم العربية** لابن الأثير، ت:د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرىٰ.ط١، ١٤٢٠م.

١٩- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** لابن أبي الربيع، ت. د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:١، ١٩٨٦م.

٢٠- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط: ٢، ١٩٧٩م.

٢١- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** للفيروزآبادي، الناشر: دار سعد الدين، للطباعة، والنشر، والتوزيع، ط:١، ٢٠٠٠م.

٢٢- **البيان في غريب إعراب القرآن** لأبي البركات الأنباري، ت: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفىٰ السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

٢٣- **تاج التراجم** لأبي الفدا السودوني الحنفي، ت: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم دمشق، ط:١، ١٩٩٢م.

٢٤- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** لشمس الدين أبو عبد الله الذهبي، ت: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢: ١٩٩٣م.

٢٥- **تاريخ ابن الوردي**، لعمر بن مظفر بن الوردي الكندي، الناشر، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م.

٢٦- **التبصرة والتذكرة** للصيمري، ت:د. فتحي أحمد مصطفىٰ علي الدين، دار الفكر بدمشق،ط١٩٨٢ :١م.

٢٧- **تحبير التيسير في القراءات العشر** لابن الجزري، ت: د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان الأردن، عمان، ط:١، ٢٠٠٠م.

٢٨- **تذكرة الحفاظ للذهبي**، وضع حواشيه زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٩٩٨م.

٢٩- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** لأبي حيان الأندلسي، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

٣٠- **تراجم رجال القرنين السادس والسابع**، المعروف بالذيل علىٰ الروضتين لأبي شامة المقدسي الدمشقي، عرف الكتاب وترجم للمؤلف محمد زاهد بن الحسن الكوثري، وعنىٰ بنشره، وراجع أصله، السيد، عزت العطار الحسيني، روجع علىٰ النسخة الفوتوغرافية المحفوظة بدار الكتب الملكية بالقاهرة دار الجيل بيروت.

٣١- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** لأبي بكر الدماميني، ت: د. محمد عبد الرحمن بن محمد المفدي ط: ١، ١٩٨٣م.

٣٢- **تهذيب اللغة** للأزهري، ت: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.

٣٣- **توجيه اللمع** لابن الخباز، ت: أ.د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام للطباعة، والنشر والتوزيع، ط:٢، ٢٠٠٧م.

٣٤- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** للمرادي، ت: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط:١، ٢٠٠١م.

٣٥- **الجنى الداني في حروف المعاني** للمرادي، ت: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٢م.

٣٦- **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية** لأبي الوفاء الحنفي المصري القرشي، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ط:

١، ١٣٣٢ه.

٣٧- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ومعه شرح الشواهد للعيني،ت: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

٣٨- **الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل** لابن السيد البطليوسي، ت: سعيد عبد الكريم سعودي، مركز ودود للمخطوطات، موقع شيخة المرّىٰ.

٣٩- **الخصائص** لابن جني، ت: محمد علىٰ النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.

٤٠- **ديوان النابغة الذبياني**، اعتنىٰ به وشرحه، حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط:٢، ٢٠٠٥م.

٤١- **ديوان لبيد بن ربيعة في ديوانه**، اعتنىٰ به حمدو، طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:١، ٢٠٠٤م.

٤٢- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** للمالقي، ت: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤٣- **سر صناعة الإعراب** لابن جني، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، بيروت، ط:٢، ١٩٩٣م

٤٤- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لابن عماد الحنبلي، ت: عبد القادر الأناؤوط، ومحمود الاناؤوط، دار ابن كثير، دمشق بيروت ط:١، ١٩٩١م.

٤٥- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب الجليل، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط: ٢٠، ١٩٨٠ م.

٤٦- **شرح ألفية ابن معطي**، ت: د. علي موسىٰ الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي، ط:١، ١٩٨٥م.

٤٧- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو** لخالد الأزهري، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: ١، ٢٠٠٠ م، منشورات محمد علي بيضون.

٤٨- **شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور، الشرح الكبير، ت: د صاحب أبو جناح، وقفية الأمين غازي للفكر القرآني.

٤٩- **شرح الرضي على الكافية** لرضي الدين الاستراباذي، ت: د. يوسف حسن عمر، الناشر:درمك، سنة الطبع ١٩٧٥م.

٥٠- **شرح الكافية** للرضي، ت: أ.د. يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قاريونس، ليبيا، ط، ١٩٧٥م.

٥١- **شرح قطر الندى وبل الصدى** لا بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدىٰ، بتحقيق شرح قطر الندىٰ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط:١١، ١٩٦٣م، مطبعة السعادة بمصر.

٥٢- **شرح كتاب سيبويه** للسيرافي، ت: د. رمضان عبد التواب، و د. محمود فهمي حجازي، و د. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٥٣- **شرح المفصل** لابن يعيش، عنيت بطبعه ونشره، إدارة المطبعة المنيرية لصاحبها محمد منير عبده أغا الدمشقي، إدارة المطبعة المنيرية بمصر.

٥٤- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** للشلوبين، ت: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، للنشر، والتوزيع، ط:١، ١٩٩٣م.

٥٥- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب** لابن الحاجب لابن الحاجب، ت: د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد الناشر، مكتبة، نزار مصطفىٰ الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط: ١، ١٩٩٧م.

٥٦- **كتاب الشعر، أو شرح الأيات المشكلة الإعراب** لأبي علي الفارسي، ت: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٩٨٨م، مطبعة المدني المؤسسة السعودية.

٥٧- **الطبقات السنية في تراجم الحنفية** لتقي الدين التميمي الداري العزي المصري الحنفي، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، ت١٤١٤ه، الناشر: دار الرفاعي، الرياض، السعودية، ط:١، ١٩٨٩م.

٥٨- **العبر في خبر من غبر للذهبي**، ويليه ذيل العبر للذهبي نفسه، ثم ذيل الحسيني عليه، ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٩- **عقد الجُمان في تاريخ أهل الزمان**، العصر الأيوبي، ٥٦٥-٦٢٨هـ، لبدر الدين محمود العيني، ت: محمود رزق محمود، الناشر: دار الكتب والوثائق، القومية، القاهرة.

٦٠- **كتاب العين** للخليل بن أحمد، ت: د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، الناشر: دار مكتبة الهلال.

٦١- **الفصول الخمسون** لابن معطي، ت: محمود محمد الطناحي، عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه.

٦٢- **القاموس المحيط** للفيروزآبادي، ت: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، طبعة منقحة مفهرسة، ط:٨، ٢٠٠٥م.

٦٣- **الكتاب** لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م.

٦٤- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة، عني بتصحيحه وطبعه علىٰ نسخة المؤلف مجردًا من الزيادات واللواحق، وتعليق حواشيه ثم بترتيب الذيول عليها، محمد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٦٥- **كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب** للفاكهي، اعتنىٰ به وعلق عليه، محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٦- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية** لأيوب بن موسىٰ الكفوي، ت: عدنان درويش، ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٧- **اللباب في علل البناء والإعراب** لأبي البقاء العكبري، ت: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سورية، ط:١، ١٩٩٥م.

٦٨- **لسان العرب** لجمال الدين ابن منظور الأفريقي، دار صادر بيروت.

٦٩- **اللمع في العربية** لابن جني، ت: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨م.

٧٠- **ما ينصرف وما لا ينصرف** لأبي إسحاق الزجاج، ت: هدىٰ محمود قراعة، يشرف علىٰ إصدارها: محمد توفيق عويضة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب الخامس والعشرون، القاهرة، ١٩٧١م.

٧١- **المبسوط في القراءات العشر** للنيسابوري""، ت: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، عام النشر، ١٩٨١م.

٧٢- **المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطٍ" في النحو)** لابن إياز، ت: د.شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط:١، ٢٠١٠م.

٧٣- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان** لأبي محمد اليافعي اليمني، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات: محمد علىٰ بيضون، ط:١، ١٩٩٧م.

٧٤- **المرتجل في شرح الجمل** لابن الخشاب، ت: علي حيدر، ط: دمشق، ١٩٧٢م.

٧٥- **المسائل العسكريات في النحو العربي** لأبي علىٰ الفارسي، ت: أ. د. علي جابر المنصوري، ٢٠٠٢م.

٧٦- **المساعد على تسهيل الفوائد** لابن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، دارا الفكر بدمشق، ١٩٨٠ م.

٧٧- **معاني القرآن** وإعرابه للزجاج، ت: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط: ١، ١٩٨٨م

٧٨- **معاني القرآن** للفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٥ .

٧٩- **معجم الأدباء أو إرشاد الأربي إلى معرفة الأديب** لياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.

٨٠- **معجم المؤلفين** لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المتنبي، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨١- **معجم البلدان** لياقوت الحموي، الناشر: دار صادر بيروت، ط: ٢، ١٩٩٥م.

٨٢- **معجم التعريفات** للجرجاني، ت: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع.

٨٣- **المعجم الفلسفي** لمراد وهبه، الناشر، دار قباء الحديثة، للطباعة، والنشر، والتوزيع، القاهرة، سنة النشر، ٢٠٠٧م.

٨٤- **المعجم الوسيط** المؤلف، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط:٢، ١٩٧٢م، صورتها: دار الدعوة بإستانبول، دار الفكر، بيروت، وغيرهما كثير.

٨٥- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** لابن هشام، ت: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسة التراثية (٢١).

٨٦- **مغني اللبيب** لابن هشام، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات: مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي، قم، إيران، ١٤٠٤ ه.

٨٧- **المفصل في علم العربية** لأبي القاسم الزمخشري، ت: د. فخر صالح قداوة، دار عمار – عمان، ط: ١، ٢٠٠٤ م.

٨٨- **المقتضب** للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط:٢، ١٩٩٤م.

٨٩- **المقرب لابن عصفور**، ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط: ١٩٧٢،١م.

٩٠- **المقتصد في شرح الإيضاح**، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث، ١٩٨٢م.

٩١- **المقدمة الجزولية في النحو**، ت: د. شعبان عبد الرحمن محمد، راجعه د. حامد أحمد نيل، ود. فتحي محمد أحمد جمعة.

٩٢- **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي** لابن تغري بردي، ت: د. محمد محمد أمين، تقديم، د.سعيد عبد الفتاح عاشور، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٩٣- **النبوغ المغربي في الأدب** لعبد الله كنون، ط: الثانية، رابطة النساخ، مركز النخب العلمية، برعاية أوقاف عبد الله بن تركي الضحيان الخيرية.

٩٤- **نتائج الفكر في النحو** لأبي القاسم السهيلي، ت: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٩٩٢م.

٩٥- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وإثار المصنفين** لإسماعيل باشا سليم البابي، طبع بعناية وكالة المعارف باسطنبول ١٩٥٥ هـ، ثم صورته بالأوفست دار النشر الإسلامية، ومكتبة الجعفري التبريزي طهران.

٩٦- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي**، ت:أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٩٩٨م، منشورات محمد علىٰ بيضون.

٩٧- **الوافي بالوفيات للصفدي**، ت:أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفىٰ الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، عام النشر ٢٠٠٠م.

٩٨- **وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان لابن خلكان**، ت: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط:٦، ١٩٠٠م.

ثانيا: ثبت الرسائل العلمية:

- اعتراضات الأزهري النحوية علىٰ ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح، إعداد الطالب، غريب بن ياسين بن رشيد وداني، إشراف الدكتور، سعد بن حمدان الغامدي، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرىٰ، ١٤٢٦، ١٤٢٧هـ.

ثالثًا: ثبت الدوريات:

-استدراكات أبي حيان(ت٧٤٥ه) علىٰ ابن مالك(ت٦٧٢ه) في كتابه منهج السالك في الكلام علىٰ الفية ابن مالك، للدكتورة، نجلاء حميد مجيد، وليلىٰ حسين محمد، جامعة بابل، كلية اللغات الإنسانية، قسم اللغة العربية، العدد(٣٠) المجلد (٨)، السنة السابعة، (ربيع الثاني ١٤٤٣ه)، (تشرين الثاني ٢٠٢١م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١٣٢٩
Abstract	١٣٣١
المقدمة.	١٣٣٣
الفصل الأول:(ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)، وابن إياز(ت٦٨١هـ) حياتهما وأثارهما).	١٣٤١
المبحث الأول: ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) حياته وأثاره.	١٣٤١
المبحث الثاني: ابن إياز(ت٦٨١هـ) حياته وأثاره.	١٣٤٨
الفصل الثاني: استدراكات ابن إياز(ت٦٨١هـ) النحوية على ابن معطٍ(ت٦٢٨هـ) في الجزء الأول من كتابه المحصول في شرح الفصول	١٣٥٣
المبحث الأول: نبذة عن الاستدراك وتوضيح الفرق بينه وبين غيره من المصطلحات ذات الصلة.	١٣٥٣
المبحث الثاني: الاستدراك الأول: اقسام الكلمة.	١٣٥٨
المبحث الثالث: الاستدراك الثاني: دلالة الفعل المضارع على الزمان.	١٣٦٣
المبحث الرابع: الاستدراك الثالث: حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر حركة إعراب أم بناء؟.	١٣٧٧
المبحث الخامس: الاستدراك الرابع: العلل الموجبة لبناء الاسم	١٣٨٤
١-مجيء الاسم على زنة " فَعَالِ".	١٤٣٨
٢-إضافة الاسم المعرب إلى غير المتمكن.	١٣٩١
المبحث السادس: الاستدراك الخامس:مواضع وجوب تقديم المفعول به على الفاعل.	١٣٩٧

المبحث السابع: الاستدراك السادس: جر التمييز بـ "مِنْ".	١٤٠٤
المبحث الثامن: الاستدراك السابع: حكم المستثنى بعد " ما خلا، وما عدا ".	١٤١١
المبحث التاسع: الاستدراك الثامن: أقسام جملة الخبر.	١٤١٧
الخاتمة.	١٤٢٨
ثبت المصادر والمراجع.	١٤٣١
فهرس الموضوعات.	١٤٤٣